الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

عنوان المذكرة:

دور تجارة الخدمات في التنويع الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر-الأردن

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد:

- ولجي نادية

تحت إشراف:

د. غواس سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. د. رزقي ليندة	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
د. غواس سفيان	أستاذ مساعد ب	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا ومقررا
د. مريم بشاغة	أستاذ مساعد ب	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

: التعليم العالي والبحث العلمي
معة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

Istère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
versité 20 Août 1955- SKIKDA
ulté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

استمارة ايداع مذكرة الماستر بعد التصحيح

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): ولعجي نادية

تاريخ الميلاد: 18/08/92 بـ: سكيكدة /ولاية: سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

رقم التسجيل: /

صاحب مذكرة الماستر الموسومة بـ: دور تجارة الخدمات في التوزيع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر - الأردن

السنة الجامعية:

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: سفيان عواس

أصرح بأني سلمت قرص مضغوط به المذكرة في شكل PDF و WORD. وأني قمت بتصحيح جميع الاخطاء والملاحظات المقدمة من قبل لجنة المناقشة. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والاجراءات التي ستتخذها الكلية.

اسم ولقب وتوقيع الطالب(ة)

ولعجي نادية

اسم ولقب وتوقيع المشرف

د. سفيان عواس

ملاحظة هامة:

- جميع المذكرات سيتم نشرها على موقع الكلية

Scanné avec CamScanner

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلـــــــوم التسيـــيـــر

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques,
Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: عواس سفيان ؛ الرتبة العلمية: أستاذ مساعد "ب"

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: دور تجارة الخدمات في التوزيع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر - الأردن

من إنجاز الطالبين:

1) وجي نادية

2) /

القسم: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

تاريخ المناقشة: 2024/06/29

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. ويامكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 2024/07/04

تأشيرة الأستاذ المشرف

د. عواس سفيان

تأشيرة رئيس القسم

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

Scanné avec CamScanner

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

عنوان المذكرة:

دور تجارة الخدمات في التنويع الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر-الأردن

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد:

- ولجي نادية

تحت إشراف:

د. غواس سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. د. رزقي ليندة	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
د. غواس سفيان	أستاذ مساعد ب	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا ومقررا
د. مريم بشاغة	أستاذ مساعد ب	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

أهدي هذا إلى والدي أطال الله في عمرهما

إلى زوجي حفظه الله

إلى أولادي وقرة عيني: أنيس، وائل ، ميساء

إلى أخواني وأخواتي كل باسمه

إلى صديقاتي وأخص بالذكر ''كريمة'' التي شجعتني

على إكمال هذه المسيرة إلى كل الأهل

أهدي هذا العمل رمز حب وفاء تقدير واعتراف بالجميل

نـاديـة

شكر و عرفان

إيمانا منا بأن من لم يشكر الناس لم يشكر الله ... وأن بالشكر

تدوم النعم

بداية نتقدم بالشكر إلى الله سبحانه وتعالى الذي منحنا القوة والصبر

في إنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى السيد الأستاذ المشرف الدكتور " غواس سفيان "

على قبوله الإشراف على هذا العمل، والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه والمتابعة الدائمة،

ولك منا جزيل الشكر الخالص والاحترام والتقدير دمت لنا الشعاع المنير جزاك الله عنا كل الخير،

كما لا يفوتنا ان نوجه خالص الشكر لكل الأساتذة الذي مدوا لنا يد العون في استكمال هذا العمل

إلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة

على قبولهم مناقشة هذا العمل.

شكرا للذين وقفوا في طريقنا فكانوا بذلك حافزا لنا للتحدي

والمثابرة لتحقيق النجاح.

الملخص:

يتلخص موضوع الدراسة في جانب مهم، يتعلق بقطاع وتجارة الخدمات في كل من الاقتصاد الأردني والجزائري كآلية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث تعتبر الخدمات من القطاعات التي تعرف معدلات نمو سريعة في العالم إذا ما قورنت بقطاعات الصناعة والزراعة مثلا، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وضعية قطاع الخدمات ومساهمتها في كل من الاقتصاد العالمي ككل، والاقتصاد الجزائري والأردني خاصة. كما أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وبقاءه خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، يبين هشاشة هذا الاقتصاد، لأن حدوث أي أزمة خارجية في هذا القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما سيكون لها انعكاسات سلبية مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر، وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني، كما ان الاقتصاد الأردني اقتصاد فقير من ناحية موارد المياه و الموارد الطبيعية و عليه لابد من تطوير الصناعة و الخدمات و محاولة جذب الاستثمارات.

وقد خلصت الدراسة أن الجزائر و الأردن سعتا الى الاهتمام وتطوير قطاع الخدمات للوصول الى تنويع اقتصاديتهما وعدم الاعتماد على المصدر الواحد لكن ماتحقق يعد اقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه بالنظر الى الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر من ناحية الموارد الطبيعية و البشرية 'عكس الأردن التي استطاعت ان تتميز في مجال الخدمات خاصة في القطاع السياحي بحكم ان الأردن منفتحة على العالم الخارجي ورغم المحاولات للتوجه نحو القطاعات الاقتصادية مثل السياحة، الخدمات المالية، ووضع سياسات بديلة للنهوض بها من أجل اقتصاد قوي ومتنوع، لكن الجزائر لا تزال إلى الآن لم تحقق ما تطمح إليه.

الكلمات المفتاحية: قطاع الخدمات؛ تجارة الخدمات؛ التنويع الاقتصادي؛ الجزائر؛ الأردن.

Abstract :

The study mainly included the significant role of the Service Section and Service Trade in both the Algerian as well as the Jordanian economy which may be utilized as a mechanism in the diversification of economy . The section of Services is growing up in importance in the world in comparison to other sectors such as : industry and agriculture . This study aims at identifying the status of Service Sector and its contribution to the worldwide international economy in general and particularly the Algerian and the Jordanian economy as well .

The Algerian economy is chiefly based on fuels, rent economy, that makes it fragile and under the mercy of all external and global fuel crises which in turns may have direct negative effects on the national economy . On the other side, the economy of Jordan is poor in terms of water and natural resources . Therefore , there is an urgent need for the improvement of industry, Service Sector, and the attraction of investment .The foundins show that both Algeria and jordan have worked hard to develop the Service Sector in order to achieve economic recovery . Algeria, for instance , has focused on the significant reduction in the diversification of economy outside hydrocarbons because it is rich in human and natural resources . In contrast, to Jordan which excelled in the service Sector and also Tourism due to its openness to the world .Depite all the attempts to shift towards other economic sectors like : tourism, financial services and developing alternative policies, Algeria still did not achieve what it aspires .

Keywords : Service Sector ; Service trade ; Diversification of economy ; Algeria ; Jordan

فهرس المحتويات

العنـوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
فهرس الملاحق	VII
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول:الإطار النظري لتجارة الخدمات والتنويع الاقتصادي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية تجارة الخدمات	03
المطلب الأول: مفهوم الخدمة	03
الفرع الأول: تعريف الخدمة	03
أولا- الفرق بين السلعة والخدمة	04
ثانيا- الأنشطة الاقتصادية التي تندرج تحت مصطلح الخدمات	04
الفرع الثاني: خصائص الخدمة	05
المطلب الثاني: مفهوم تجارة الخدمات	06
الفرع الأول: تعريف تجارة الخدمات	06
الفرع الثاني: أهمية تجارة الخدمات	10
المطلب الثالث: تحرير تجارة الخدمات في ظل الإطار العالمي والإقليمي	11
الفرع الأول: تحرير تجارة الخدمات من منظور GATS	12
الفرع الثاني: الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات	14
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي	16
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	16
الفرع الأول: نشأة التويع الاقتصادي	16
الفرع الثاني: مفهوم التنويع الاقتصادي	16
الفرع الثالث: أهمية التنويع الاقتصادية	18

الفرع الرابع: أهداف التنويع الاقتصادي	19
المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي	20
أولا: مؤشر هرفندال – هيرشمان	20
ثانيا: مؤشر أوجيف	21
ثالثا: معامل التركيز Concentration Indes	21
رابعا: مؤشر كفاءة التجارةTrade Performance Index	22
المطلب الثالث: محددات آليات التنويع الاقتصادي ومعوقاته	22
الفرع الأول: محددات التنويع الاقتصادي	22
الفرع الثاني: آليات التنويع الاقتصادي	24
الفرع الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي	26
المطلب الرابع: علاقة قطاع وتجارة الخدمات بالتنويع الإقتصادي	26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27
المطلب الأول: الأطروحات	27
المطلب الثاني: المجلات	28
المطلب الثالث: المؤتمرات	29
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: دور قطاع الخدمات في التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن	
تمهيد	33
المبحث الأول: وضعية الجزائر والأردن في إطار تحرير تجارة الخدمات الدولية والإقليمية	34
المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري والأردني	34
الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري	34
الفرع الثاني: الاقتصاد الأردني	35
المطلب الثاني: التزامات الدول العربية في ظل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف	36
الفرع الأول: موقف الجزائر والأردن في ظل مختلف الاتفاقيات التجارية الإقليمية لمنطمة التجارةالعالمية	37
الفرع الثاني: موقف الجزائر والأردن في ظل الاتفاقية العربية لتجارة الخدمات	40
المبحث الثاني: تحليل واقع قطاع الخدمات في الجزائر والأردن	43
المطلب الأول: هيكل تجارة الخدمات في الجزائر	43
الفرع الأول: مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	43
الفرع الثاني: القيمة المضافة لقطاع الخدمات	44
الفرع الثالث: المساهمة في العمالة والتشغيل	46

الفرع الرابع: حالة الميزان التجاري..	48
المطلب الثاني: هيكل تجارة الخدمات في الأردن	51
الفرع الأول: مكونات القطاع	51
الفرع الثاني: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	52
الفرع الثالث: القيمة المضافة لقطاع الخدمات	53
الفرع الرابع: المساهمة في العمالة والتشغيل للفترة 2018- 2022	55
الفرع الخامس: حالة الميزان التجاري في تجارة الخدمات في الأردن	57
المطلب الثالث: الميزة النسبية للقطاعات الخدمية في كل من الجزائر والأردن	59
الفرع الأول: الميزة النسبية الظاهرة للقطاعات الخدمية	59
الفرع الثاني: الميزة النسبية من جانب الجزائر	61
الفرع الثالث: الميزة النسبية من جانب الأردن	61
المبحث الثالث: دور قطاع وتجارة الخدمات كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن	63
المطلب الأول: التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن	63
الفرع الأول: التنويع الاقتصادي في الجزائر	63
الفرع الثاني: التنويع الاقتصادي في الأردن	63
الفرع الثالث: مقارنة بين التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن	64
المطلب الثاني: مقارنة بين الجزائر والأردن في قطاع تجارة الخدمات	65
• الإمكانيات المحتملة من الخدمات في كل من الجزائر والأردن	65
المطلب الثالث: تجارة الخدمات وتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن	68
الفرع الأول: التحديات التي تواجه الجزائر والأردن	68
الفرع الثاني: دور تجارة الخدمات في التنويع الاقتصادي	69
الفرع الثالث: حتمية التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر والأردن	70
خلاصة الفصل الثاني	72
الخاتمـة	74
قائمة المراجع	77
الملاحق	83

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين الخدمة والسلعة	07
02	أكبر 05 دول من حيث ناتج قطاع الخدمات	13
03	اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية المخطر عنها لمنظمة التجارة العالمية / الغات والمعمول بها إلى غاية 24 مارس 2022 لكل من الجزائر والأردن	41
04	موقف الدول العربية فيما يخص تحرير تجارة الخدمات	43
05	انضمام الجزائر والأردن في جامعة الدول العربية:	44
06	عدد القطاعات المحررة في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية	45
07	نسب مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة ما بين 2018- 2022	46
08	تطور القيمة المضافة للخدمات في الجزائر بالنسبة للقيمة المضافة للخدمات في العالم	47
09	صادرات ووارادات الخدمات التجارية في الجزائر خلال الفترة من 2018 إلى 2022	52-51
10	تطور القيمة المضافة للخدمات في الأردن بالنسبة للقيمة المضافة للخدمات في العالم	56
11	قائمة الخدمات المصدرة والمستوردة بواسطة الأردن للفترة المقدرة من 2018-2022	60
12	الميزة النسبية الظاهرة للجزائر والأردن للفترة 2018-2022	63
13	أهم الاجراءات التي عززت من حماية المستثمرين في الأردن سنة (2018-2019)	67
14	مقارنة بين التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن	68
15	تحرير تجارة الخدمات في السوق الاقليمي للدول العربية 2005-2020	69
16	مقارنة بين نجاح الجزائر والأردن في قطاع تجارة الخدمات	70

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أساليب توريد الخدمات وفقا لاتفاقية الجاتسMode of supply	12
02	مساهمة الخدمات في حجم التوظف الكلي خلال الفترة (1995-2005) في بعض الدول (%)	14
03	رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي	21
04	التشابكات الإقليمية في الدول العربية	40
05	النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	48
06	تطور معدلات التشغيل في قطاع الخدمات مقارنة بمعدلات التشغيل العامة	49
07	توزيع اليد العاملة في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2009-2019	50
08	مجموع الصادرات والواردات للجزائر في القطاعات الخدمية	52
09	الحصة التجارة في الخدمات للجزائر	53
10	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي	54
11	النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	57
12	تطور معدلات التشغيل في قطاع الخدمات	58
13	نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي %	59
14	مجموع الصادرات والواردات للأردن في القطاعات الخدمية	61
15	حصة التجارة في الخدمات	62

قائمة الملاحق:

الرقم	الملحق
01	هيكل بيانات الخدمات
02	قائمة الخدمات الخاضعة لتسويق التجاري بواسطة الجزائر خلال الفترة 20118-2022
03	الميزة النسبة لقطاع تجارة الخدمات في الجزائر للفترة من 2018 إلى 2022
04	حساب الميزة النسبية الظاهرة للقطاعات الخدمية في الأردن الفترة 2018-2022

مقدمـــة

مقدمة:

يعد قطاع الخدمات أحد أهم الإتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة بالنظر إلى الحصة التي يستحوذ عليها في ميدان الشغل، وكذا مساهمته المهمة في الإنتاج الإجمالي، بعدما كان هذا القطاع يعاني الإهمال ويرتب في المرتبة الثالثة كونه لا يساهم في خلق الثروة، بسب لا مادية منتجاته.

وبعد الثورة الصناعية والتطور الصناعي نما قطاع الخدمات بسرعة فائقة وحولت معظم الاقتصاديات إلى اقتصاديات خدمية، وحاليا يعتبر قطاع الخدمات قلب الاقتصاد المعاصر، لقد تأكد للاقتصاد المعاصر من ضرورة تطوير هذا القطاع الحساس لماله من تأثير إيجابي على التنمية الإقتصادية حيث أن أي اختلال في هذا القطاع ممكن أن يؤدي إلى تدهور معدلات التشغيل والإستثمار، ونظرا لظهور العولمة والشركات متعددة الجنسيات وتنافسها على الأسواق أصبح السوق المحلي محل انتباه مما تعين على أصحاب القرار اتخاذ تدابير من شأنها تحرير وعصرنة قطاع الخدمات لتفعيل دوره في عجلة التنمية والتنويع الاقتصادي.

وتعتبر الاتفاقية العامة لتجارة في الخدمات (GATS) أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي و التي كشفت بعد مفاوضات شاقة إستمرت حوالي 8 سنوات، عن نتائج هامة من أهمها: إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995 وتوقيع الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بموافقة 70 دولة سنة 1997 على أن يبدأ سريان الإتفاقية سنة 1999 هذا في الاطار الدولي، أما الاطار الإقليمي العربي فقد برزت اتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية كإتفاقية مستقلة سنة 2019، وقد أولت في هذا الاطار الأردن أهمية بالغة لقطاع الخدمات كباقي دول العالم بهدف تنويع إقتصادياتها خاصة بعدد إنضمامها إلى (GATS)، أما الجزائر فهي تسعى إلى الانضمام و ذلك بعد محاولات عديدة لطلب الانضمام ولم تتمكن لحد الآن، إلا أنها و بالرغم من ذلك فهي تسعى إلى تنويع اقتصادياتها وعدم اعتمادها على المصدر الواحد.

ومن هنا تبرز الإشكالية التي سنعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو دور قطاع وتجارة الخدمات في التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن؟

و يندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع قطاع الخدمات في الجزائر والأردن؟
- هل تمتلك الجزائر والأردن ميزة نسبية في قطاعاتها الخدمية؟
- ما هو واقع مساهمة قطاع وتجارة الخدمات في التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن؟

فرضيات البحث:

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1) واقع قطاع الخدمات لا يلبي التطلعات والإمكانيات المتاحة التي تسخر بها الجزائر والأردن.

2) تمتلك الجزائر والأردن ميزات نسبية في عدة قطاعات خدمية، مما ينعكس في قيمة صادراتها وارداتها لهذه الخدمات. مما يجعل الميزان التجاري لكليهما يحقق عجزا مستمرا.

3) تعتبر مساهمة قطاع الخدمات في الإقتصاد الجزائري ضعيفة لاعتماد الجزائر على المصدر الواحد. كما أن الأردن لها ميزة نسبية في السياحة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في معرفة واقع قطاع الخدمات وهذا لما له من أهمية بالغة في دول العالم كافة والدول العربية بصفة خاصة، لأنه يعتبر أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج والعمالة والتوظيف.

كما حاولنا معرفة ما إذا كان قطاع الخدمات يحقق التنويع الإقتصادي في الجزائر والأردن أم لا ؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على واقع قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني الجزائري والأردني؛
- التعرف على الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على قطاع الخدمات في الجزائر والأردن؛
- تحليل دور وواقع قطاع الخدمات في التنويع الإقتصادي في الجزائر والأردن؛
- توضيح الرهانات والتحديات التي يواجهها قطاع الخدمات في الجزائر والأردن.

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على إتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد أهم الأطر النظرية في دراستنا، وكذا تحليل دور تجارة الخدمات ومدى مساهمتها في التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن خاصة من ناحية الناتج المحلي و التشغيل.

محددات البحث

تتركز محددات دراستنا فيما يلي:

- الإلمام النظري لطبيعة الخدمات و خصائص تجارة الخدمات والتنويع الإقتصادي.

– تعرف على دور تجارة الخدمات في التنويع الإقتصادي بالجزائر والأردن.

– أما الحدوث الزمنية فقد كانت محصورة من الفترة 2018 إلى 2022 وذلك لدراسة تجارة الخدمات قبل وأثناء وبعد أزمة كوفيد 19.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة قسمنا موضوع دراستنا إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لتجارة الخدمات و التنويع الإقتصادي و قد قسمناه إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية تجارة الخدمات، أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي، أما المبحث الثالث فقد خصص للدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد كان حول دور تجارة الخدمات في التنويع الإقتصادي في الجزائر و الأردن و قد قسمناه أيضا إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول وضعية الجزائر والأردن في اطار تحرير تجارة الخدمات الدولية والاقليمية. أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه تحليل واقع قطاع الخدمات في الجزائر والأردن والمبحث الثالث فقد كان حول دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن في تجارة الخدمات وفي الأخير ختمنا الدراسة بخاتمة تحدثنا فيها عن النتائج والمقترحات المقدمة للنهوض بهذا القطاع في الجزائر والأردن.

الفصل الأول

الإطار النظري لتجارة الخدمات والتنويع الاقتصادي

تمهيد:

نمى قطاع الخدمات بوتيرة سريعة وأصبح قطاعا رئيسيا في الدول المتقدمة، وهو يشهد تحولا على نحو متزايد ليصبح قطاعا بارزا في البلدان النامية. ويتيح هذا القطاع فرصة للبلدان النامية من أجل التوسع في قواعدها الزراعية والصناعية وتعزيزها، عن طريق النهوض بتقديم الخدمات. فقد فاقت أهمية قطاع الخدمات في بعض الدول، أهمية قطاع السلع نفسه خصوصا أنه أعطى دافعية من أجل التوسع في قواعدها الزراعية والصناعية وتعزيزها، كما أن تعزيز القدرات الإنتاجية تدعم التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي.

وفي ظل أهم تطورات اقتصاد وتجارة الخدمات والتجارب الدولية والوطنية، نحاول أن نبرز أهمية قطاع الخدمات وتجارة الخدمات لتحقيق التنويع الاقتصادي، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية تجارة الخدمات؛
- **المبحث الثاني:** مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي؛
- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية تجارة الخدمات

سنحاول في هذا المبحث أن نتعرف على مفهوم الخدمات وتجارة الخدمات عن طريق بعض المفاهيم التي تحدث عنها بعض الاقتصاديين وكذا التطرق إلى مفهوم تحرير الخدمات من منظور إتفاقية (GATS).

المطلب الأول: مفهوم الخدمات

إن الخدمة بأنواعها المختلفة تعد الدعامة الثانية التي يقوم عليها الاقتصاد سواء كان الأمر يتعلق بالإنتاج أو بالتجارة، فقد ارتكزت المدخلات والمخرجات على دعامتي السلع والخدمات وقد تزايد دورها بشكل كبير حتى أصبحت قطاعا مهما في التنمية الاقتصادية للدول.

الفرع الاول: تعريف الخدمة

هناك تعاريف عديدة لتعريف الخدمة والتي نذكر منها ما يلي:

– " هي نشاط أو منفعة يسديها طرف لآخر وتتم أساسا بأنها غير ملموسة، ولا يترتب على تقديمها أي نوع من أنواع الملك[1] ".

– كما عرف Hill* الخدمة بأنها " تغيير في حالة الشخص أو السلعة نشأ عن نشاط إنتاجي لوحدة اقتصادية أخرى وهو ما يتحقق كنتيجة لنشاط إنتاجي لبعض الوحدات الاقتصادية باتفاق مسبق مع الشخص الذي يتلقى الخدمة [2]".

– كما تعرف الخدمة أيضا بأنها " مجموعة واسعة من المنتجات والأنشطة غير الملموسة وغير المتجانسة التي يصعب وصفها ضمن تعريف بسيط والخدمات إما أن تكون نتيجة لنشاط الإنتاج والتي تغير ظروف الوحدات المستهلكة أو تسهيل تبادل المنتجات أو الأصول المالية[3]".

– وقد عرفها Gronroos* على "أنها أي نشاط أو سلسلة من الأنشطة ذات طبيعية غير ملموسة في العادة

---

[1] محمد محمود مصطفى، **التسويق الاستراتيجي للخدمات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص63.

[*] **Hill** ولد في 26 أكتوبر 1883 في فيرجينيا الولايات المتحدة الامريكية وتوفي في 08 نوفمبر 1970 بكارولينا الجنوبية وهو كاتب أمريكي يعتبر كتابه " فكو وازد ثراء"، من أشهر كتبه والذي تمت ترجمته إلى اللغة العربية سنة 2010 . وقد كان مستشارا للرئيس الامريكي روزفلت.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، **الجات ومنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة في الخدمات المالية**، دار النهضة العربية – القاهرة، 2002، ص 14.

[3] – وصاف عتيقة، **آثار تحرير الخدمات على التجارة الخدمية في الدول العربية** مع الاشارة إلى حالة الجزائر (1999–2009)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013–2014، ص35 .

* **Christian Gronors** كريستيان جرونروس أكاديمي فنلندي ولد في 16 جانفي 1947 يركز على تسويق الخدمات والعلاقات اهتماماته البحثية هي " تطوير التسويق و تحويل التصنيع إلى أعمال خدمية " في1979 ناقش أطروحة الدكتوراه بعنوان "تسويق الخدمات دراسة وظيفة التسويق في شركات الخدمات".

وليس ضروريا أن تحدث عن طريق التفاعل بين المستهلك و موظفي الخدمة أو الموارد المادية أو السلع أو الأنظمة والتي يتم تقديمها كحلول لمشاكل العميل أو المستفيد[1]".

– وهي أيضا " أي فعل أو آداء أحد الأطراف إلى طرف آخر، ويكون بالأساس ملموس ولا ينجم عنه تملك شيء ما. وإنتاجه قد يكون أو لا يكون مقرونا بمنتج مادي[2]".

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الخدمة هي: نشاط يمدنا بالمنفعة، مع ارتباط الخدمة بإنتاج مادي (سلعي) ولا يشترط حضور المنتج والمستهلك معا للقيام بعملية المبادلة.

أولا : الفرق بين السلعة والخدمة

يمكن اعطاء الفرق بين السلعة والخدمة من خلال دراسة خصائص كل منهما، والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول رقم (01): الفرق بين الخدمة والسلعة

الخدمات	السلع
الخدمات دائما تكون غير ملموسة	السلع يمكن تخزينها ونقلها
الخدمات لا يمكن تخزينها ونقلها	السلع يمكن تخزينها ونقلها
الخدمات يصعب وصفها	السلع يسهل وصفها وتحديدها
الخدمات لا تنفصل عن مقدمها	السلع يمكن أن تنتج في مكان وتوزع وتستهلك في أماكن أخرى
الخدمات غير متجانسة ويصعب تنميط مستوى آدائها وجودتها	السلع يمكن تنميطها بحيث تكون ذات مستوى وجودة وخصائص واحدة
الخدمات غير قابلة للاستعادة والفحص والقياس	السلع تخضع لعملية الرقابة وضبط الجودة والقياس
الخدمات الاستجابة لها عاطفية	السلع الاستجابة لها موضوعية
لا يمكن نقل امكانية الخدمات بسهولة من عميل لآخر	يمكن نقل ملكية السلع بسهولة من عميل لآخر
لا يوجد وقت بين إنتاج الخدمة واستهلاكها.	يوجد وقت بين إنتاج السلعة واستهلاكها.
لا يمكن ارجاع الخدمة أو استعادتها أو تبديلها.	يمكن ارجاع السلعة و إستعادة نقودها أو تبديلها

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع: **alefstartup.com/t** تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/21، 10:52.

ثانيا: الأنشطة الاقتصادية التي تندرج تحت مصطلح الخدمات:

توجد أنشطة عديدة تندرج تحت مصطلح الخدمات يمكن حصرها فيما يلي[1]:

[1] هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2005، ص18.

[2] علي توفيق الحاج، سمير حسين عودة، **تسويق الخدمات الطبعة الأولى**، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع عمان 2011 ص41.

- **الانشاءات:** وتتمثل في الإصلاحات وأعمال الهدم.
- **المنافع:** وتتمثل في الكهرباء، الغاز، البحار، الامداد بالمياه، الخدمات الصحية.
- **التجارة والأعمال التجارية:** وتتضمن البيع بالجملة والتجزئة، البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى، التأمين والعقارات.
- **النقل والاتصالات:** وتشمل عمليات النقل بالسكك الحديدية، التراموای والحافلات، نقل الركاب على الطريق، النقل عبر المحيط ، النقل المائي، النقل الجوي، الخدمات العارضة للنقل، طرق النقل الأخرى، التخزين والايداع، الاتصالات.
- **الادارة العمومية والدفاع:** وتشمل الأنشطة الحكومية والادارية كما، هو الحال في مجالات النقل والاتصالات والتعليم والصحة والتسويق وعمليات مؤسسات التمويل.
- **خدمات أخرى:** وتشمل الخدمات التعليمية، الخدمات الطبية والصحية، الهيئات الدينية، مؤسسات الترفيه، الخدمات القانونية، خدمات الأعمال، مؤسسات التجارة، الهيئات العمالية، مجمعات الخدمات الأخرى، الإنتاج السنمائي، المسرح وما يرتبط به من خدمات، التوزيع، المطاعم والفنادق، المعسكرات و أماكن الايواء، الغسيل وخدماته المرتبطة به، صالونات الحلاقة والتجميل، معارض الفن واستوديوهات التصوير الخارجية، الخدمات الشخصية التي لم يشر إليها في المسميات السابقة.

الفرع الثاني: خصائص الخدمة

تتميز الخدمات بخصائص تميزها عن السلع وهي كالآتي[2]:

- **عدم الملموسية:** أي أنها ليس لها جانب مادي يمكن رؤيته.
- **الخدمة التلازمية:** أي أنها غير قابلة للفصل عن مقدمتها.
- **عدم وجود نمطية في تقديم الخدمة:** حيث أن الخدمة تتميز بخاصية التباين وعدم التماثل. وأيضا عدم التجانس أي أن الخدمة تختلف من شخص لآخر وبالتالي الخدمات تكون غير منمطة حيث تؤثر على نوعية الخدمة المقدمة للعميل.
- **الخدمات تتمتع بالزوال:** أي أنها لا يمكن أن تخزن.
- **إنتقال المكلية:** لا يمكن للخدمات من نقل المكلية لها. وهذا عكس السلع. حيث يمكن للمشتري أن يستخدم السلعة بشكل كامل ويستطيع خزنها وبيعها لاحقا. أما بالنسبة للخدمة فالزبون لا يستطيع فقط إلا على الحصول على الخدمة وإستخدامها شخصيا.
- **عدم خضوع الخدمات للقياس:** ويرجع ذلك لأن معظم الصناعات المتشابهة تقدم خدماتها للجمهور، وكل صاحب خدمة يعتبر أن ما يقدمه هو الأفضل والأنسب.

---

[1]- محي محمد مسعد، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

[2]– بن قري سمير، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية (دراسة مقارنة لقطاع الاتصالات بين الجزائر–مصر)** ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014، ص18.

– **ليس هناك حدود جغرافية لطلب الخدمات:** حيت أن توفير الخدمة للعميل يتماشى مع ما يطلبه وفي أقرب مكان يناسبه.[1]

المطلب الثاني: مفهوم تجارة الخدمات

تختلف تجارة الخدمات عن الخدمات بصفة عامة و

سنحاول في هذا المبحث إعطاء تعريف محدد لتجارة الخدمات من خلال ماقدمه بعض الاقتصاديين حول تجارة الخدمات.

الفرع الاول: تعريف تجارة الخدمات

لا يوجد تعريف محدد وشامل لتجارة الخدمات لكننا يمكن تعريفه من خلال ما عرفه الفقه الاقتصادي الكلاسيكي وكذلك الفقه المعاصر .

أولا_تعريف تجارة الخدمات في الاقتصاد الكلاسيكي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تجارة الخدمات لا تمثل أي عمل منتج ومنه فإنها لا تضيف للثروة أي شيء، بينما تجارة السلع تضيف للثروة وتؤدي إلى الإنتاج وبالتالي تعود بالدخل والنفع لكل النشاطات[2].

وفيما يلي نقدم تعريف أهم رواد هذا الإتجاه[3].

– ميرى آدم سميت* "أن العمل المنتج هو الذي يظهر في صورة مادية ملموسة أو صورة تشيئ معين أو سلعة معنية يمكن بيعها".

– أما ريكاردو**"فقد حاول الربط بين المنصفة والقيمة، واعتبر أن السلعة عديمة المنفعة هي سلعة عديمة القيمة".

[1]– وصاف عتيقة، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[2]– المصدر نفسه، ص 23

[3]– رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية (GATS) في مجال الخدمات**، الطبعة الأولى – الاسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي 2007، ص100–117.

*__آدم سميت__ (5 جوان 1723 – 17 جويلية 1790) فيلسوف اقتصادي يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي، اشتهر بكتابيه "نظرية الشعور الأخلاقي" 1957 و كتاب بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها " 1776 . دعا الى حرية التجارة.

**__دافيد ريكاردو__ : (1772 – 1823) أستاذ في علم الاقتصاد، عمل مدرسا في نفس المجال، له النظرية المعروفة باسم " قانون الميزة النسبية والنفقة النسبية" وهو عالم اقتصادي انجليزي الجنسية.

– بينما كارل ماكس * تجارة الخدمات بأنها "غير منتج لكنه اعتبرها ضرورية لتراكم رأس المال وذلك في حالة تقديم الخدمة لحساب رأس المال"، ثم اعتبر الخدمات التمويلية جزءًا من مرحلة في عملية رأس المال. –أما ساي Say** " فقد رفض نظرية العمل المنتج، واعتبر الأنشطة النافعة هي التي تحقق إشباعا للمستهلك".

وقد اعترف بمصطلح الخدمات ولذلك أدخل تجارة الخدمات لأول مرة في دائرة المنفعة واعتبرها انتاجا على الرغم من أنها أعمال غير مادية.

ثانيا– مفهوم تجارة الخدمات في الاقتصاد المعاصر:

تغير مفهوم تجارة الخدمات بالنسبة للاقتصاد المعاصر بحيث اعتبروا تجارة الخدمات عملا منتجا مثله مثل تجارة السلع و من رواد هذا الاتجاه نذكر ما يلي[1]:

– يرى فيشر***: "أن الانشطة الاقتصادية تتكون من ثلاثة قطاعات تشكل الزراعة واستخراج المعادن، القطاع الأول والثاني يشمل على الصناعة وتحويل المواد الخام، أما القطاع الثالث فيشمل على مجال واسع من الانشطة بالخدمات وهي تنحصر في خدمات النقل والتجارة والتعليم، والحرف والفلسفة وهي قطاعات تؤدي على جدب رؤوس الأموال إليها، ولا تقل أهمية عن القطاعين الأول والثاني.

– أما كلارك"فقد حدد القطاع الأول بالزراعة والغابات، والصيد والقطاع الثاني يحتوي على الأنشطة الصناعية، ويتم فيه الليل عناصر تحويل عناصر الإنتاج إلى منتج، وحاول التضييق من قطاع الخدمات لكنه أضاف إليه خدمات الإنشاءات والمنافع العامة والخدمات الشخصية والخدمات الحكومية والاتصالات وهي كلها مجالات انتاجية مثلها مثل السلع.

– بينما فورستيه*** "اتخذ معيارا خاصا لتقسيم الانشطة الاقتصادية بين القطاعات الثلاثة على أساس معدل الإنتاجية، حيث تدخل الأنشطة ذات الإنتاجية المتوسطة في القطاع الأول (الزراعة) والانشطة ذات الانتاجية المرتفعة تدخل في القطاع الثاني (الصناعة)، أما الأنشطة ذات الإنتاجية البطيئة أو عديمة النمو فإنها تنتمي للقطاع الثالث (الخدمات)، وقد وجه لهذا التصنيف بعض الانتقادات لأن الاحصائيات العالمية التي تشير إلى ارتفاع معدل النمو في إنتاجية الخدمات عند مقارنته بانتاجية السلع".

---

[1]– رانيا محمود عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 100 – 117.

*__فيشر(Fisher)__ (27 فيفري 1867 – 29 أفريل 1947) كان اقتصادي ومخترع أمريكي، وساهم في عدة مفاهيم اقتصادية منها نظرية التوازن العام.

***__فورستيه__، هو عالم اقتصاد فرنسي من مواليد 15 أفريل 1907 توفي يوليو 1990 لديه 40 كتابا.

– أما فوتشز Fuches يرى أن بعض الخدمات المستثناة إدخالها ضمن نطاق تجارة الخدمات متى تم تقديمها إلى أجنبي غير مقيم، حيث يعتبر ذلك تصديرا للخدمة[1].

– أما Snape R.H: عرف الخدمات في التجارة الدولية بأنها "عرض بواسطة مقيم في احدى الدول يتقدم به إلى طالب الخدمة في دولة أخرى، وذلك بالنسبة للخدمات التي لا تندمج في السلعة، بخلاف خدمات الأفلام، شرائط التسجيل، ومتلقي الخدمة قد يكون شخصاً كما في حالة خدمات البنوك مثلا".[2]

من خلال المفاهيم السابقة لكلا الفريقين يمكن أن نعرف تجارة الخدمات بأنها كل نشاط اقتصادي يؤدي إلى التجارة في كل شيء غير ملموس، مقارنة بالتجارة في السلع والتي تعتمد على التجارة في الاشياء الملموسة.

كما تشمل التجارة في الخدمات كل من خدمات التأمين وإعادة التامين وخدمات المصارف وإدارة أسواق المال، وتعبئة المدخرات العالمية، وكذلك تشمل على عقود الخدمة في مجال إقامة الصناعات المختلفة وعقود الإدارة والترخيص استخدام ابتكار أو سجل أو علامة تجارية، وبضاف إلى دلك عقود تسليم على المفتاح، وفي عقود تلزم المقاول بالقيام بمسؤوليات مرتبطة بتقييم المشروع وتشغيله والعمليات الهندسية والإمداد والتشييد والاختبار حتى مرحلة الإنتاج، أو قد تتعدى دلك إلى مرحلة تسليم المنتج[3].

كما تعرف التجارة في الخدمات بأنها توريد أو عرض أو تقديم خدمة ما بما في ذلك إنتاج الخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها، كما يمكن إعطاء توضيح أكثر لأساليب توريد الخدمات من خلال الشكل الموالي:

[1] محيى محمد مسعد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة** – الاسكندرية (مصر) المكتب الجامعي الحديث 2008، ص 89 – 90.

[2] ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد " **اتفاقية الجاتس وتحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية**"، المجلة القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة – مصر، 2010، ص 800.

[3] خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، آفاق التجارة العربية البينية في الخدمات، اتحاد الغرف العربية دائرة البحوث الاقتصادية، سنة 2019، ص ص 4-5.

الشكل رقم (01): أساليب توريد الخدمات وفقا لاتفاقية الجاتس Mode of supply

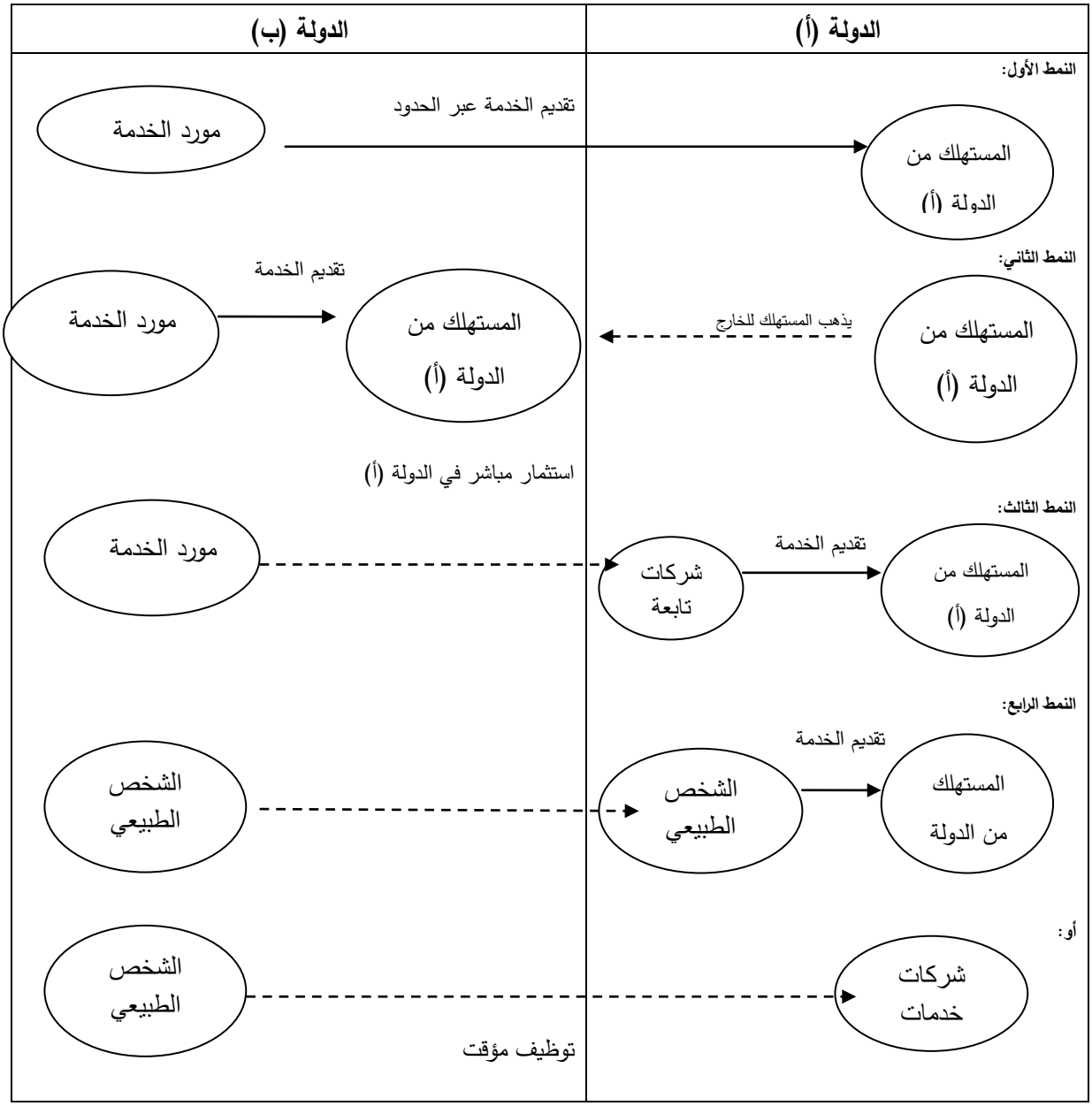

المصدر: فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية _ حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 19.

ووفقا لتقديرات منظمة التجارة العالمية فإن أكثر من نصف التجارة العالمية في الخدمات تتم من خلال الوجود التجاري لموردي الخدمات في الأسواق[1].

[1] محمود عبد الخالق سعيد، **تحرير تجارة الخدمات وانعكاساتها على القطاع المصرفي العربي**، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 108، 2001، ص 153.

الفرع الثاني: أهمية تجارة الخدمات

لتجارة الخدمات أهمية كبيرة تنبثق من خلال مساهمتها في كل من:

- **زيادة حصة تجارة الخدمات في التجارة الدولية: تعد** الخدمات جزءا من عمليات التبادل التجاري العالمي، حيث نمت لتصبح تجارة تشكل حصة كبيرة من حصيلة التجارة الدولية، على الرغم من التباينات الاقليمية في هذه التجارة[1]؛
- **مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي للدول**

تمثل الخدمات ما لا يقل عن 50 % من الناتج المحلي الاجمالي في أكثر من نصف العالم ونحو65% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي.

حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بنسبة77% من الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الخدمات، حيث يبلغ ناتج قطاع الخدمات بها 15.4 تريليون دولار. وتأتي البرازيل في المركز الثاني إذ يبلغ ناتج قطاع الخدمات بها 1.3 تريليون دولار، ثم المكسيك، الأرجنتين وكولومبيا في المراتب الموالية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02): أكبر 05 دول من حيث ناتج قطاع الخدمات

الترتيب	الدولة	ناتج قطاع الخدمات بالتريليون دولار
01	الولايات المتحدة الأمريكية	15.1
02	البرازيل	1.3
03	المكسيك	0.7008
04	الأرجنتين	0.3629
05	كولومبيا	0.1722

المصدر: بالأرقام ..كيف يقود قطاع الخدمات اقتصاد العالم؟ تاريخ النشر 2019/10/04، تاريخ الاطلاع 2024/05/26، متاح على الموقع: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1318380

- **نصيب الخدمات في توزيع العمالة:** يمثل قطاع الخدمات من أكثر القطاعات استخداما للعمل، نظرا للطبيعة الخاصة له والذي يعتبر عامل العمل من أبرز العوامل الانتاجية في إنشاء وتشغيل الخدمات، وقد ساهم كذلك في جميع الاقتصاديات في رفع معدلات التشغيل وتقليل معدلات البطالة[1].

[1] ايمان واضح، **التجارة الدولية في مجال الخدمات**، مداخلة في المؤتمر الدولي بعنوان التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل، الجزء الأول، المركز الديمقراطي العربي، للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ألمانيا/برلين، جامعة الزاوية –ليبيا، ص213. متاح على الموقع: https://democraticac.de/wp-content/uploads/

يوضح الشكل التالي نصيب الخدمات كنسبة مئوية من حجم التوظيف الكلي في الاقتصاد في عدد من الدول خلال الفترة من 1995- 2005.

الشكل رقم (02): مساهمة الخدمات في حجم التوظف الكلي خلال الفترة (1995-2005) في بعض الدول (%)

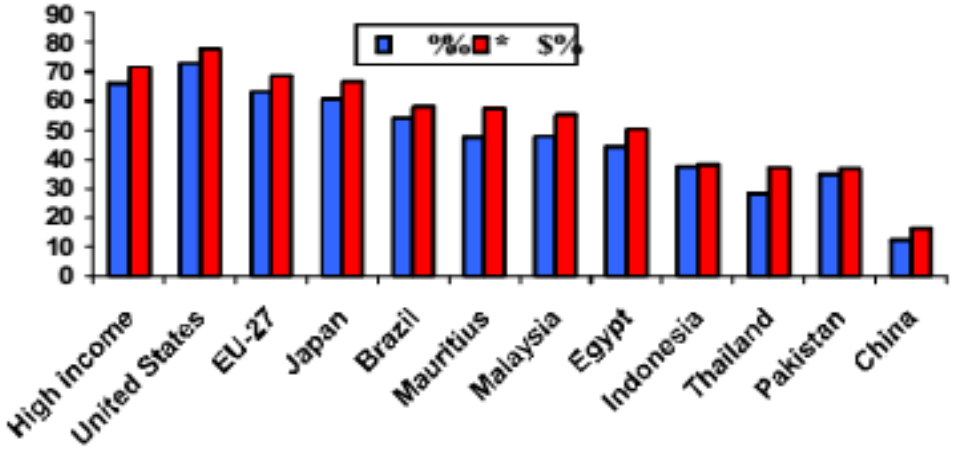

Source: World Trade Organisation, op-cite, p08.

نلاحظ من خلال الشكل أن قطاع الخدمات يستوعب نسبة كبيرة من حجم العمالة في الاقتصاد حيث أن نسبة التوظف في قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى 80% من حجم التوظف الكلي سنة 2005م، كما أن الشكل يوضح أن النسبة ازدادت في أغلب الدول خلال العشر سنوات (1995-2005). وهذا يؤكد مدى أهمية الخدمات في الاقتصاد.

- **قدرة قطاع وتجارة الخدمات على التكيف مع الأزمات:** أي أن قطاع الخدمات لا بد أن يكون متكيف مع الأزمات التي تصيب الدول و يتعامل معها للحد من الأثار السلبية التي تسببها هذه الأزمات، و أحسن مثال لذلك أزمة كوفيد19 حيث تراجعت تجارة الخدمات في كل دول العالم و مع ذلك إستطاعت الدول إيجاد الحلول للخروج من الأزمة و التكيف معها و ذلط بوضع إستراتيجيات و خطط ممنهجة للتقليل من الخسائر
- **تعزيز التكامل القطاعي:** حيث أن قطاع الخدمات مهم و متشابك مع باقي القطاعات خاصة القطاع المالي، قطاع النقل، قطاع الإتصالات، توفير البنى التحتية و تهيئة العنصر البشري المتدرب كل هذه القطاعات مع بعضها تساهم في التكامل القطاعي و بالتالي تؤدي إلى نجاح التنويع في الخدمات.
- **مساهمة الخدمات في تطور قيمة الميزان التجاري:** و ذلك من خلال الإهتمام بالصادرات و التقليل من الواردات و محاولة تنويع الصادرات في قطاعات متعددة كالتأمين الخدمات، الخدمات المالية، الخدمات الأخرى، السياحة و النقل ... إلخ

[1] غواس سفيان، **تحرير تجارة الخدمات العربية البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، كلية العلوم الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه، جامعة سكيكدة، 2023/2022، ص92.

المطلب الثالث: تحرير تجارة الخدمات في ظل الإطار العالمي والاقليمي

إن تحرير التجارة في الخدمات بشكل عام وعلى المستوى الاقليمي بشكل خاص أثبت مزاياه العديدة خاصة اذا ما قورن الأمر بتحرير التجارة السلعية التي تترتب عليها خسارة في الحصيلة الجمركية ويمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. فتجارة الخدمات تساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد ككل اذا ما اقترن التحرير بالضوابط اللازمة لضمان المنافسة.

الفرع الأول: تحرير تجارة الخدمات ضمن إتفاقية (GATS)

تعتبر إتفاقية(GATS) الخطوة الأولى نحو إدخال الخدمات في النظام التجاري الدولي وذلك من خلال مبادئ قانونية وقواعد اقتصادية شاركت فيها أطراف كثيرة وتطبق على كافة أنشطة الخدمات.[1]

– وتعتبر هذه الاتفاقية الوحيدة التي تغطي التجارة الدولية والتي تمخضت عن جولة الأورغواي حيث بدأ الحديث عن هذه الاتفاقية مع افتتاح جولة الأورغواي في1986/09/20، أما الوثيقة الختامية فكانت في 1993/12/15[2]. وتضمنت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات 06 أجزاء وهي:

الجزء الأول: يشمل نطاق سريان وتحديد مفهوم الخدمات.

الجزء الثاني: يشمل الالتزامات العامة والمبادئ العامة.

الجزء الثالث: يشمل الارتباطات المحددة التي تقدمها الدول.

الجزء الرابع: يشمل موضوع التحرير التدريجي وأحكام تعديل جداول الارتباطات المحددة.

الجزء الخامس: يشمل المواد المتعلقة بالاطار المؤسسي لتطبيق الاتفاقية.

الجزء السادس: تضمن بعض المواد المتعلقة بحرمان بعض الدول من مزايا الاتفاق، وكذا بعض التعاريف لإعداد جداول الالتزامات.

1. مفهوم التحرير الدولي لتجارة الخدمات:

يقصد بتحرير التجارة الدولية في الخدمات أن يتم تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع والخدمات، بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات، وكانت تحرير تجارة الخدمات تتم من خلال

[1] أسماء سلكة، **تحرير الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية (GATS)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، معهد الحقوق المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، العدد 02، 2012، ص411–412.

[2] نوال بن خالدي، زروقي وسيلة ، **اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك:** الدول العربية نمودجا مجلة أكاديمية كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد 02، 2014، ص257.

إتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول موردي الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية وخفض مستوى التمييز بينهم وبين الموردين المحليين[1].

كما يقصد أيضا بتحرير تجارة الخدمات أنها "حرية إنتقال مستهلكي الخدمات من بلد لآخر، واختيار أي مورد للخدمة والطريقة التي يعرض بها خدماته، وعليه فإن المعني يركز أساسا على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات إلا إذا كان ذلك التدخل يتم لأسباب سيادية ويفرض القيود والحواجز على خدمات محددة بذاتها، سواء كان مقدمها موردا محليا أو أجنبيا[2].

ويقصد بها أيضا التحرير من القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها، وبالتالي القضية ليست إزالة التعريفة الجمركية التي تعترض الخدمات عند عبورها الحدود، كما هو الحال في السلع حيث ليس ثمة تعريفات جمركية، وليست هناك نقط عبور في حالة الخدمات، و معنى ذلك أن المفاوضات متعددة الأطراف في الخدمات امتدت ولايتها إلى القيود واللوائح الداخلية بعد أن كانت مقصورة على القيود التي تطبق على نقط العبور[3].

– والتحرير بالنسبة للخدمات أيضا ينطوي على فتح الأسواق المحلية أمام الشركات الأجنبية من خلال إزالة العوائق التي تعترض التجارة، ومن خلال تخفيض الاجراءات التي تمنع توفر المعاملة الوطنية وتزيد من فرص النفاد للأسواق[4].

2. أسباب الاهتمام بتحرير تجارة الخدمات:

هناك أسباب عديدة تفسر الاهتمام بتحرير التجارة الدولية في الخدمات، ومن أهم هذه الأسباب[5]:

- ✓ التقدم التكنولوجي والرقمي، وخاصة في مجالات الاتصالات والمعلومات وخدمات البنوك، وهذا ما يؤدي إلى رفع كفاءة هذا القطاع وسهولة التبادل الدولي.
- ✓ تعارض بعض الخدمات وخاصة تلك المتعلقة بالمعلومات، مع اعتبارات الأمن المحلي والاعتبارات الشخصية السرية.
- ✓ سهولة انتقال الخدمات من مصادر الانتاج الى مصادر الاستهلاك[6].
- ✓ يعتبر قطاع الخدمات في الوقت الحالي من أكبر القطاعات إستخداما لقطاع العمل، وبالتالي فإن قطاع الخدمات يمتص جانبا كبيرا من العمالة يفوق ما يحصل عليه قطاع السلع.

---

[1] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008–2009، ص 252.

[2] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة الانتاجية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 105.

[3] علاء كمال، **GATT ونهب الجنوب** ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر 1996، ص 76.

[4] James hodg, "**liberalization of trade in services in Developing Countries**", the word bank, Washington, 2004, P 212.

[5] فاطمة بوسالم، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[6] D.G Price and A.M. Blair: **the Channing geography of the service sector**. Biddies LTD. Guildford and King's Lynn, London, 1989. PP.2-6.

✓ وجود الفائض في بعض قطاعات الخدمات في بعض البلدان، وعجزة في البلدان الأخرى يزيد من فرص التبادل[1].

✓ امكانية سيطرة النبوك الاجنبية والمؤسسات الدولية الكبرى على الدول الأقل نموا، نظرا لما تتمتع به من قدرات تكنولوجية عالية، وتفوق مالي وفني.

✓ ارتفاع مستوى التعليم والتدريب، وتوافر ورخص تكاليف عناصر الإنتاج التي تدخل في صناعات قطاعات الخدمات واعتمادها على العناصر الإنسانية، يزيد من فرص نمو هذه القطاعات في مختلف البلدان بالمقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى، ومن ثم فتحرير هذا القطاع يساهم في نمو الطلب والسوق والمنافسة ومن فرص التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات:

اتفقت الدول العربية على التفاوض لتحرير تجارة الخدمات في ما بينها والتوصل إلى إبرام اتفاقية لتحرير التجارة البينية للخدمات بصورة مماثلة لاتفاقية (GATS) ولكن بطريقة أكثر شمولية، وتجدر الاشارة إلى أن إلتزامات الدول بتحرير تجارة الخدمات في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) يرتكز على محورين:

- الأول يتعلق بالالتزام بتنفيذ الاحكام العامة والمبادئ والقواعد التي تحكم التجارة في جميع قطاعات الخدمات.
- والثاني يتضمن الالتزامات المحددة التي تتقدم بها كل دولة موقعة على الاتفاقية لفتح أسواقها أمام موردي الخدمات الاجانيا .

وقد تم مراعاة مايلي عند إعدادها:

– أن تفوق الالتزامات والتعهدات التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام عن تلك التي تقدمت بها لمنظمة التجارة العالمية، وبحيث تشكل الخدمات التي يتم تحريرها في الاطار العربي جزءا هاما من تجارة الخدمات العربية.

– مسايرة أحكام ومبادئ الاتفاقية العربية مع الوارد في إتفاقية الجاتس، حتى لا يحدث لبس للدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو في صدد الانضمام إليها.

– أن تتضمن الاتفاقية قواعد محددة للتطبيق بصورة شاملة على جميع نشاطات الخدمات، وذلك في إطار قواعد ومبادئ إتفاقية الجاتس.

– إعتماد القوائم الايجابية في جداول الالتزامات التي تقدمها الدول العربية الراغبة في الانضمام.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **الجات ومنظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة فى الخدمات المالية**، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2002، ص18.

– إمكانية بدأ المفاوضات بين عدد محدود من الدول العربية وهي الراغبة في تحرير الخدمات والمستعدة لذلك حاليا، على أن تلحق باقي الدول في مرحلة لاحقة وبعد تهيئة أوضاعها مع ما يتناسب مع هذا التحرير.

وقد وقعت الإمارات على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية تاريخ 2019/01/19في مقر الجامعة العربية بالقاهرة[1]، حيث تهدف إلى تعزيز وتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، وزيادة مساهمة التجارة في التنمية الاقتصادية للدول العربية.

وتتكون هاته الاتفاقية من حيث المضمون على 35 مادة قانونية تعكس المواد القانونية والمبادئ والمفاهيم الرئيسية لإتفاقية التجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية (GATS) و05 ملاحق مماثلة لملاحق اتفاقية (GATS). حيث تهدف الاتفاقية إلى تحقيق سهولة انسياب الخدمات وموردي الخدمات بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاق دون عقبات مقيدة للتجارة وفي ظل قواعد ومبادئ محددة وذلك من خلال وضع إطار عام للتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات بين الدول العربية من خلال جولات متتالية من المفاوضات[2].

إن وجود اتفاق عربي إقليمي لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية يتيح الفرصة لتواجد منصة دائمة لتعزيز القدرة التنافسية للتجارة في الخدمات ورفع معدلات التجارة البينية العربية، والعمل على تطوير طبيعة الأنشطة الخدمية والارتفاع بالقيمة المضافة لتلك الخدمات مما يسمح للدول العربية أن بمواكبة عمق واتساع التطور الغير مسبوق في هذا القطاع عالميا[3].

[1] جامعة الدول العربية، محضر توقيع دولة الامارات العربية المتحدة على "**اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية**"، نسخة مطابقة للأصل، مصر، 2019، ص02.

[2] صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، العدد 39، 2019، ص 238.

[3] صندوق النقد العربي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص244.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية، التي يرتبط بها مستقبل التنمية في الدول ذات المنتوج الواحد، باعتباره إستراتيجية مثلى لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات الأحادية، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

الفرع الاول: نشأة التنويع الاقتصادي:

إن إشكالية التنويع الاقتصادي ليست حديثة في الأدبيات الاقتصادية، حيث تعود نشأة التنويع الاقتصادي إلى سنوات 1930 حيث أجريت الأعمال الأولى من طرف Mac laughlin في فترة الأزمة حيث استخدم درجة تركيز النشاطات الاقتصادية لشرح الحلقات الاقتصادية في البلدان الأمريكية حيث بينت هذه الأعمال أن البلدان التي لها تركيز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة بين الحربين العالميتين، وكان هذا العمل في أصل إستراتيجيات التحول الهيكلي لاقتصاديات أمريكا اللاتينية، و بلدانها للهروب من الإدراج الريعي على أساس المواد الخام التي انخفضت أسعارها وتسببت في أزمة حادة في معظم هذه الهزات البلدان. وعرفت أعماله تطور سريع في السنوات 1940 و 1950 حيث شكلت النموذج المهيمن للتنمية حتى سنوات 1970، ثم تناول مفهوم التنويع في بادئ الأمر من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، و أعتبر كمصدر لتطوير مجموعة من الخيارات في إستراتيجية التنمية خصوصاً إستراتيجيات إحلال الواردات التي تبنتها أغلب البلدان النامية في سنوات 1960- 1970، ونجم عن هذه البحوث سلسلة من الأعمال التحليلية لتحديد أدوات قادرة على قياس الجهود المبذولة من أجل التنويع.

كما كانت أعمال Rosenstein – Rodan سنة 1943و leontief سنة 1963 حول استخدام مصفوفات الإندماج وتكثيف التكامل بين القطاعات نقطة إنطلاق للتفكير النظري في تنويع الاقتصاديات النامية[1].

الفرع الثاني : مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي مفاهيم عديدة ومتنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليها من طرف العديد من الاقتصاديين، ولضبط مفهوم التنويع الاقتصادي سنتطرق لمجموعة من التعاريف فيما يلي:

- "هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما السلع التصديرية هو جزء من مفهوم التنويع ، وجزء أساسي في تنويع الإنتاج"[1].

[1]هواري أحلام، دسدي علي، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الاشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس – العدد2، 2019، ص216.

– ويمكن تعريفه "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، مما ينبغي بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو نمو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع".[2]

– وهو أيضا " توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الافراط في الاعتماد على واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات"[3].

كما يعرف أيضا على أنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية الأيادي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"[4].

– كما يقصد بالتنويع الاقتصادي " تنويع الصادرات" وتعني السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على محدود من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية، ويتم بالبحث عن فرص جديدة أو بتطوير منتجات داخل نفس القطاع كالتعدين، الطاقة أو الزراعة[5].

– وهو أيضا "الحد من الإعتماد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطور اقتصاد غير نفطي وإستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات"[6].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنويع الاقتصادي أنه غاية أو وسيلة تسعى إليها الدول ذات الاقتصاد الأحادي خاصة الدول التي تعتمد على النفط، فهو تلك العملية التي يكون فيها تنويعا للإنتاج وكذا الصادرات والسلع والخدمات، وتنويع لمصادر الدخل مع إشراك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد.

والشكل الموالي يوضح رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي.

---

[1]– عبد الفتاح دحمان، **إستراتيجية التنويع الاقتصادي للجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، العدد01، الجزائر، 2018، ص06.

[2]– نجاة كورثال، **الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي و رهانات التنويع الاقتصادي**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 52، الجزائر، 2019، ص06.

[3]– موسى باهي، كمال روانية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط)** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص135.

[4]– حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016 ص01.

[5]– هواري أحلام، سدي علي، **مرجع سبق ذكره** ص 218.

[6]– المرجع نفسه، نفس الصفحة

الشكل رقم (03): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

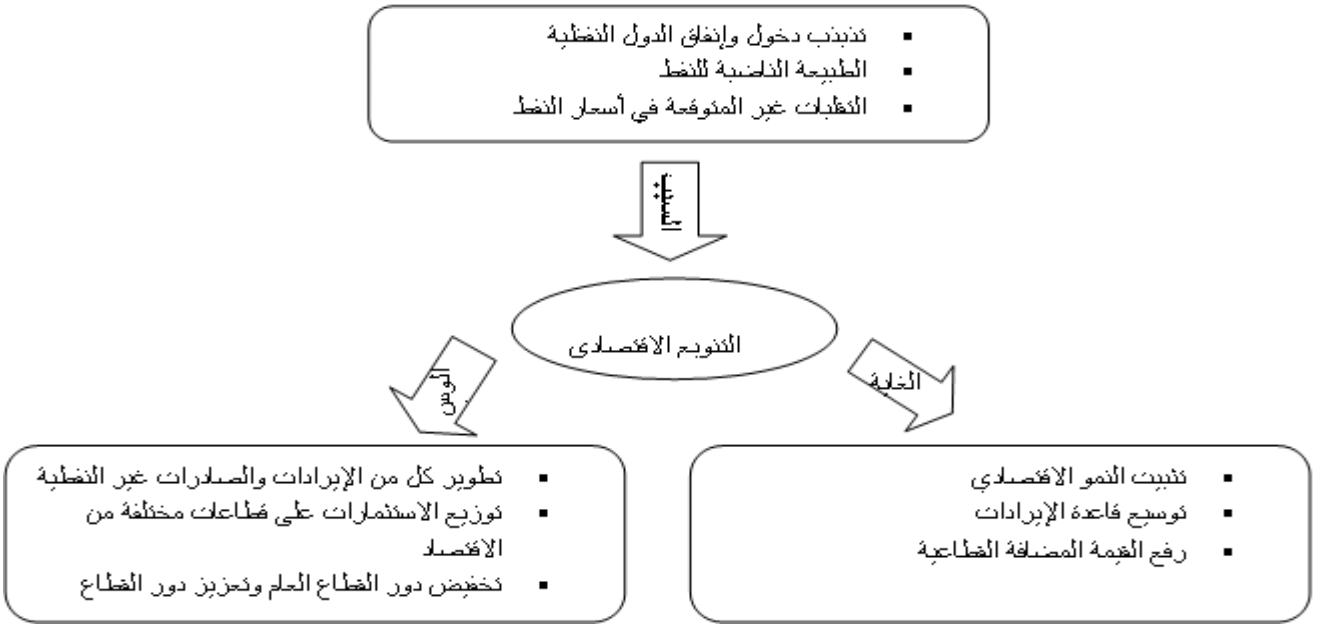

المصدر: طالم صالح، **النشاط المقاولاتي آلية استراتيجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة**، كتاب جماعي، اصدرات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2020، ص 36.

الفرع الثالث: أهمية التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة على الاقتصاد يمكن أن نبينها من خلال النقاط التالية[1]:

✓ يسمح التنويع الاقتصادي بجعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية خاصة تقلبات الأسعار.

✓ يزيد في تحقيق أعلى معدلات للإنتاج وتوفير فرص عمل بشكل أفضل بالإضافة لتحقيق المزيد من الأرباح التجارية.

✓ المساهمة في تحسين الاقتصاد و جعله مرن و متكيف مع معظم الظروف.

✓ المساهمة في زيادة القيمة المضافة المحلية كالناتج المحلي الإجمالي.

✓ تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعي.

✓ تحقيق الاستقرار والموازنة العامة.

✓ توفير الخبرات المحلية والأجنبية والمؤسسات الادارية لتنفيذ الخطط التنموية.

[1] اكرام حجاب، **التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجا**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01 ، جامعة تيبازة 2020، ص 232.

✓ بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.

✓ تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

✓ يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر المتعلقة بها.

الفرع الرابع: أهداف التنويع الاقتصادي ودوافعه

1. أهداف التنويع الاقتصادي:

يمكن تلخيص أهم أهداف التنويع الاقتصادي التي تسعى إليها الدول من خلال تبنيها لاستراتيجيات التشريع الاقتصادي في النقاط التالية[1]:

✓تأمين الاستقرار الاقتصادي واكساب الاقتصاد القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، والتقليل من نسبة المخاطر كتقلبات أسعار المواد الأولية

✓تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الإستهلاكية خصوصا.

✓ تقليص دور الدولة والسلطات العمومية في العمليات الاقتصادية و تفعيل دور القطاع الخاص.

✓الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.

✓ توسيع القاعدة الانتاجية وتطوير المنتجات ما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية ومن ثم زيادة التصدير.

✓الحفاظ على القدرة التنافسية في الاسواق الدولية.

✓ تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية.

✓تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل

القطاعات الإنتاجية المختلفة على الأقل بنسبة مساهمة متساوية لكل قطاع في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

[1] حسين بن ناجي، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص77.

2. دوافع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي

يستند التنويع الاقتصادي فكرة على مجموعة من المبرارات الأساسية التي يمكن أن تشير إلى واقع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي وتتمثلفيما يلي[1]:

-**توطيد درجة العلاقة بين القطاعات الإنتاجية:** للتنويع الاقتصادي مساهمة قوية في زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها خاصة الاتصالات و الخدمات المالية و الخدمات الرقمية و الاستثمارات التي يمكن أن تساهم في تنويع الإقتصاد

- **زيادة التنويع في القطاعات الاقتصادية:** خاصة القطاعات الحساسة مثل السياحة و الاهتمام بقطاع التأمين و النقل و البنى التحتية لجلب الاستثمار و تحقيق التنويع الاقتصادي.
- التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تمثل حجر الأساس للدول أحادية الاقتصاد.
- تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على انفاقها العام.
- تفاوت نمط ووتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها.
- الطبيعة النافدة لهذه الموارد الأولية.
- الاعتماد المستمر و المتزايد على الخارج في استيرادالسلع الإنتاجية والاستهلالية.

المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي

يمكن قياس درجة التنويع الاقتصاد بالاعتماد على العديد من المؤشرات والتي نذكر أهمها في مايلي:

اولا: مؤشر هرفندال – هيرشمان

يستخدم لقياس التنويع في ظاهرة معينة حيث يعتمد على تركيب وبنيةالمتغير ومدى تنوعه، وقد صمم هذا المؤشر أساسا لقياس مقدار التركيز فيالصناعة أو في قطاعمعين، ويعرف بالعلاقة التالية:

$$h.h = \frac{\sqrt{\sum_i^n = 1(\frac{xi}{x})^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

$h.h$: مؤشر هيرمندال – هيرشمان

n: تمثل عدد النشاطات .

xi: قيمة المتغير في النشاط i .

x: القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات

[1] صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية**، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000–2012، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص05.

- وتكون قيمة المعامل محصورة بين الصفر والواحد
- فإذا كان مساويا للصفر معنى ذلك أن هناك تنوعا كاملا في الاقتصاد.
- وإذا كان مساويا للواحد فإن مقدار التنويع يكون معدوماً.

كما تعد القيم المرتفعة للمعامل . أي عندما تكون قيمه قريبة للواحد يدل ذلك على ضعف الاقتصاد في تنويع نشاطاته يشكل متساوي على عدد كبير من القطاعات أوالمنتجات[1].

ثانيا: مؤشر أوجيف:

يقاس بهذا المؤشر توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في البلد، حيث يمكن أن يكون متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة أو الصادرات او الناتج المحلي ... الخ.

ويحسب هذاالمؤشر بالعلاقة التالية:

$$Ogiveindex = \sum_{i=1}^{n} = \frac{(si - \frac{1}{n})^2}{\frac{1}{n}}$$

حيث :

n: عدد القطاعات في البلد.

si:حصة القطاع من النشاط الاقتصادي

حيث تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و الواحد

- إذا كان = 0 معنى ذلك أن هناك تنوعا كاملا في الاقتصاد.
- إذا كان = 1 فإن مقدار التنويع يكون معدوما.
- إذا كان = 1 يعنى ذلك ضعف الاقتصاد في تنويع نشاطاته.

ثالثا: معامل التركيز Concentration Index:

يُعد هذا المؤشر من أفضل مقاييس التركيز و أبسطها حيث يحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$G = 1 - \sum_{K}^{n} = (x_k - x_{k-1})(y_k - y_{k+1})$$

حيث:

x_k: يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي للمتغير الكلي، و يمثل على المحور الأفقي، مثلا الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي.

y_k : يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات، ويمثل على المحور العمودي .

n: يمثل عدد القطاعات[1].

[1]بللعما أسماء، دمان بن عبد الفتاح، **إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد 01، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص333.

رابعا: مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index: وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات والحصة السوقية وتنوع أسواق التصدير العالمية. يؤدي احتساب هذا المؤشر إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذا ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة وذلك بالنسبة لأربعة عشرة مجموعة سلعية رئيسية[2].

المطلب الثالث: محددات، آليات التنويع الاقتصادي ومعوقاته

يلعب التنويع الاقتصادي دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، كما أن هناك العديد من الآليات التي تساهم في نجاح التنويع الاقتصادي، ولا ننسى أن هناك معوقات تؤثر عليه.

الفرع الأول: محددات التنويع الاقتصادي

حسب تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة تم تحديد المتغيرات والمحددات التي تؤثر على عملية التنويع الاقتصادي و التي يمكن أن نلخصها فيما يلي[3]:

– العوامل والجوانب المادية: مثل الاستثمار ورأس المال.

– السياسات العمومية (السياسات المالية و التجارية و الصناعية) وذلك من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.

–متغيرات ومؤشرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف، التضخم،والتوازنات الخارجية.

– المتغيرات المؤسسية: مثل الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.

– الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية و غير الجمركية) والحصول على التمويل.

كما أنه توجد محددات أخرى للتنويع الاقتصادي وهي[4]:

---

[1] عوض خطيب ممدوح، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي**، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، الكويت، 2011، ص207.

[2] صاري إسماعيل، التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، 898–899.

[3] سليم مجلخ، وليد بشيشي، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر**، Revue Algérienne d'économies et gestion، 2022، ص50–51.

[4] عبد الصمد سعودي، **التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري**–دراسة تطبيقية، **النموذج التوزيع هرشمان هرفندل**، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 02، العدد02، ص14–15.

– درجة عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقتهابعدم إستقرار سعر الموارد.

– تطور حجم العمالة بمجملها حسب القطاع.

– نسبة مساهمة القطاع القطاع الخاص

– **توفر الخدمات الأساسية المناسبة:** كالخدمات الصحية، الخدمات التعليمية والتدريب، وخدمات الاتصالات والمواصلات.

– **سياسات التجارة الخارجية المطبقة:** حيث تؤدى سياسات التجارة الحرة المطبقة في أي دولة الى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة الإ أنه مع مرور الوقت يحدث زيادة في مؤشر التنويع الاقتصادى وذلک للوقاية من الصدمات الخارجية[1].

– التكامل الاقتصادي: يساهم التكامل الاقتصادي في تبسيط و توحيد الاجراءات الجمركية عبر الحدود و هو ما يسهم في تنمية برامج تنمية برامج التنمية المكانية و بالتالي النشاط الاقتصادي عبر الحدود و تحقيق التنويع الاقتصادي.

وفي ما يلي تفصيل لبعض هذه المحددات العامة :

1- **حجم الاستثمارات:** تقاس قدرة الدولة على زيادة درجة التنويع لاقتصادياتها بحجم الاستثمارات، إذ أن إنخفاض مؤشر التنويع يؤدي إلى تحفيز الدولة على زيادة حجم استثماراتها من أجل رفع درجة التنويع، وهو ما يوجب الدول على وضع استراتيجيات هادئة إلى تحسين البيئة الأساسية، وذلك بهدف جذب الاستثمارات في قطاعات جديدة ، وذلك بالنظر لأهمية الاستثمارات في الاهتمام بالبحوث والتطوير وزيادة دافع الابتكار[2]، هذا بالاضافة إلى نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات إلى الدول المضيفة.

2- **الناتج المحلي والانتاجية:** يهدف التنويع الاقتصادي إلى توازن هيكلة الاقتصاد وذلك بتحقيق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي، والدخل القومي، بحيث تساهم من خلاله معظم القطاعات بنسبة مهمة ومتقاربة، وعليه تنوع الهيكل الاقتصادي لا يكون بالتركيز على قطاع معين دون غيره.

3- **العمالة:** يتأثر هيكل القوى العاملة عندما تتجه الدول إلى تغيير هيكل انشطتها بهدف التنويع الاقتصادي و جعلها أكثر تنافسية على المدى الطويل، مما يؤدي الى انتقال العمالة إلى قطاعات أخرى، وبالتالي يتغير هيكل توزيع العمالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى خلق وظائف جديدة تتناسب مع التغير الهيكلي الجديد. وقد يترتب على ذلك ضغوط تصاعدية على الأجور والرواتب، كما يتأثر أيضا بالتغير الهيكلي أنماطا لتجارة الدولية.

---

[1] خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 74، 2018، ص 77.

[2] خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 01، جامعة حلوان مصر، 2018 – ص 77.

4- **دور القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنويع من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية الداعمة كالإستثمار في البحث والتطوير كون هذا القطاع يهتم بما يحدث في القطاعات الجديدة، ويجلب الابتكار للاقتصاد ولذلك على الحكومات تلبية احتياجاته من خلال تحسين مناخ الأعمال وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص .

5- **الحوكمة:** تعتبر الحوكمة نشاط أساسي لبناء بيئة متواتية للتنويع الاقتصادي من خلال تنفيذ سياسات تعزز القطاعات الحديثة العهد، وضمان امكانية تطويرها في مناخ يسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني .

أما على المستوى الدولي تظهر الحوكمة نحو مزيد من التنويع وتلعب هذه البرامج دورها من خلال تسيير حذر للاقتصاد حول الموارد الطبيعية ووضع إطار قانوني يدعم النشاط الاقتصادي، ويضمن مناخ أعمال صحي خاصة في الدول الافريقية لأنها عادة ما تتوفر على قطاع خاص وصناعى ضعيف، الأمر الذي يجعلها تعتمد أكثر على التدخل الحكومي.

الفرع الثاني: آليات التنويع الاقتصادي:

يقصد بها تلك الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، وتختلف باختلاف الاقتصاديات. بحيث هناك عدة آليات يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- **إعادة الاعتبار لدولة التنمية:** حيث تستطيع الدولة أن تقود عملية التصنيع بشكل كبير لأن الدولة هي التي تقوم بتحولات جدرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقتها بالإقتصاد الدولي لأن الدولة لها دور هام في عمليات التنمية مما يؤدي إلى رفع التوزيع الاقتصادي من جهة والناتج المحلي من جهة أخرى[1].

- **تفعيل ومتابعة تنفيذ البرامج الخاصة بالإصلاح الاقتصادي:** والمتمثلة في تشجيع الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية وإدارتها ، وكذلك تداول رؤوس الأموال من أجل زيادة فعالية السوق[2].

- **إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص:** تعتبر إقامة الشراكة من أهم الأسباب التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، لأن القطاع الخاص لا يمكنه النمو إلا إذا كان هناك قطاع عام وهذا الأخير لا يمكن أن يزدهر إلا إذا كان هناك تنسيق وتعاون مع القطاع الخاص[3].

---

[1] توفيق بن الشيخ، **تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية، العدد 07 – الجزائر 2017، ص590.

[2] عفاف لومايزية ، **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة**، مجلة الاقتصاد العالمية، العدد 62، 2017، ص28.

[3] توفيق بن الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 590.

– **تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مهم جدا خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من محدودية مصادر تمويل التنمية بحيث يدفع عملية التنمية المستدامة دوليا، كما يساهم الاستثمار الأجنبي على تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين للاستغلال الجيد للموارد المحلية كما يمكنه الحد من البطالة[1].

– **الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** وذلك لأنها تساهم في الحد من البطالة حيث أنها توفر مناصب عمل أقل تكلفة من الصناعات الثقيلة، كما أنها تمثل الركيزة الأساسية لعمل القطاع الخاص، وبذلك فإنها تساهم في تحقيق التنمية لقدرتها على التوغل داخل الارياف و القرى[2].

– **تنويع أنشطة الخدمات:** إن عملية تنويع أنشطة الخدمات تكون بالارتقاء بنوعية الأنشطة داخل القطاع الخدمي والتحول من الخدمات العامة مثل السياحة والنقل، إلى الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع، خاصة الخدمات الإنتاجية كالاتصالات والخدمات المالية وخدمات الهندسة والتصميم والحاسوب، وكذا تقانة المعلومات ونظم المعلومات الرقمية، ولا نستثني الخدمات الصحية المتقدمة التي أصبحت مطلبا ضروريا في الحياة الاحتماعية الرقي بمستوى الخدمات الاجتماعية، بحيث يعد قطاع الخدمات من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تساهم تنويع الاقتصاديات[3].

مما سبق يتضح أن القطاعات الخدمية تعتبر مطلب أساسي لإنجاح التنويع الاقتصادي في القطاعات والأنشطة السلعية المختلفة، وهذا للأهمية الكبيرة لها في توفير المساندة لإطلاق تلك الأنشطة.

الفرع الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي

توجد عدة معوقات وصعوبات تحد من الوصول إلى التنويع الاقتصادي ويمكن أن نجملها في ما يلى[4]:

- ✓ نقص التكنولوجيا المتطورة وصعوبة كولها من الدول المتطورة إلى الدول الاخرى.
- ✓ نذرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية و هو ما يحد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في التنويع الاقتصادي
- ✓ الافتقار للموارد البشرية المحلية، وعدم خبرتها.
- ✓ عدم وجود ضمانات قانونية كافية لمناخ الاستثمار.

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية الأجنبية، دار الفكر الجامعي**، الاسكندرية، 2007، ص 469-470.

[2] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص157.

[3] تقرير التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الإصدار الثالث، مارس 2018، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت، معهد العربي للتخطيط بالكويت، ص165.

[4] صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 48-47.

✓ تخلف اسواق رأس المال، مما يكون هناك صعوبة في تمويل مشاريع التنويع بالنسبة للقطاع العام أو الخاص.

✓ غياب الاستقرار السياسي، في بعض الدول مما يجعل الحفاظ على تأمين الحدود يستنزف موارد مالية كبيرة يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي.

المطلب الرابع: علاقة قطاع وتجارة الخدمات بالتنويع الإقتصادي

نما قطاع الخدمات بوتيرة متنامية وسريعة وأصبح قطاعا رئيسيا في البلدان المتقدمة والنامية، وهو يشهد تحولا على نحو متزايد ليصبح قطاعاً رئيسياً في البلدان النامية. ويتيح هذا القطاع فرصة للبلدان النامية من أجل التوسُّع في قواعدها الزراعية والصناعية وتعزيزها لأنه يتيح الاسهامات اللازمة للمنتجات والخدمات الأخرى من خلال اجراء تحسينات على نطاق الاقتصاد في القدرة الإنتاجية وهذا لأهميته المباشرة في الاقتصاد وآثاره المختلفة في جميع القطاعات، حيث تعتبر مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد والتنويع الإقتصادي كبير، إذ بإمكان هذا القطاع خاصة الخدمات الهامة والتي لها علاقة بالبنى التحتية، تقديم مساهمات هامة لجميع الأنشطة الاقتصادية، ودفع الاقتصاد فالفرص التي يستحدثها هذا القطاع لإحداث التحول الهيكلي بفعل صعود اقتصاد الخدمات هائلة، باعتباره مساهما بحصة متزايدة في كل من التجارة والناتج المحلي الإجمالي والتنمية على المستويين الوطني والدولي. ويمكن للخدمات أن تعزز إنتاجية التصنيع والزراعة ونموهما، مما يسهم مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية المحلية وكذا تعزيز القدرة التنافسية للبلد في الأسواق الدولية[1].

كما أن الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا تساهم في عملية التخصص. أما من ناحية القيمة المضافة لقطاع الخدمات فهي داخلة ضمن إنتاج صادرات جميع القطاعات الإقتصادية بما في ذلك الزراعة و الصناعة التحويلية. وقد برزت عدة خدمات بمثابة خدمات واعدة من حيث إمكانية تصديرها بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما مع تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما أن التجارة في الخدمات يمكنها أن تحدث مزيد من فرص التحول خاصة في استحداث فرص عمل و زيادة القيمة المضافة وهذا ما يمكنها من التنويع الاقتصادي، بحيث يمكن أن يساعد القيام بذلك على تحقيق زيادة في الإيرادات وفي العمالة. وفضلاً عن ذلك، فالخدمات الفعالة هي محرّك توسّع لسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

[1] توات عثمان، غواس سفيان، دور إقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات، في التنويع الإقتصادي: تجارب دولية ووطنية رائدة. 2021، ص 3 و18.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

فيما يخص دراسات السابقة و نظرا لأهميتها في موضوع دراسة اعتدمت على اهم و اقرب الدراسات التي تناولت موضوع الخدمات و التنويع الاقتصادي و التي نذكر منها ما يلي:

المطلب الأول: الأطروحات

دراسة غواس سفيان، تحرير تجارة الخدمات العربية البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2022-2023.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجارة الخدمات العربية البينية، من خلال تحليل طبيعة تجارة الخدمات وتحليل طبيعة اقتصاديات الدول العربية (22 دولة عربية)، وخصائص تجارتها الخدمية وكذا التحليل النظري لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية. كما تم تحليل واقع وأداء تجارة الخدمات في الدول العربية وتحليل آثار تحرير تجارة الخدمات على التكامل الاقتصادي العربي، وهذا لتوضيح وتبيان المكاسب والامكانيات المتاحة والمحتملة من تحرير تجارة الخدمات في السوق الإقليمي للدول العربية.

و قد توصلت هذه الدراسة الى **النتائج التالية:**

- إمكانية أن يكون مجال تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية مجالا واعدا لدفع التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية نحو مرحلة أخرى من مراحل التكامل؛
- تعتبر تجارة الخدمات من أهم روافد اقتصادات البلدان لأثرها على التشغيل والقدرة التنافسية ورفاه المجتمعات؛ بحيث يساهم قطاع الخدمات مساهمة كبيرة ومتنامية في اقتصادات معظم البلدان العربية، من حيث نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي، وقدرته على استيعاب القوى العاملة، وحصته من الصادرات؛
- إن مختلف الاتفاقيات ومبادرات تحرير التجارة بين الدول العربية تقوم في ظل مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والاقليمية البينية ومع دول غير عربية، دون التركيز على مسار واضح وشامل للتحرير، والدليل أن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية انتظرت 17 عاما لتدخل حيز النفاذ. كما أن تعدد المسارات في مدخل التحرير التجاري يشكل عائق لهذه الدول وتكلفة إضافية لها. الأمر الذي أدى إلى تشتت الجهود العربية في محاولة خلق كيان عربي قوي التي طالما سعت لبناءه منذ 1945.
- تؤثر تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية على الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي، والتي تعتبر من أبعا التأثير التي تنتقل بها إلى مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي والذي تم الاشارة إليه بالسوق المشتركة.
- توجد امكانيات كبيرة لدفع التكامل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مرحلة أخرى لاحقة خاصة ما تتيحه تجارة الخدمات والتي يبرز من خلالها ازدهار السياحة البينية بين الدول العربية،

وتحرير تنقل الأشخاص لما يتيحه من مكاسب كبيرة يمكن أن تتوسع بين الدول العربية، وكذا تحويلات العاملين من دولة عربية إلى دول عربية أخرى، ونقل التكنولوجيا وخدمات الاتصالات. بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات البينية العربية المتنامية حاليا. كل هذا يعطي دفعة قوية وحجة مدعمة للدول العربية لتسريع تقديم التزاماتها في اطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات العربية، ما يسهم مستقبلا في بناء بنية تحتية اقليمية متكاملة تقوي الترابطات الاقليمية العربية تنعكس في زيادة الاستثمارات والتجارة وزيادة المركز التفاوضي للدول العربية ويحمي مصالحها الاقليمية.

- خطت الدول العربية خطوة هامة من خلال دخول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ بمصادقة ثلاثة دول عربية عليها ومحاولة الدول العربية الأخرى إستكمال تقدم التزاماتها في اطار الاتفاقية وهناك من الدول العربية من تقدم بالتزامات تفوق مستوى التحرير الوارد في جداول التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية كالإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية.

مما سبق نلاحظ أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا فيما يلي:

- الاطار المفاهيمي لتجارة الخدمات؛
- القطاعات ذات الميزة النسبية في كل من الجزائر والأردن؛
- المزايا التي تقدمها قطاع وتجارة الخدمات للاقتصاد؛

وتختلف عن دراستنا من حيث الفترة الزمنية وتركيزها على كل الدول العربية (22 دولة عربية).

المطلب الثاني: المجلات

الدراسة الثانية:توات عثمان،**تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المكاسب الكامنة من تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وتحليل الاتفاقيات التجارية، ودراسة أداء تطور تجارة الخدمات في الدول العربية. بحيثتستخدم الدول العربية الاتفاقيات التجارية (الثنائية، الإقليمية والمتعددة الأطراف) بصورة مكثفة ضمن سياسات تستهدف تحقيق التكامل الإقليمي. وبالنظر لانتهاج هذه الدول أسلوب سطحي في التكامل الإقليمي يقتصر على تحرير تجارة السلع، ما يتطلب تعزيز المبادرات التي تعقدها الدول العربية على الصعيد الإقليمي، بدمج قضايا تعمق الاندماج بينها و من ضمنها تحرير تجارة الخدمات، هذا ما تحاول هذه الورقة إبرازه من خلال تحليل أداء قطاع الخدمات و الإمكانيات التي ينطوي عليها لتحقيق تكامل عميق بين الدول العربية خاصة في قطاعات و أنماط توريد تتمتع فيها الدول العربية بقدرات و ميزات على الصعيد الإقليمي.

و قد توصلت هذه الدراسة الى **النتائج التالية :**

- تتمتع الدول العربية بالعديد من المقومات لتحقيق التكامل الإقليمي، ومستوى التفاعل الاقتصادي بين هذه الدول لم يستغل استغلال كاملا؛
- توجد إمكانيات كبيرة لزيادة التكامل بين الدول العربية خاصة في قطاعات الخدمات التي يبرز ضمنها تحرير تنقل الأفراد؛
- ازدهار السياحة البينية بين الدول العربية

مما سبق نلاحظ أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا فيما يلي:

- دراسة الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية وتحرير تجارة الخدمات؛
- تحليل أداء وتطور تجارة الخدمات في الدول العربية؛
- تحليل الإمكانيات التي تنطوي عليها أداء التجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية.

وتختلف عن دراستنا من حيث الفترة الزمنية وعدم التركيز على الاطار المفاهيمي لتجارة الخدمات وكذا عدم التطرق للتنويع الاقتصادي من ناحية أن قطاع الخدمات من القطاعات الداعمة للتنويع.

المطلب الثالث: المؤتمرات

المؤتمر الدَّولي العلمي تحت عنوان: التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل المنعقد أيام 19 و20 جوان 2021 بجامعة الزاويا ليبيا

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التجارة الدولية لجميع دول العالم و قد تضمنت هذه الدراسة النقاط التالية:

- التجارة الدولية قواعدها، سياستها.
- التجارة الدولية في مجال الخدمات.
- التجارة الدولية و الجانب السياسي لها.
- التجارة الإلكترونية على الصعيد الدولي.
- التجارة الدولية و السلم الدوليين.

و قد تطرق المؤتمر لدراسة تصور مستقبل التجارة الدولية بالنظر إلى الجهود التي تبدل من قبل الدول و المنظمات في مجالات مختلفة و بالنظر أيضا إلى المحيط المتغير الذي تمارس فيه التجارة.

و قد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعزيز دور الحوافز
- العمل على التطبيق الفعلي للمتغيرات البيئية.

- طلب المعونة من المنظمات الدولية.
- توسيع طلب الصادرات.
- التأكيد على تنويع الإقتصاد لجميع الدول العربية و عدم الإعتماد على المورد الواحد و قد تحدث تحديدا على الجزائر بضرورة تنوع إقتصاده و عدم إعتماده على النفط فقط.

أوجه تشابه هذا المؤتمر مع دراستنا

تشابهت دراسة هذا المؤتمر مع دراستنا من حيث تناوله لموضوع واقع قطاع و تجارة الخدمات في التنويع الإقتصادي و قد أكد على ضرورة الخروج من التبعية للدول المصدرة للنفط للمورد الواحد و قد أخصت بذلك الجزائر على وجه الخصوص و الدول العربية كافة.

أما الإختلاف مع دراستنا أن هذا المؤتمر دراسته كانت أشمل و أوسع بحيث شملت الدراسة كافة البلدان العربية من حيث تجارة الخدمات و التجارة الدولية بصفة عامة

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الالمام بجميع الجوانب النظرية لتجارة الخدمات من خلال عرض لبعض المفاهيم المتعلقة بالخدمات وتجارة الخدمات والمنظور الدولي والإقليمي لها، بحيث أضحت ذات أهمية بارزة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خصوصا في ظل التطورات الراهنة والتحولات الهامة في الساحة الدولية ومتطلبات العصر الحالي. لا سيما تلك المستمدة من التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي. فالخدمات أصبحت منتشرة على نطاق واسع في جميع المناطق النامية، بما في ذلك لدى أقل البلدان نمواً. ويساهم قطاع وتجارة الخدمات في الإنتاجية ونمو الاقتصادي بمجمله، لأنه يتيح الإسهامات اللازمة للمنتجات والخدمات الأخرىمن خلال إجراء تحسينات على نطاق الاقتصاد في القدرة الإنتاجية من خلال كل من أهميته المباشرة في الاقتصاد وآثاره المتعلقة بالمدخلات في جميع القطاعات، بما فيها الزراعة والتصنيع.

كما تناولنا الجانب النظري للتنويع الاقتصادي ومحدداته وأهم آلياته، وسيلة للتوسيع في الهيكل الانتاجي عن طريق الزيادة في الناتج المحلي في مختلف القطاعات، وعدم الاعتماد على القطاع النفطي من خلال وضع برامج وسياسات وأهداف تحقق من خلالها الدولة التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

دور قطاع وتجارة الخدمات كآلية للتنويع الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر قطاع الخدمات ذو أهمية نسبية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية والدول النامية، فهو يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة (التشغيل)، وكذا الاستثمارات والجزائر والأردن من بين الدول التي تريد رفع تنافسيتها في الأسواق الخارجية ومحاولة جلب الاستثمارات الأجنبية لها لذلك وجب الاهتمام بقطاع الخدمات وتفعيل دوره في تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يسمح بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ولمعرفة تطور وأداء قطاع الخدمات في الجزائر والأردن تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناول ما يلي:

- المبحث الأول: وضعية الجزائر والأردن في اطار تحرير تجارة الخدمات الدولية والإقليمية؛
- المبحث الثاني: تحليل واقع قطاع الخدمات في الجزائر والأردن؛
- المبحث الثالث: دور قطاع وتجارة الخدمات كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن.

المبحث الأول: وضعية الجزائر والأردن في اطار تحرير تجارة الخدمات الدولية والإقليمية

لا يمكن فهم أثر المبادرات الحالية لتحرير التجارة بين الدول العربية وتقييمه بمعزل عن المبادرات التجارية الأخرى التي تنفذها هذه الدول. إذ أن هذه الأخيرة مثلها مثل باقي دول العالم تسعى إلى الانضمام إلى كافة الاتفاقيات التجارية. فبالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية الإقليمية البينية هناك دول عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وهي تمثل بذلك المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتشكل مشاركة الدول العربية في هذا الإطار جزءا من التطورات والتغيرات في اتجاه سياساتها التجارية، سعيا إلى جعل أنظمتها التجارية أكثر انفتاحا وإدماج اقتصاداتها على نحو أكمل في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري والأردني

لكل اقتصاد خصوصياته ومقوماته التي يزخر بها والتي توفر له من الإمكانيات والممكنات التي تجعله ذو تنافسية تجاه الاقتصاديات الأخرى، ومن خلال ما يأتي يمكننا ابراز لمحة عن الاقتصاد الجزائري والأردني من ناحية خصائص كل واحد منهما:

الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري

تُعد الجزائر وفقاً لمساحتها أكبر دولة أفريقية وعاشر دولة على مستوى العالم. وتملك ثالث أكبر احتياط نفطي في أفريقيا بعد نيجيريا وليبيا، حيث تقدّر الاحتياطات النفطية المؤكّدة بنحو 12.2 بليون برميل. وتملك ثاني أكبر احتياط من الغاز الطبيعي بعد نيجيريا، وتصنّف من ضمن قائمة البلدان العشرة الأكثر امتلاكاً لاحتياطات الغاز الصخري في العالم[1]، وبالتالي أي تقلبات في أسعارها ستنعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري.

❖ **خصائص الاقتصاد الجزائري:**

مما لاشك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الافريقية بحكم[2]:

1. **اقتصاد مديونية:** يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية، حيث ترتكز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير أزمة المديونية وإدارتها، التي ما تزال تشكل قيدا وتؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة.

[1] الحسن عاشي، **اقتصاد الجزائر والفجوة بين الموارد والإنجازات**، تاريخ النشر 2023/11/12، تاريخ الاطلاع 2024/05/15، **متاح على الموقع:**
https://carnegieendowment.org/posts/2013/11/on-the-algerian-economy-a-widening-gap-between-resources-and-achievements?lang=ar&center=middle-east

[2] حسن يدا، **الاقتصاد الجزائري ... المشاكل والتحديات**، 2020، متاح على الموقع: https://omran.org/ar/

2. **اقتصاد ريعي:** إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، وهذا على حساب استراتيجية التصنيع. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات المتحققة في الأسواق الدولية. ومن مميزات الاقتصاد الجزائري، صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (أقل من 10% من الناتج الداخلي الخام)، أما ما يعادل 80% فيسيطر عليها القطاع الخاص.

3. **اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:** إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فقد ازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته. إن هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية كما زعزع عنصر الثقة فيها.

4. **الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:** يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، إذ يعتمد أساسا على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عائدات الصادرات الجزائرية، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الأمريكي. فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، إذ يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، واليابان.

5. **الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات:** تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللآلة الإنتاجية. إن هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، وتمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي ذلك أننا نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي، ففي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64,5% وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقيمة في معظمها بالعملة الأوروبية.

الفرع الثاني: الاقتصاد الأردني:

كانت الأردن خاضعة للدولة العثمانية وبعدها للحكم البريطاني، كانت بعيدة عن الحضارة ومتأخرة في شؤونها السياسية والاقتصادية والمالية، وكان سكانه يخضعون لحكم إقطاعي يتولاه رؤساء العشائر وشيوخ القبائل ممن يتوارثون السيطرة جيلا بعد جيل ضمن مناطق نفوذهم، كان السكان يعتمدون على الزراعة في شؤون معيشتهم، ويحيون حياة الكفاف، في ظروف تسيطر عليها تقاليد البدوية والعشائر، وبحكم الموقع الجغرافي، كان ممر للقوافل بين سوريا والحجاز والعراق وفلسطين وغيرها من البلاد العربية[1]، وبالرغم من وجود الأماكن الأثرية

[1] علي الدجاني، **محاضرات إقتصاديات الأردن**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، الأردن، 1954، ص 5.

والتاريخية، في البتراء وعمان وجرش، لم تعتبر هذه المعالم أقاليم أهمية إقتصادية ومالية تعتمد عليها دولة الأردن.

منذ عام 1989 مر الأردن عبر عدة مراحل من الإصلاح الإقتصادي هدفت إلى إحلال الاستقرار في الإقتصاد وإدارة الإنتقال من نموذج تحكم الدولة قبضتها عليه إلى آخر يقود زمامه التصدير الخاص، وقد نجح الأردن في إحلال الاستقرار في إقتصاده والإنخراط في عملية تحرير التجارة والقطاع المالي والخصخصة لكنه فشل في إيجاد حلول طويلة الأمد للتحديات الإقتصادية والإجتماعية الرئيسية التي تواجهها البلاد.

ويتمتع الأردن بإقتصاد صغير نسبيا تكثر فيه الموارد البشرية الماهرة، ويتراوح الدخل فيه بين المتوسط والمنخفض مع تقدير الدخل الإسمي للفرد الواحد بقرابة ألفي دولار في العام 2004، ويعتمد الاقتصاد الأردني على الموارد الخارجية في إرساء الوضع الاجتماعي والإقتصادي الحسن، تتضمن هذه الموارد المعونة الأجنبية والحوالات القادمة من الأردنيين العاملين في الخارج والقروض والتفاعل مع البلدان العربية فيما يتعلق بحركات السكان وتدفق التجارة والمال[1].

ويتميز الإقتصاد الأردني بـ:

- **اقتصاد صغير مفتوح:** يتميز الإقتصاد الأردني بكونه صغيرا ومفتوحا على العالم الخارجي، حيث تعتمد نموه على التجارة الخارجية والصادرات والتحويلات المالية من الخارج.
- **اعتماد على الخدمات:** يعد قطاع الخدمات هو المحرك الرئيسي للإقتصاد الأردني، حيث يساهم بنحو 65% من الناتج المحلي الإجمالي، تأتي أهم الخدمات في مقدمتها السياحة والخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- **نقص الموارد الطبيعية:** يعاني الأردن من نقص في الموارد الطبيعية، خاصة المياه والنفط والغاز.
- **بطالة مرتفعة:** يعد معدّل البطالة من أهم التحديات التي تواجه الإقتصاد الأردني، حيث يبلغ 23%.
- **مديونية عالية:** تعدّ المديونية العامة من التحديات الرئيسية الأخرى للإقتصاد الأردني، حيث تبلغ 120% من الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: التزامات الدول العربية ومواقفها في ظل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

تستخدم العديد من الدول العربية الاتفاقيات التجارية سواء ثنائية، اقليمية ومتعددة الأطراف بصور مكثفة ضمن سياسات تستهدف تحقيق التكامل الاقليمي، وفي هذا الاطار يمكننا توضيح موقف كل من الجزائر والأردن في ظل مختلف الاتفاقيات التجارية والاقليمية، وكذا موقفها في ظل الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

[1] سفيان العيسة، **إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي الأردني: مواجهة الوقائع الاقتصادية والإجتماعية**، مركز كارنيغي سلسلة الشرق الأوسط، العدد 4، واشنطن ، أوت 2007، ص 06.

الفرع الأول: موقف الجزائر والأردن في ظل مختلف الاتفاقيات التجارية الاقليمية بمنظمة التجارة العالمية

إن منظمة التجارة العالمية تسمح بإنشاء اتفاقيات تجارة حرة ثنائية وإقليمية، وفق عدد من الضوابط والإجراءات تضمنتها على الخصوص بعض نصوص اتفاقية الغات فيما يخص تحرير تجارة السلع واتفاقية الغاتس فيما يخص تحرير تجارة الخدمات. ولعل أهم هذه الضوابط ضرورة إخطار المنظمة العالمية للتجارة بمثل هذه الاتفاقيات حتى يتم مناقشتها من الأطراف المهتمة، ومن ثم إخضاعها للفحص خاصة فيما إذا كانت تتسق مع القواعد الموضوعة لعقد مثل هذه الاتفاقيات أم لا[1].

تعقد العديد من الدول العربية حاليا جيلا جديدا من الاتفاقيات والترتيبات التجارية في مشهد يتميز بتعدد مسارات التحرير التجاري سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، مثل الترتيبات داخل المنطقة العربية[2]، ومع دول وتكتلات اقتصادية أجنبية أو في اطار منظمة التجارة العالمية. ويمكننا توضيح هذا التشابك في الاتفاقيات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): التشابكات الإقليمية في الدول العربية

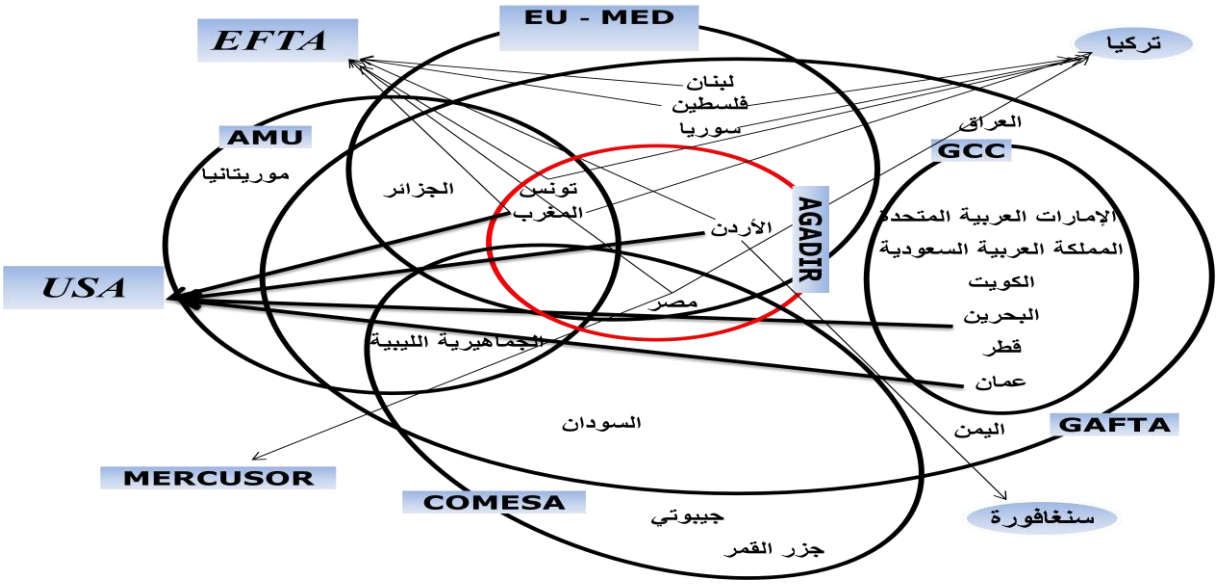

* تشير المختصرات باللغة اللاتينية إلى:

GAFTA: عضو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و تضم 18 دولة عربية.AMU: عضو اتحاد المغرب العربي و يضم 6 دول عربية.GCC: عضو مجلس التعاون لدول الخليج العربية و يضم 6 دول عربية .AGADIR: عضو اتفاقية أغادير بين الدول العربية المتوسطية و تشمل 4 دول عربية.COMESA: عضو السوق المشتركة لشرق و جنوب شرق إفريقيا و تضم 5 دول عربية بالإضافة إلى 14 دولة إفريقية أخرى.MERCUSOR اتفاقية تجارة مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الذي يضم كل من البرازيل،الأرجنتين، الأوروغواي و البراغواي.USA: اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية مع 4 دول عربية.EUR-MED: اتفاقية شراكة متوسطية مع الاتحاد الأوربي مع 8 دول عربية.EFTA: اتفاقية تجارة حرة مع الرابطة الأوربية للتجارة الحرة مع 6 دول عربية و تضم رابطة EFTA كل من النرويج، أيسلندا و سويسرا و ليخنشتاين.

المصدر: توات عثمان، **تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 16، 2016. ص266

[1] توات عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص262.

[2] توات عثمان، **تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 16، 2016. ص262

فالنقطة الأساسية هنا، تتمثل في التعرف على نقاط الاتساق والاختلاف بين مختلف الالتزامات التي تنطوي عليها مختلف الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية التي تعقدها الدول العربية بينها، والتي سبق استعراضها. ويستتبع ذلك تقييم أثر الاختلاف إن وجد، على تنفيذ الاتفاقيات المختلفة والمكاسب المتوقعة من كل منها[1].

وفيما يخص وضعية مختلف الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية التي تعقدها الجزائر والأردن سواء على الصعيد البيني أو مع أطراف غير عربية تجاه العلاقة بمنظمة التجارة العالمية، فإن الموقف يختلف حسب الدول الشريكة التي تدخل معها الدول العربية في مثل هكذا اتفاقيات وكذا طبيعة الاتفاقيات من حيث التغطية (سلع أو خدمات أو كليهما). وفيما يلي نوضح اتفاقيات التجارة الثنائية والاقليمية المخطر عنها لمنظمة التجارة العالمية إلى غاية 2022 لكل من الجزائر والأردن:

الجدول رقم (03) : اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية المخطر عنها لمنظمة التجارة العالمية / الغات والمعمول بها إلى غاية 24 مارس 2022 لكل من الجزائر والأردن

الاتفاقية	نوع	المجال (نطاق الاتفاقية)	المرجعية القانونية للاتفاقية	تاريخ إخطار منظمة التجارة العالمية	تاريخ النفاذ
الأردن					
الو.م.أ – الأردن	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات	المادة 24 (الغات) المادة 5 (الغاتس	15/01/2002	17/12/2001
الو.م.أ – الأردن	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات	المادة 24 (الغات) المادة 5 (الغاتس	15/01/2002	17/12/2001
الإفتا – الأردن	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	17/01/2002	01/01/2002
الاتحاد الأوربي– الأردن	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	17/12/2002	01/05/2002
الجزائر					
الاتحاد الأوربي– الجزائر	منطقة تجارة حرة	السلع	المادة 24 (الغات)	26/05/2003	01/03/2003

Source : WTO, **Wto Regional Trade Agreements Gate**, 2022, avalable of : http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx

[1] توات عثمان، **اتفاقيات التجارة الاقليمية: التشابكات، فرص وتحديات النظام التجاري العالمي حالة اتفاقيات التجارة الاقليمية بين الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، 2011–2012، ص123.

❖ **أهم الاتفاقيات التجارية لدولة الجزائر مع المنظمات العالمية في مجال قطاع الخدمات التجارية ما يلي[1]:**

❑ **اتفاقية الخدمات العامة (GATS) في إطار منظمة التجارة العالمية:**

- انضمت الجزائر إلى اتفاقية الخدمات العامة في عام 1995.
- تهدف الاتفاقية إلى تحرير التجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.
- تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بعدم التمييز ضد الموردين الأجانب للخدمات، وتوفير معاملة وطنية لهم، وعدم فرض قيود غير ضرورية على التجارة في الخدمات.

ساهمت اتفاقية الخدمات العامة في تحرير تجارة الخدمات في الجزائر، وجذب الاستثمار الأجنبي إلى هذا القطاع، وتعزيز قدرة الجزائر على المنافسة في الأسواق العالمية

❑ **اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:**

- دخلت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ عام 2005.
- تتضمن الاتفاقية أحكاما خاصة بتجارة الخدمات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- تلزم الاتفاقية الطرفين بتحرير تجارة الخدمات في العديد من القطاعات، مثل الخدمات المالية والخدمات المهنية والخدمات السياحية.
- ساهمت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في تعزيز التجارة في الخدمات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وفتحت أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.

❑ **اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:**

- دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ عام 2005.
- تهدف الاتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين جميع الدول العربية، مما يسمح بالتجارة الحرة للسلع والخدمات بين هذه الدول.
- تعد الجزائر من الدول المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- ساهمت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز التجارة في الخدمات بين الجزائر والدول العربية الأخرى، وفتحت أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.

❑ **اتفاقيات تجارية أخرى:**

- وقعت الجزائر على العديد من الاتفاقيات التجارية الأخرى مع دول مختلفة، مثل تركيا والصين وروسيا.

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، **الاتفاقيات التجارية**، متاح على الموقع: https://www.commerce.gov.dz/

- تتضمن هذه الاتفاقيات أحكاما خاصة بتجارة الخدمات، وتساهم في تعزيز التجارة في الخدمات بين الجزائر والدول الأخرى.

الفرع الثاني: موقف الجزائر والأردن في ظل الاتفاقية العربية لتجارة الخدمات

شهدت الاتفاقية العربية مشاركة مجموعة من الدول العربية، سواء كمصادقة على الاتفاقية أو في طور ايداع ملفاتها. بحيث أن العديد من الدول العربية قدمت التزامات في نفس مستوى التحرير المقدم في اطار اتفاقية الجاتس، وتعتبر المملكة الأردنية الهاشمية من بينها كدولة موقعة على الاتفاقية في 14 جويلية 2019، وهناك دول من قدمت التزامات إضافية في هذا الاطار. والجدول الموالي يوضح موقف الدول العربية فيما يخص تحرير تجارة الخدمات:

الجدول رقم (04): موقف الدول العربية فيما يخص تحرير تجارة الخدمات

الموقف الحالي	الدول
دول صادقت على اتفاق التجارة في الخدمات وانضمت للاتفاق	السعودية، مصر، الامارات العربية المتحدة، الأردن، عمان، فلسطين.
دول تقوم حاليا بإنهاء إجراءات الانضمام للاتفاق وقامت بتقديم جداول التزاماتها	المغرب، قطر، الكويت، السودان، لبنان، اليمن.
دول راغبة في الانضمام ولم تتقدم بجداول التزاماتها	البحرين.

المصدر: غواس سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 187.

يمكن توضيح موقف كل من الجزائر والأردن من خلال كونهما:

الأردن: شاركت في الاجتماع الأول للمفاوضات بشأن التزامات فتح السوق للقطاعات الخدمية بين الدول العربية في 07 أكتوبر 2004 ببيروت، والتي كانت بمثابة نقطة الانطلاق لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، لتحضر في اختتام هذه المفاوضات بشأن فتح السوق للقطاعات الخدمية في فيفري 2017، والتي دامت 12 عاما بحيث وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم 99 على اختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، لتقدم جدول التزاماتها النهائي في اطار قرار المجلس خلال دورته 102 أين تم توصيف الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية أنها اتفاقية مستقلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي أفريل 2018 تم التوقيع على الاتفاقية في القمة العادية الـ29 لمجلس جامعة الدول العربية،

لتدخل حيز النفاذ طبقا للمادة 32 من الاتفاقية سنة 2019، بحيث تم استكمال وثائق التصديق من قبل الدول الثلاث والأردن واحد منهم[1].

الجزائر: على الرغم من المزايا النسبية التي تزخر بها الجزائر في القطاعات الخدمية إلا أننا لم نلاحظ بشكل رسمي وصريح للانضمام في هذا الترتيب الإقليمي من ناحية تقديم التزاماتها.

إن وجود اتفاق إقليمي عربي لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية (تم الإشارة إليه سابقا)، كون جميع الدول العربية منضمة لجامعة الدول العربية، يعطي فرصة لتواجد منصة دائمة للدول العربية لمناقشة سبل تعزيز القدرة التنافسية، وبحكم الإمكانات التي تزخر بها في هذه التجارة. والجدول الموالي يوضح تاريخ انضمام الجزائر والأردن لجامعة الدول العربية وكذا عدد السكان والمساحة للدولتين:

الجدول رقم (05): انضمام الجزائر والأردن في جامعة الدول العربية:

الدولة	عدد السكان (نسمة)	المساحة (كم2)	سنة الانضمام للجامعة العربية*
المملكة الأردنية الهاشمية Jordan	11,148,278	92.300	1945
لجمهورية الجزائرية الديمقراطيةAlgeria	44,177,969	2.381.740	1962

المصدر: غواس سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 312.

أما فيما يخص عدد القطاعات المحررة في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات في كل من الجزائر والأردن، يمكننا توضيحه من خلال الجدول الموالي:

[1] غواس سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 152-156.

* مع تأسيس جامعة الدول العربية في شهر مارس 1945، بعد توقيع الدول العربية السبع في ذلك الوقت (مصر، لبنان، العراق، المملكة العربية السعودية، سوريا، الأردن و اليمن) على ميثاق تأسيسها و حصول مجموعة من الدول العربية على استقلالها السياسي، حُدد هدف الجامعة بأنه تقوية العلاقات بين الدول العربية على أساس احترام استقلالها و سيادتها. و شكل ميثاق تأسيس جامعة الدول العربية أول وثيقة للتعاون بين الدول العربية.

الجدول رقم(06):عدد القطاعات المحررة في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

الدولة	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC)	مستوى التحرير المقدم	عدد القطاعات المحررة	الالتزامات الاضافية
المملكة الأردنية الهاشمية	**منضمة**	**تقدمت المملكة الأردنية الهاشمية بعرض نهائي في اطار مفاوضات الدول العربية يتطابق مع مستوى التحرير الوارد في جدول التزاماتها المقدم في إطار منظمة التجارة العالمية.**	11 قطاع هم: خدمات الأعمال. خدمات الاتصالات. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها. خدمات التوزيع. الخدمات التعليمية. الخدمات البيئية. الخدمات المالية. الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية. خدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية. خدمات النقل.	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	**غير منضمة عضو مراقب**	/	/	/

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2019، ص396.

ما نلاحظه من الجدول أنه بالرغم من الحوافز التي تدفع العديد من الدول نحو التوجه الاقليمي والدولي فمن الممكن ان تستمر الاتفاقيات الاقليمية بالتوسع بغض النظر عن مسار المفاوضات وعلى الجزائر والاردن أن تحاولا تحسين شروطهما وأن تسعى إلى تقويم أسباب انضمامها إلى هاته الاتفاقيات، كما ليهما أن تقوما بتقدير الزيادة في حجم التبادل التجاري المتوقع في حالة الانضمام وأن لا تخلق الاتفاقيات الاقليمية تجاوزات تمس بالنظام التجاري وذلك من خلال عزل القطاعات الحساسة من صيرورة عملية التحرير على المستويين الاقليمي والمتعدد الاطراف[1].

[1] توات عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص94.

المبحث الثاني: تحليل واقع قطاع الخدمات في الجزائر والأردن

برز قطاع الخدمات كعنصر ذو أهمية واسعة في دفع الإقتصاد مساهم بحصة متزايدة في الناتج الإجمالي وكذا التجارة والتنمية، والمساهمة في القيمة المضافة وبذلك أحدث تحولا هيكليا في تنامي إقتصاد الخدمات لكافة دول العالم. وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث:

المطلب الأول: هيكل تجارة الخدمات في الجزائر

أصبح قطاع الخدمات من القطاعات ذات التأثير الكبير على الاقتصاد الجزائري، بحيث له من الأثر المباشر على الناتج المحلي والعمالة والتشغيل. خصوصا أن الجزائر تطمح إلى تحقيق معدلات نمو وتنويع جيدة، ومن هنا يمكننا تحديد وضعية قطاع الخدمات ومساهمتها في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

تساهم الخدمات بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي والجدول الموالي يوضح نسب مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية للفترة ما بين 2018-2022

جدول رقم (07): نسب مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة ما بين 2018- 2022

الوحدة: النسبة المئوية%

	السنوات/ النسبة				
السنة	2018	2019	2020	2021	2022
النسبة	60,5	61,2	61,8	60,8	60,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي، متاح على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.ZS

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي تباين من سنة إلى أخرى حيث كانت النسبة المئوية للخدمات في سنة 2018 تقدر بـ 60.5 % ويرجع ذلك للنمو المعتبر الذي شهدته الجزائر خلال هاته الفترة، أما في سنة 2019 فقد إرتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 61.2 % ،وهذا ما يفسر أن تجارة الخدمات تنمو بمعدلات أسرع وأكبر وأكثر مرونة، ويرجع ذلك إلى تعاظم الخدمات خاصة المتعلقة بالنقل والتوزيع وكذا الخدمات الحكومية مثل الإدارات العمومية وهي ما تزيد في قيمة الإقتصاد الوطني وقد تواصلت نسبة إرتفاع الزيادة في الناتج المحلي لسنة 2020، حيث وصلت النسبة إلى 61.8% وهي أعلى نسبة خلال هاته الفترة من الدراسة وذلك راجع أن الجزائر، في هاته الفترة كانت تمر بفترة كوفيد19 مما تسببت في تراجع بعض القطاعات الخدمية كالنقل والسياحة والإعتماد على خدمات أخرى نتيجة لغلق الحدود البرية والبحرية والجوية والإكتفاء بالخدمات الأخرى كخدمات الاتصالات والأنترنت والخدمات عن بعد. أما سنة 2021 قد سجلت انخفاض

في الناتج المحلي قدر بـ 60.8 % وفي سنة 2022 قدر بـ 60.4 % ويرجع ذلك إلى تأثير الأزمة على قطاع الخدمات خاصة قطاع النقل والمطاعم والفنادق الذي سجل إنخفاض في الناتج المحلي بعد الخروج من الأزمة، كما يمكن القول أن ضعف مساهمة تجارة الخدمات في الجزائر لاعتماد الجزائر على البترول في الناتج المحلي والإقتصاد ككل.

الفرع الثاني: القيمة المضافة لقطاع الخدمات

ويظهر الجدول التالي نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري إلى القيمة المحققة في الاقتصاد العالمي، لتحديد وزن الإضافة التي يُحقِّقُها قطاع الخدمات في الجزائر مقارنة بما يضيفه هذا القطاع في الاقتصاد العالمي:

الجدول رقم (08): تطور القيمة المضافة للخدمات في الجزائر بالنسبة للقيمة المضافة للخدمات في العالم

	2018	2019	2020	2021	2022
القيمة المضافة للخدمات في العالم (القيمة الحالية للدولار الأمريكي)	55491111282237,4	56805383339223,1	55642503523766,7	62032336536824,2	62243810266262,4
القيمة المضافة للخدمات في الجزائر (القيمة الحالية للدولار الأمريكي)	79212622229,492	79696828141	72129916515	72905961897	75202661221
الجزائر/العالم (%)	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على : البنك الدولي، الخدمات، القيمة المضافة (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.CD

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح أن القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لم تُشكِّلُ خلال فترة الدراسة ما بين 2018 إلى سنة 2022 سوى 0.001% من إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع ملاحظة انخفاض هذه النسبة سنويا سنة 2020، أين انتقلت هذه القيمة المضافة في الجزائر من 79.2 مليار دولار أمريكي سنة 2018 إلى 79.6 مليار دولار أمريكي سنة 2019، ثم نلاحظ انخفاض ملحوظ في قيمة الناتج في 2020 أين وصلت إلى 72.12 مليار دولار أمريكي.

أما في العالم فارتفعت من 55.4 تريليون دولار سنة 2018 إلى 62.24 تريليون دولار أمريكي سنة 2020. مع تسجيل انخفاض في سنة 2020.

وقد يعود ذلك إلى معدل النمو في القيمة المضافة التي يُحقِّقُها قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري مقارنة بهذا المعدل في الاقتصاد العالمي، والذي يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

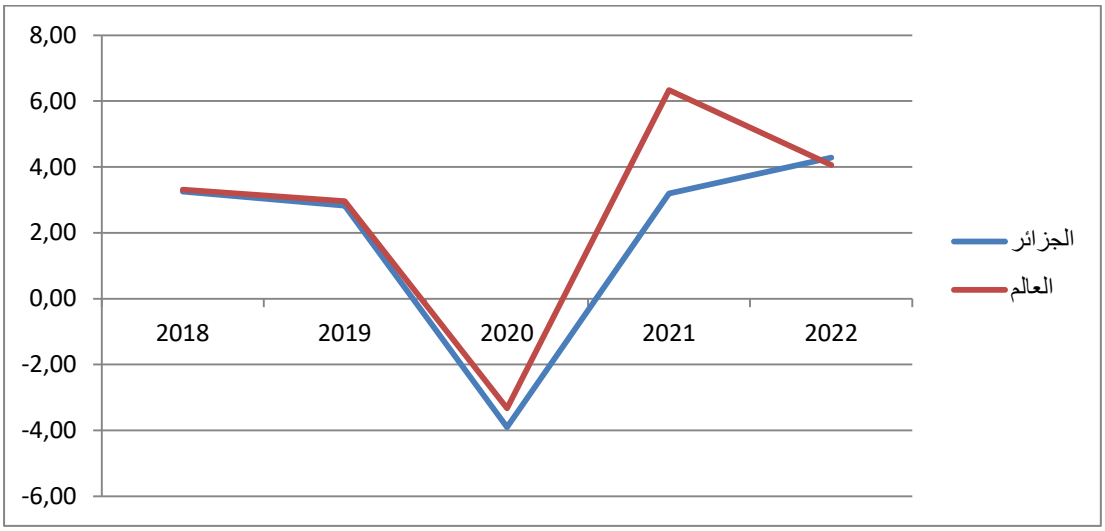

Source : Banque-Mondiale, les indicateurs du développement mondial-(Data-Bank), Services, value added (annual % growth) – Fiji ,2024, available par : https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.KD.ZG?locations=FJ

وبالتالي فإن معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العالم تراجعت بشكل كبير خلال سنتي 2019 و2020 عند-3.33%، مع ملاحظة نمو كبير سنة 2021، في حين يلاحظ أن التطور السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرفت تراجعا كبيرا من سنة 2018 إلى غاية سنة 2020، هذا التراجع الكبير في القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري يعزى إلى تداعيات الأزمة الصحية وما نتج عنها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي، من بينها غلق العديد من النشاطات وتوقيف العمل في عدة قطاعات، مع تأثُّر جزء من قطاع الخدمات بصفة أكبر، منها السياحة، النقل، الإطعام والفندقة. لترتفع مجددا إلى حدود 4.28% مسجلة سنة 2022، لتنخفض إلى 2.74% للفترة 2018-2019. هذا التراجع في معدل نمو هذه القيمة في الناتج المحلي الإجمالي، أثّر على وزن الإضافة التي يُقدِّمها قطاع الخدمات في الناتج الجزائري إذا ما قورنت بالإضافة التي يُقدِّمُها نفس القطاع في الناتج العالمي، حيث أن تراجعها يعني انخفاض وزنها مقابل الاقتصاد العالمي.

الفرع الثالث: المساهمة في العمالة والتشغيل

يشتمل قطاع الخدمات على عدد مهم من اليد العاملة، كونه يشغل العديد من العمال من دائمين وموسميين، وحتى عمال يوميين أحيانا.

أولا: تطور معدلات التشغيل في قطاع الخدمات

ووفقا لذلك يوضح الشكل نسبة اليد العاملة في قطاع الخدمات من مجموع المشتغلين في الاقتصاد:

الشكل رقم (06): تطور معدلات التشغيل في قطاع الخدمات مقارنة بمعدلات التشغيل العامة

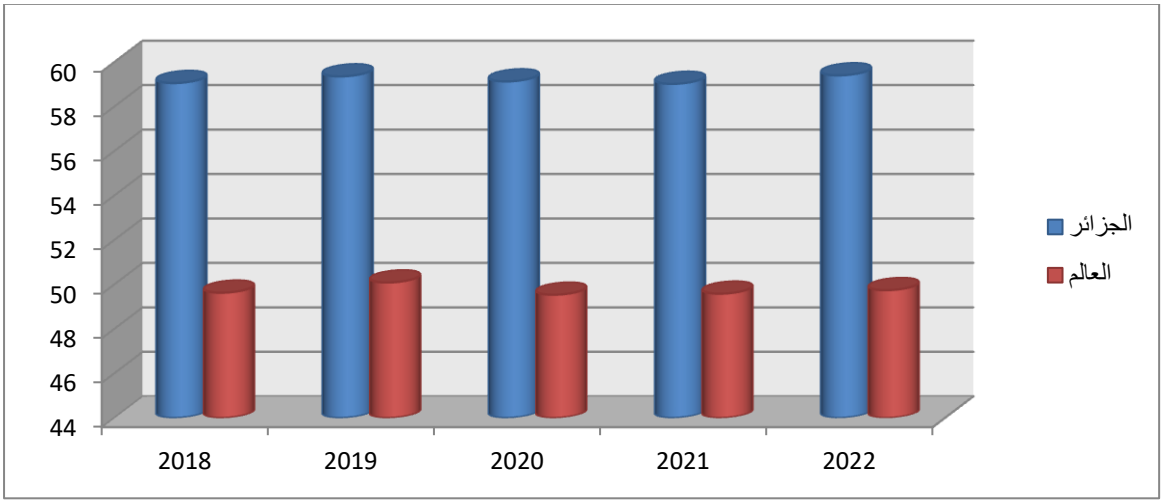

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي، العاملون في الخدمات (% من إجمالي المشتغلين)، 2024، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.SRV.EMPL.ZS

يُمثِّلُ العمال ضمن قطاع الخدمات بمختلف أصنافها وأنواعها نسبة معتبرة من مجموع اليد العاملة على مستوى الاقتصاد الجزائري والعالمي على حد سواء، فعرفت حصة التشغيل في قطاع الخدمات من إجمالي اليد العاملة في الاقتصاد العالمي تطوُّرا سنويا انتقل من 49.62% سنة 2018 إلى غاية 50.08% سنة 2019، بمعنى أن نصف اليد العالمية تقريبا في العالم تشتغل ضمن أحد الصناعات التابعة لقطاع الخدمات. بينما تُسجِّلُ الجزائر معدلات أعلى من تلك المسجلة في العالم، حيث أن قطاع الخدمات في الجزائر يُشغِّلُ ما يقارب 60% من إجمالي العمال، حيث انتقل التشغيل في قطاع الخدمات من 59.06% من إجمالي اليد العاملة سنة 2018 إلى 59.35% سنة 2019. مع الإشارة إلى انخفاض في سنة 2020 سواء في الجزائر أو العالم بسبب التذبذبات الحاصلة في العمل على مستوى هذه القطاعات بسبب سياسات الحجر الصحي والإغلاق التام والإجراءات الاحترازية المرافقة لجائحة كورونا. بحيث أن في الجزائر، فيتماشى العدد الكبير للأفراد الذين يشتغلون في قطاع الخدمات بمختلف أبوابه مع عدد المؤسسات الناشطة ضمن الاقتصاد الجزائري وطبيعتها، أين يلاحظ مثلا أن أكبر

حصة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تعود إلى قطاع الخدمات بنسبة تصل إلى أكبر من 50% من مجموع المؤسسات التي تم إنشاءها وتأسيسها في السنوات الأخيرة[1].

ثانيا: توزيع اليد العاملة في الجزائر حسب قطاع النشاط

تتعدد القطاعات يضمها الاقتصاد الجزائري والتي تشغل نسبة معتبرة من اليد العاملة، مع اختلاف واضح في نسبة التشغيل في كل منها والتي تظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): توزيع اليد العاملة في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2009-2019

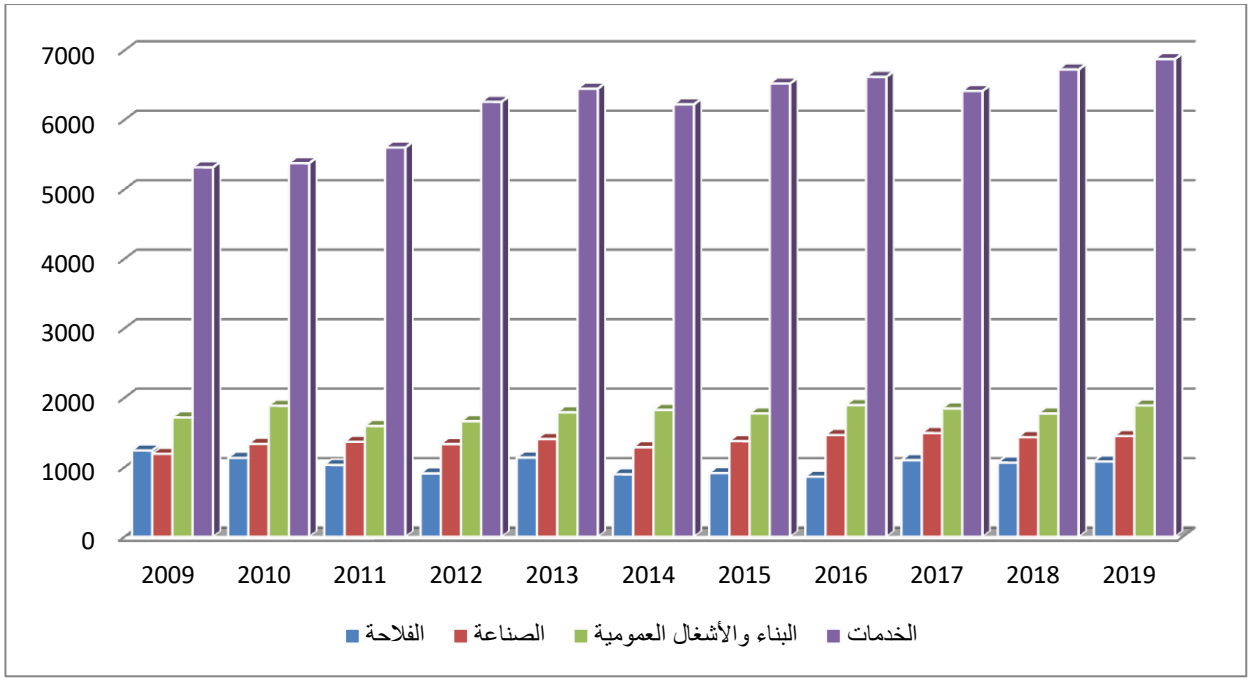

Source : office national des statistiques, activite, emploi et chômage en mai 2019, N°879, 2019 p12, https://www.ons.dz/spip.php?rubrique204

نلاحظ من خلال الشكل والذي يمثل توزيع اليد العاملة على القطاعات بحيث نجد سيطرة قطاع الخدمات على باقي القطاعات من حيث عدد العاملين به، حيث شكل طيلة فترة الدراسة أكبر نسبة مساهمة في التشغيل تراوحت بين 55-60 بالمائة، بينما يساهم البناء والأشغال العمومية بنسبة تتراوح بين 15-20 بالمائة، وقطاع الصناعة بنسبة 10-15 بالمائة، في حين يلاحظ أن قطاع الفلاحة عرف تراجعا واضحا في نسبة مساهمته في التشغيل حيث لا يصل عادة حتى إلى نسبة 10 بالمائة من مجموع اليد العاملة. وفي فترة الدراسة نلاحظ تفضيل العديد من الأشخاص العمل القطاع الخدمي، كالتجارة، النقل، الاتصالات، حيث أظهرت العديد من الدراسات التي تخص

[1] وسيلة سعود، محمد مداحي، **قراءة تحليلية لمساهمة قطاع الخدمات في الاقتصادين العالمي والجزائري**، الملتقى الوطني الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال تسويق الخدمات-النماذج والممارسات، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2021، ص14.

على سبيل المثال طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أن أكبر عدد من هذه المؤسسات يتم إنشاءها ضمن قطاع الخدمات، والعدد الكبير لها قد ساعد على امتصاص جزء هام من الطبقة العاملة في الجزائر[1].

وذلك بالرغم من الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر لكنها لم تستغل جيدا لتحقيق التنويع الإقتصادي خاصة كون هذا القطاع يمتاز بإرتفاع القيمة المضافة فيه لإعتماده على الموارد البشرية المتوفرة في الجزائر، كما أنه يزخر بالفرص في جميع مكوناته لكون التحديات الماثلة أمامه قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى[2].

الفرع الرابع: حالة الميزان التجاري في تجارة الخدمات في الجزائر

عرفت تجارة الخدمات نمو معتبرا وازدهار في السوق الدولي في السنوات الأخيرة، والتي ترجمت بنمو حصتها في المبادلات التجارية الخارجية للدول، ومما سبق نلاحظ أنها احتلت حصة مهمة في الاقتصاد الجزائري من خلال نمو قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح حصة القطاعات الخدمية في الاقتصاد الجزائري:

الجدول رقم (09): صادرات وورادات الخدمات التجارية في الجزائر خلال الفترة من 2018 إلى 2022

الخدمة	ص/و	2018	2019	2020	2021	2022
التصنيع	ص	0	461	53	473	2462
	و	189813	52531	52531	5726	59562
الصيانة والإصلاح	ص	11	9	7	0	47
	و	93932	118869	72784	0	50400
النقل	ص	715623	646654	537711	553216	738096
	و	3612430	3430501	2580321	2711424	3143991
السفر	ص	168492	112426	42811	71437	175663
	و	497742	637875	233747	192067	414882
البناء	ص	141751	168987	247995	211212	266445
	و	2813609	1550207	706118	745682	631964
التأمين	ص	75328	151004	65711	88400	86406

[1] سعود وسيلة، وضعية التشغيل في الجزائر (2009-2019) وتأثير جائحة كورونا عليها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، الصفحات 124-143، 2022، ص132

[2] سفيان غواس، سليمان كعوان، تحرير قطاع الخدمات كألية لتنويع الإقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد2، 2021، صفحة 233 إلى 250.

	و	161407	134274	155512	173081	211732
المالية	ص	236322	231138	174245	248225	281964
	و	134673	67225	38229	43345	51596
الملكية	ص	203	178	1226	158	469
الفكرية	و	115090	143099	133393	202987	122677
المعلومات	ص	132079	90766	74097	85477	88394
والاتصالات	و	390533	302374	196759	194041	192277
الاعمال	ص	1748393	1653661	1786257	1896377	1870290
الأخرى	و	3418625	2854293	2977483	2142989	2795651
الشخصية	ص	6325	12044	6729	5073	12282
والثقافية	و	4232	4187	2134	1888	2752
السلع	ص	39274	171306	50080	62161	61966
والخدمات	و	375096	506100	290795	471995	612971

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: trade map، **التنقيح الشامل**، متاح على الموقع:

https://www.trademap.org/Service_SelCountry_TS.aspx?nvpm=4%7c012%7c%7c%7c%7c%7c%7cS00%7c1%7c3%7c1%7c2%7c2%7c1%7c5%7c1%7c1%7c1

والشكل الموالي يوضح مجموع الصادرات والواردات للجزائر في القطاعات الخدمية:

الشكل رقم (08): مجموع الصادرات والواردات للجزائر في القطاعات الخدمية

الوحدة: ألف دولار أمريكي

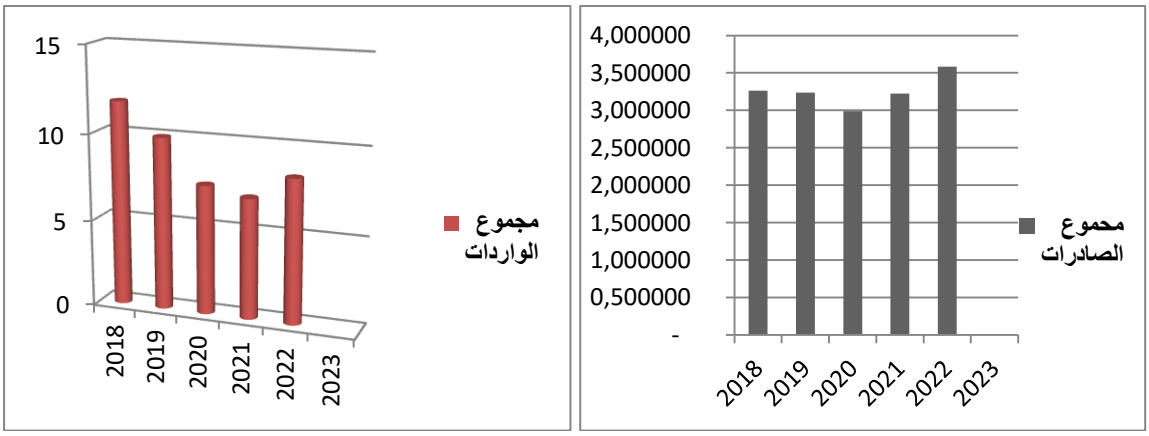

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: trade map، **التنقيح الشامل**، متاح على الموقع:

https://www.trademap.org/Service_SelCountry_TS.aspx?nvpm=4%7c012%7c%7c%7c%7c%7c%7cS00%7c1%7c3%7c1%7c2%7c2%7c1%7c5%7c1%7c1%7c1

من خلال الجدول والشكل أعلاه لقائمة الخدمات المصدرة بواسطة الجزائر نلاحظ أن قيمة السلع والخدمات المصدرة في سنة 2018 فاقت 3000000 دولار أمريكي وهي نفس النسبة تقريبا في سنة 2019. وتعتبر هذه النسبة

مساهمة قليلة بالمقارنة بالإمكانيات التي تزخر بها الجزائر، بينما نلاحظ في سنة 2020 أن النسبة إنخفضت إلى حوالي 3000000 دولار أمريكي وذلك راجع إلى فترت الجائحة التي مرت بها البلاد نتيجة غلق الحدود البرية، البحرية والجوية وكذا فرض القيود على الرحلات مما إنجر عنه إنكماش خاصة في قطاع الفندقة والنقل والمعاملات المالية، بينما في سنتي 2021 و2022 وصلت النسبة إلى 3500000 دولار أمريكي وهي تعتبر إستشراف لهذا القطاع بعد الأزمة الصحية ومع ذلك تبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة مع الواردات وهذا لإعتماد الجزائر في تصديرها على المورد الواحد.

من خلال النسب الموجودة في الجدول والشكل أعلاه الذي يفسر هذه النسب نلاحظ أن نسبة الخدمات لفترة ما بين 2018-2020 بدأت بالانخفاض من 12000000 دولار أمريكي إلى 8000000 دولار أمريكي سنة 2020 وهذا ما يفسر أن إستيراد الخدمات المختلفة في هذه الفترة كانت تتناقص وهذا بسبب الجائحة الصحية التي تسببت في غلق الحدود وتدهور قطاع النقل بينما بدأ القطاع بالتعافي شيئا فشيئا سنة 2021-2022 وذلك عقب انتهاء أزمة كوفيد 19 واستعادة الدولة لمبادلاتها التجارية مع باقي دول العالم.

- **قائمة الخدمات الخاضعة لتسويق التجاري بواسطة الجزائر للفترة 2018-2022**

يمثل الشكل التالي الخدمات المصدرة من طرف الجزائر في الفترة 2018-2022:

الشكل رقم (09): حصة التجارة في الخدمات للجزائر

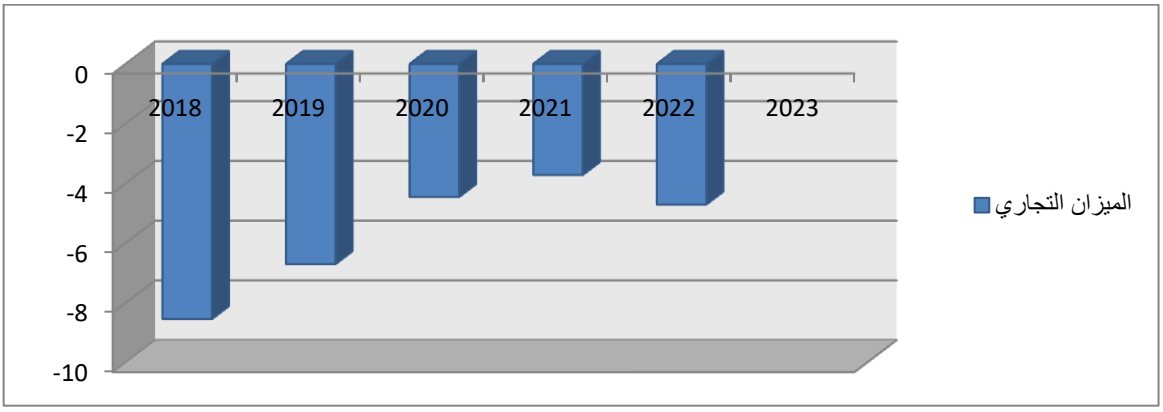

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: الملحق رقم 02، متاح على الموقع:
https://www.trademap.org/Service_SelCountry_TS.aspx?nvpm=4%7c012%7c%7c%7c%7c%7c%7cS00%7c1%7c3%7c1%7c2%7c2%7c1%7c5%7c1%7c1%7c1

من خلال الشكل البياني أعلاه الذي يوضح حصة التجارة في الخدمات نلاحظ أن هناك عجز في قيمة الخدمات الخاضعة لتسويق التجاري، خاصة في السنوات 2018 وكذا 2019 بينما بدأت بالتحسن الطفيف سنة 2020 إلى أن وصلت 2022. ومع ذلك يبقى هناك عجز بالنسبة لهذه الخدمات. لعدم اهتمام الدولة بتحسين البنى التحتية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والاهتمام بقطاع التأمين والنقل.

المطلب الثاني: هيكل تجارة الخدمات في الأردن

يعد قطاع تجارة الخدمات في الأردن ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث يساهم بما يقارب ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل لثلاثة أرباع القوى العاملة. يتميز هذا القطاع بكونه مصدرا هاما للعملات الأجنبية وجاذبا للاستثمارات الخارجية.

الفرع الأول: مكونات القطاع

يضم قطاع تجارة الخدمات في الأردن مجموعة واسعة من الأنشطة، تشمل ما يلي:

- **السياحة:** تعد السياحة من أهم مكونات قطاع الخدمات في الأردن، حيث تساهم بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر فرص عمل لأكثر من 100,000 شخص. يتميز الأردن بموقعه الجغرافي المميز وتنوع معالمه السياحية، ممّا يجعله وجهة جذابة للسياح من مختلف أنحاء العالم.
- **الخدمات المالية:** يضم هذا القطاع البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار وشركات تحويل الأموال. يلعب القطاع المالي دورا هاما في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير التمويل اللازم للقطاعات الأخرى.

– **خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يشهد هذا القطاع نموا سريعا مدفوعا بارتفاع الطلب على خدمات الإنترنت والاتصالات المتنقلة. يساهم القطاع في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار في مختلف المجالات.

– **خدمات النقل:** تعد خدمات النقل ضرورية لربط مختلف مناطق المملكة ولتسهيل حركة التجارة والسياحة. تشمل هذه الخدمات النقل الجوي والبري والبحري.

– **خدمات الرعاية الصحية:** يتمتع الأردن بقطاع صحي متطور يضم العديد من المستشفيات والمراكز الطبية الحديثة. تجذب هذه الخدمات المرضى من الدول المجاورة، مما يساهم في تعزيز السياحة العلاجية.

– **خدمات التعليم:** يتميز الأردن بوجود نظام تعليمي متطور يضم العديد من الجامعات والمعاهد والكليات. تجذب هذه الخدمات الطلاب من الدول العربية والأجنبية، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

واجه الإقتصاد الأردني تحديات إقتصادية عديدة خلال الفترة 2018–2022 مما أدى إلى تباطؤ وتيرة النمو الإقتصادي وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة حيث تأثرت القطاعات الرئيسية في الإقتصاد الأردني كقطاع الخدمات والسياحة بشكل كبير جراء تداعيات جائحة كوفيد19، والشكل الموالي يوضح مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي:

الشكل رقم (10) : مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي

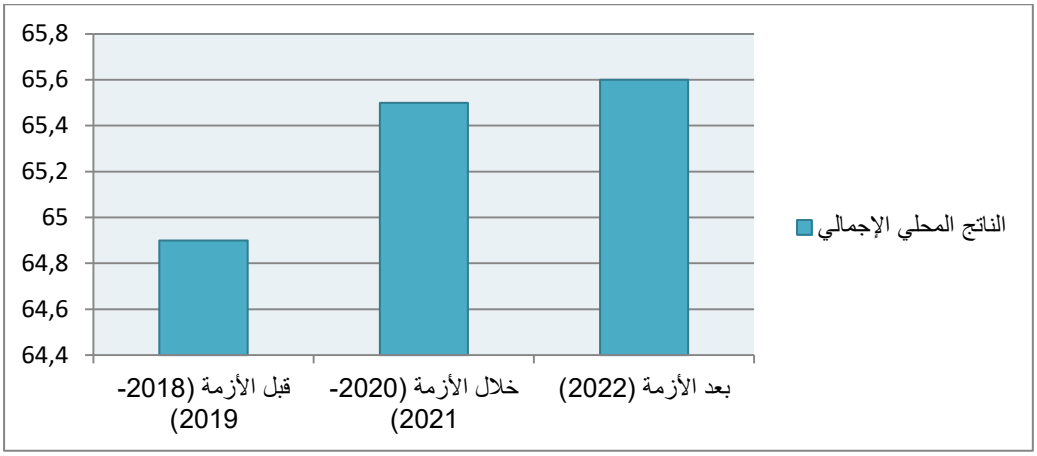

المصدر: غرفة تجارة عمان، قدرة قطاع التجارة والخدمات على التكيف مع الأزمات وقيادة فرص التشغيل والتحديث الإقتصادي، تشرين الأول 2023، ص09.

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح مساهمة قطاع التجارة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لوحده بلغ 64.9 % قبل الأزمة و65.5% خلال الأزمة، وبعد تجاوز الأزمة إستمر قطاع التجارة والخدمات في تعزيز دوره في الإقتصاد حيث وصلت مساهمته إلى 65.6% من الناتج المحلي الإجمالي[1]. مما يظهر الإستدامة والقوة الإقتصادية لهذا القطاع والذي يعكس التطور المستدام والنجاح في تحقيق النمو والتنويع الإقتصادي. أما بالنسبة لمؤشرات قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ونسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2018إلى 2022 قد تراوح ما بين 9.0 % و9.3 % وقد أشارت توقعات رؤية التحديث الإقتصادي لعمان إستمرار زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وحسب التقسيم القطاعي للرؤية فإن القطاع يشمل (التجارة، السياحة، في المواقع الأثرية والتراثية والطبيعية، والسياحة العلاجية والسياحة الدينية والسياحة المتخصصة) وقد حددت الرؤية زيادة مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% سنويا، وزيادة نسبة مساهمة قطاع السياحة بنسبة 10% سنويا حتى عام 2033[2].

الفرع الثالث: القيمة المضافة لقطاع الخدمات

ويظهر الجدول التالي نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأردني إلى القيمة المحققة في الاقتصاد العالمي، لتحديد وزن الإضافة التي يُحققها قطاع الخدمات في الأردن مقارنة بما يضيفه هذا القطاع في الاقتصاد العالمي:

[1] غرفة تجارة عمان ، مرجع سبق ذكره.

[2] غرفة تجارة عمان، قدرة قطاع التجارة و الخدمات على التكيف مع الأزمات و قيادة فرص التشغيل و التحديث الإقتصادي، تشرين الأول 2023.

الجدول رقم (10): تطور القيمة المضافة للخدمات في الأردن بالنسبة للقيمة المضافة للخدمات في العالم

	2018	2019	2020	2021	2022
القيمة المضافة للخدمات في العالم (القيمة الحالية للدولار الأمريكي)	55491111282237,4	56805383339223,1	55642503523766,7	62032336536824,2	62243810266262,4
القيمة المضافة للخدمات في الأردن (القيمة الحالية للدولار الأمريكي)	26229241549,2958	27246062253,5211	26996560422,5352	28168324929,5775	29367027757,4824
الأردن/العالم (%)	0,0005	0,0005	0,0005	0,0005	0,0005

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على : البنك الدولي، الخدمات، القيمة المضافة (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.CD

توضح هذه الأرقام أن القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الأردني لم تُشكِّلُ سنة 2018 سوى 0.0005% من إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع ملاحظة انخفاض هذه النسبة سنة 2019، أين انتقلت هذه القيمة المضافة في الأردن من أكثر من 26 مليار دولار أمريكي سنة 2018 إلى 27.24 مليار دولار أمريكي سنة 2019، ثم تراجعت إلى 26.9 مليار دولار أمريكي سنة 2020. لترتفع من جديد وتصل إلى 29.3 مليار دولار أمريكي سنة 2022.

وقد يعود ذلك إلى معدل النمو في القيمة المضافة التي يُحقِّقُها قطاع الخدمات في الاقتصاد الأردني مقارنة بهذا المعدل في الاقتصاد العالمي، والذي يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

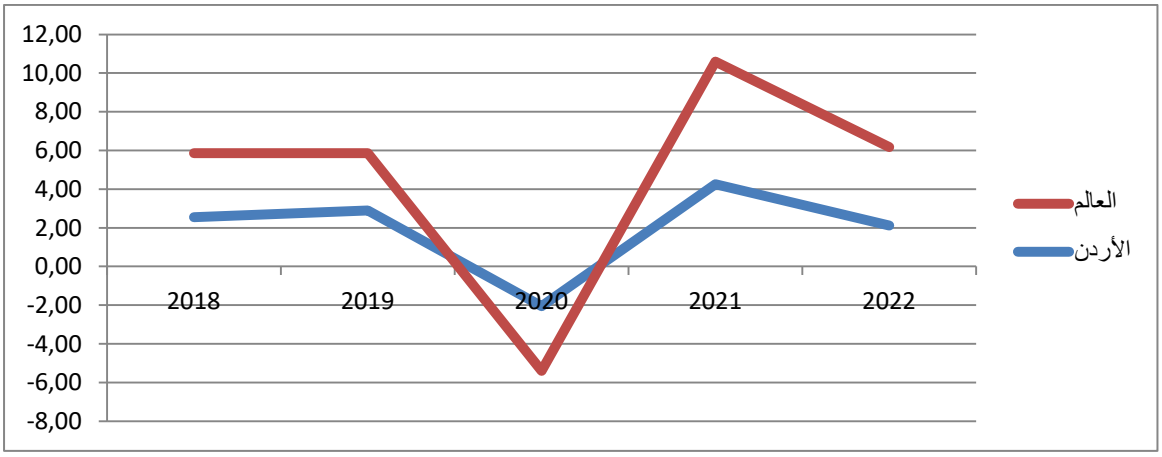

Source : Banque-Mondiale, les indicateurs du développement mondial-(Data-Bank), Services, value added (annual % growth) – Fiji ,2024, available par : https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.KD.ZG?locations=FJ

وبالتالي فإن التطور السنوي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن عرفت تذبذبا كبيرا منذ سنة 2018 إلى غاية سنة 2021، ففي حين نمت القيمة المضافة للقطاع في هذا الناتج بين سنتي 2018-2019، نلاحظ تراجع كبير في هذا النمو في سنتي 2019-2020 وصل معدل نمو هذه القيمة إلى حدود 02.06-% لترتفع مجددا إلى حدود 4.26% مسجلة في سنة 2021، لتنخفض إلى 2.12% سنة 2022. أما في سنة 2020 في حين تم ملاحظة تراجع كبير في القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأردن وهذا لتبعات الأزمة الصحية على الاقتصاد الأردني بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام حيث مس معظم أجزاء القطاعات الخدمية وبشكل خاص القطاع السياحي والخدمات الشخصية والترفيهية.

الفرع الرابع: المساهمة في العمالة والتشغيل للفترة 2018-2022

يشتمل قطاع الخدمات على عدد مهم من اليد العاملة، كونه يشغل العديد من العمال من دائمين وموسميين، وحتى عمال يوميين أحيانا. وفقا لذلك يمكننا توضيح تطور معدلات التشغيل ونسبة العاملين في القطاع كما يلي:

أولا: تطور معدلات التشغيل في قطاع الخدمات

يمكننا توضيح معدلات تشغيل في قطاع الخدمات في الأردن من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (12) : تطور معدلات التشغيل في قطاع الخدمات

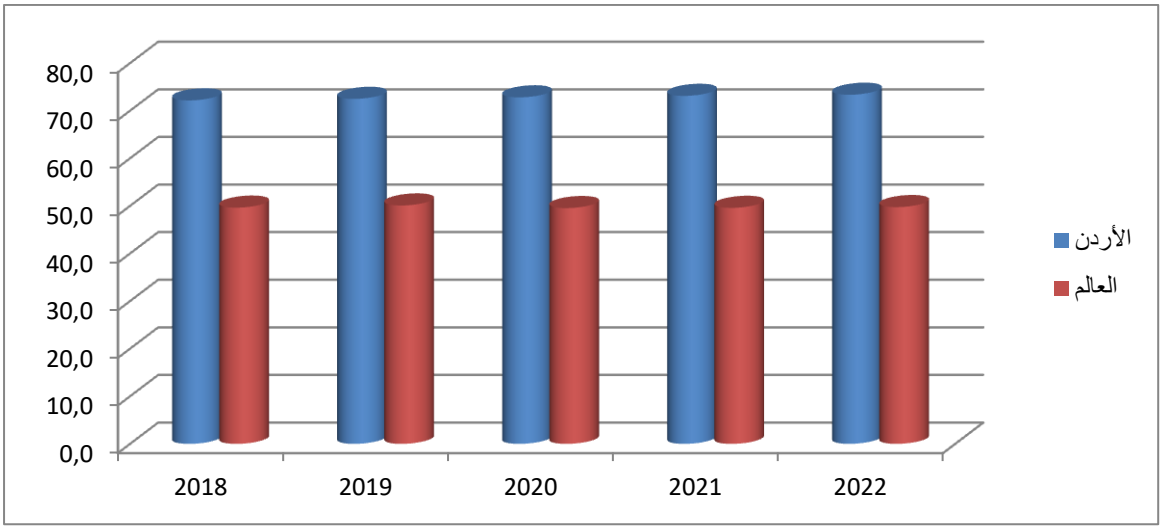

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي، العاملون في الخدمات (% من إجمالي المشتغلين)، 2024، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.SRV.EMPL.ZS

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الأردنُ تسجِّلُ معدلات أعلى من تلك المسجلة في العالم، حيث أن قطاع الخدمات في الأردن يُشغِّلُ ما يقارب 70% من إجمالي العمال، حيث انتقل التشغيل في قطاع الخدمات من 72.16% من إجمالي اليد العاملة سنة 2018 إلى 73.34% سنة 2022.

وبالتالي يظهر أن قطاع الخدمات أصبح يلعب دورا هاما في تشغيل اليد العاملة والتقليص من البطالة، كما يُمكن أيضا الاستفادة من الحرفيين وأصحاب المهن الحرة والصغيرة كعمال في قطاع السياحة.

ثانيا: نسبة العاملين من الناتج المحلي

يعد قطاع الخدمات من القطاعات التي تشغل نسبة معتبرة من الأيدي العاملة، ويمكننا توضيح نسبة العاملين في القطاع الخدمي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (13) : نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي %

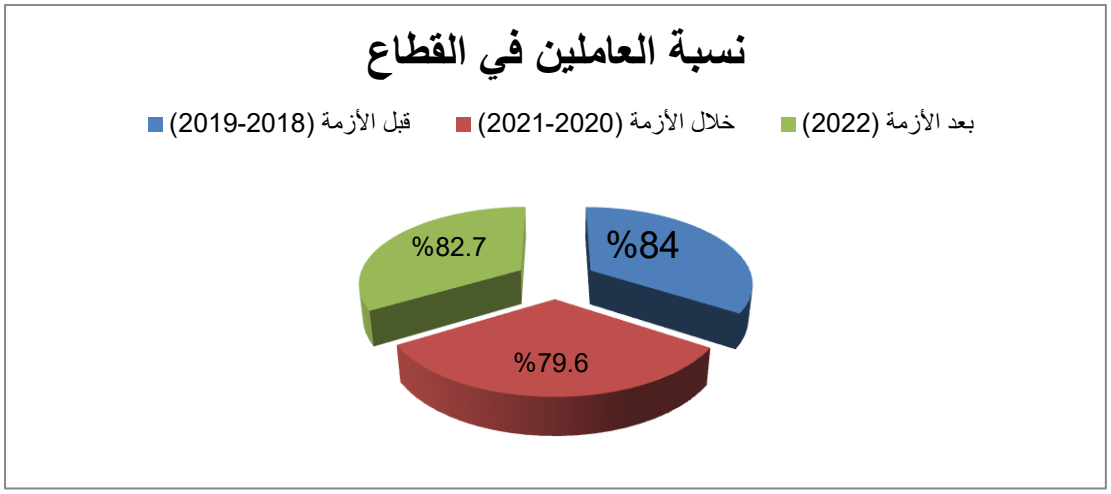

المصدر: غرفة تجارة عمان، قدرة قطاع التجارة والخدمات على التكيف مع الأزمات وقيادة فرص التشغيل والتحديث الإقتصادي، تشرين الأول 2023، ص 09.

من خلال الشكل أعلاه والذي يمثل دائرة نسبية تحدد نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي % للفترة ما بين 2018 إلى 2022، حيث نلاحظ أنه فيما يتعلق بنسبة العاملين في قطاع التجارة والخدمات من الإجمالي الكلي انخفضت النسبة من 84% قبل الأزمة إلى 79.4% خلال الأزمة و82.7% بعد الأزمة مما يشير إلى تعافي القطاع وزيادة فرص العمل المتاحة فيه بعد مرور الأزمة.

كما أن معدل التوظيف بلغ 26.3% في عام 2020، بحيث انخفض بمقدار1.5% نقطة على أساس سنوي، وفي الوقت نفسه ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2020 إلى 23% بزيادة 3.8 نقطة مئوية بالمقارنة بالربع الثاني من عام 2019، كما أن معدل المشاركة الاقتصادية انخفضت بنسبة 0.4 % للشباب، وهذا ما يبرز زيادة نسب الإحباط من المشاركة في سوق العمل. هذا نتيجة ما أفرزته الجائحة الصحية وتداعياتها[1].

[1] زيد عيادات وآخرون، الاقتصاد الردني: سيناريوهات ما بعد الجائحة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 2021، ص10.

الفرع الخامس: حالة الميزان التجاري في تجارة الخدمات في الأردن

من خلال هذا الفرع يمكننا توضيح حالة الميزان التجاري في تجارة الخدمات للأردن، وهذا فيما يلي:

الجدول رقم (11): قائمة الخدمات المصدرة والمستوردة بواسطة الأردن للفترة المقدرة من 2018-2022

الخدمة	ص/و	2018	2019	2020	2021	2022
التصنيع	ص	0	0	0	0	0
	و	0	0	0	0	0
الصيانة والاصلاح	ص	0	0	0	0	0
	و	0	0	0	0	0
النقل	ص	1334507	1341268	487746	953944	1529860
	و	2625493	2588028	1909859	2412958	3225562
السفر	ص	5248732	5786197	1408873	2758451	5807888
	و	1386761	1461408	381408	918169	1465775
البناء	ص	58028	72056	53803	113521	109436
	و	27465	34930	54507	26620	23521
التأمين	ص	61408	19155	8451	1127	1127
	و	465493	483521	402535	528028	642982
المالية	ص	83662	76676	53803	113521	109436
	و	43099	34366	60423	32676	32817
الملكية الفكرية	ص	21831	8873	6197	24085	15190
	و	23521	27183	24507	28028	34929
المعلومات والاتصالات	ص	15634	13662	15070	31408	25493
	و	57746	43521	38592	40845	60141
الاعمال الأخرى	ص	181408	186197	208592	220282	157324
	و	70000	81268	81549	76620	82958
الشخصية والثقافية	ص	77042	92817	96338	159296	109436
	و	32394	10704	20986	13380	5634
السلع والخدمات	ص	260141	255915	142113	163380	118909
	و	131408	146197	120704	84930	115353

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: موقع trade map، متاح على الموقع:
https://www.trademap.org/Service_SelCountry_TS.aspx?nvpm=4%7c012%7c%7c%7c%7c%7c%7cS00%7c1%7c3%7c1%7c2%7c2%7c1%7c5%7c1%7c1%7c1

والشكل الموالي يوضح مجموع الصادرات والواردات **للأردن** في القطاعات الخدمية:

الشكل رقم (14): مجموع الصادرات والواردات للأردن في القطاعات الخدمية

الوحدة: ألف دولار أمريكي

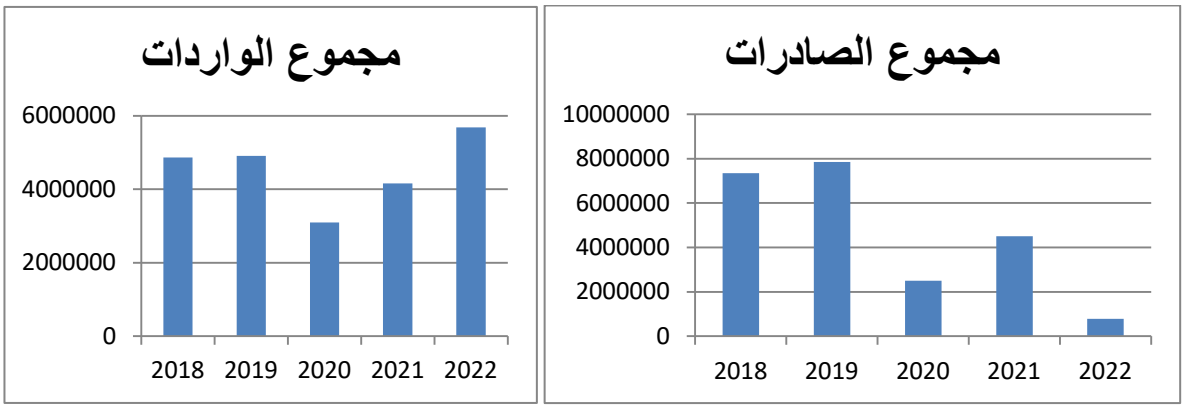

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: موقع trade map، متاح على الموقع:
https://www.trademap.org/Service_SelCountry_TS.aspx?nvpm=4%7c012%7c%7c%7c%7c%7c%7cS00%7c1%7c3%7c1%7c2%7c2%7c1%7c5%7c1%7c1%7c1

من خلال الأعمدة البيانية والمعتمدة على جدول الملاحق نلاحظ أن نسبة الخدمات المصدرة بواسطة الأردن بالنسبة إلى مجموع الخدمات ككل كانت في 2018 تبلغ 7342394 وقد ارتفعت في 2019 إلى 7852817 لكن إنخفضت كليا في سنة 2020 حيث وصلت إلى 2501127 وهذا راجع إلى فترة كوفيد 19 وهي الفترة التي مر بها الإقتصاد الأردني بالأزمة نتيجة غلق الحدود وبالتالي نقصت الصادرات من الخدمات خاصة القطاعات الحساسة في الأردن مثل النقل والسياحة، أما في سنة 2021 بدأت قيمة الصادرات بالتحسن التدريجي حيث وصلت إلى 4506620 أما في سنة 2022 بلغة قدرت قيمة الصادرات بـ 7951002 وهي أعلى من نسبة الصادرات في 2019 ويرجع ذلك إلى إهتمام الأردن بتجارة الخدمات ككل وهذا ما أظهر الاستدامة والقوة الإقتصادية لقطاع الخدمات في الأردن وذلك من خلال توفير البنى التحتية والإهتمام بقطاع النقل والطرق وبقطاع السياحة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن الخدمات المستوردة أكبر من الخدمات المصدرة حسب الجدول السابق، في العديد من الخدمات المستوردة منها خدمات المعلومات والاتصالات والملكية الفكرية والتأمين،كما نلاحظ زيادة في واردات الخدمات من هذه الخدمات بالإضافة إلى خدمات السفر والنقل في سنة 2022 وهذا بعد الجائحة الصحية ما يفسر التاثير الذي خلفته وأحدثته الجائحة في العديد من الخدمات. ويمكن القول أن الإقتصاد الأردني رغم أنه يفتقر إلى المياه وقلة الموارد الطبيعية إلى أنه ركز على العنصر البشري ذو المهارات الجيدة والعالية وتوجيهه نحو تجارة الخدمات بحيث أصبح لقطاع الخدمات في الأردن ثقل أكبر في تكوين الناتج المحلي والتنويع الإقتصادي لإهتمامه بقطاع الخدمات خاصة من الجانب السياحي.

03: قائمة الخدمات الخاضعة لتسويق التجاري بواسطة الأردن للفترة 2018-2022

يمثل الشكل الأتي والمتمثل في أعمدة بيانية خدمات التسويق التجاري للأردن ما بين الفترة 2018-202

الشكل رقم (15): حصة التجارة في الخدمات

الوحدة: ألف دولار أمريكي

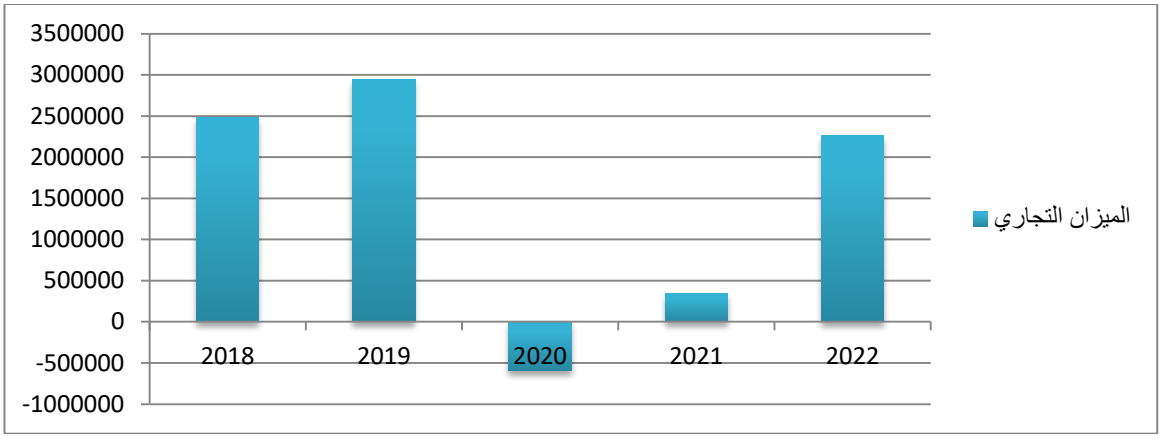

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: trade map، **التنقيح** الشامل، متاح على الموقع:

https://www.trademap.org/Country_SelServiceCountry_TS.aspx?nvpm=4%7c400%7c%7c%7c%7c%7c%7cS00%7c1%7c3%7c1%7c3%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1

من خلال الجدول والأعمدة البيانية التي توضح هذه النسب نلاحظ أن هناك عجز في قيمة الخدمات الخاضعة لتسويق التجاري، خاصة في السنوات 2018 وكذا 2019 بينما بدأت بالتحسن الطفيف سنة 2020 إلى أن وصلت 2022. ومع ذلك يبقى هناك عجز بالنسبة لهذه الخدمات. لعدم اهتمام الأردن بالقطاعات الأخرى خارج قطاع السياحة كقطاع التكنولوجيا واستحداثه في مجال الزراعة والاستثمار في تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية الجادبة للإستثمار

المطلب الثالث: الميزة النسبية للقطاعات الخدمية في كل من الجزائر والأردن

توجد العديد من المؤشرات لحساب الميزة النسبية في التجارة الخارجية، إلا أننا سوف نستخدم مؤشر حساب الميزة النسبية الظاهرة الذي يقيس الميزة النسبية لدولة في إنتاج سلعة أو خدمة معينة بالإعتماد على المعطيات المأخوذة من ميزان المدفوعات الخاص بكل دولة وهي تعتمد على الأداء التجاري فقط للدولة، ومعرفة الإستيراد والتصدير لكل دولة.

مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage Index ويسمى بمقياس Balassa Index نسبة لواضع هذا المقياس في 1966، ومن ثم طوره نفس الباحث في العام 1977، وهي تقيس ميزة النشاط بعد حدوثه، والصيغة العامة لهذا المقياس كما وضعها Balassa، والتي تعتمد على الأداء التجاري فقط للدولة، بالإضافة إلى أنها تتعرف على إمكانيات الاستيراد والتصدير لكل دولة داخل قطاع معين.

مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

$$RCA = \frac{Xij - Mij}{Xij + Mij}$$

حيث:

RCA: Revealed Comparative Advantage Index

Xij: صادرات الدولة i في قطاع الخدمات j. **Mij** : واردات الدولة i في قطاع الخدمات j.

وتتراوح قيمة المؤشر بين: **(+1)**: ويعني وجود ميزة نسبية، **(−1)**: ويعني عدم وجود ميزة نسبية، **(0)**: قيمة عامة.

أي أن: الميزة النسبية لكل خدمة= (الصادرات − الواردات) / (الصادرات + الواردات)

يعتبر قطاع الخدمات بوجود علاقات تشابكية بين كافة القطاعات الاقتصادية، بحيث نجد بعض البلدان العربية تتمتع بصفة عامة بمميزات نسبية في قطاعات خدمات النقل والسفر، والبناء والبعض الآخر في الخدمات المالية على عكس السلع التي لم تحقق الدول العربية نفس النمو. ولتحديد الخدمات ذات الميزة النسبية والمحتملة في التجارة للجزائر والأردن، أو تلك التي تتوفر على فرص للتوسع فيها، يرد في الملحق رقم الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في الاقتصاد الجزائري والأردني. في محاولة للتحقق من الإمكانيات التي تملكها كل منهما كتعبير عن تحرير هذه التجارة، وتوضيح احتمالات نشوء تجارة جديدة في خدمات وقطاعات معينة في ظل هياكل الصادرات والواردات الحالية، وهذا خلال الفترة ما بين 2018 −2022. والجدول الموالي يوضح الميزة النسبية للقطاعات الخدمية لكل من الأردن والجزائر، والتي تتمثل في 11 خدمة:

الجدول رقم (12): الميزة النسبية الظاهرة للجزائر والأردن للفترة 2018−2022

	التصنيع	الصيانة والإصلاح	النقل	السفر	البناء	التأمين	المالية	الفكرية الملكية	والاتصالا	الأخرى الأعمال	والثقافية الشخصية	السلع والخدمات
الجزائر												
الأردن												

وجود ميزة نسبية ظاهرية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: الملحق 03−04.

نلاحظ بمقارنة نتائج مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للقطاعات الخدمية والواردة في الملحق رقم بالنسبة للجزائر والملحق رقم بالنسبة للاردن، والذي ترجم في الشكل أعلاه الذي يوضح الميزة النسبية الظاهرة للجزائر والأردن للفترة

2018–2022، وأنه ضمن 11 خدمة هناك 02 خدمات تظهر قدرة على التواجد أو التحسن بالنسبة للجزائر، تشمل على الخصوص خدمات المالية، الخدمات الشخصية والثقافية. أما بالنسبة للأردن تظهر ميزة في 05 خدمات على طول فترة الدراسة من 2018–2022[1]. ومن خلال الملحقين يمكن القول أن

الفرع الثاني: الميزة النسبية من جانب الجزائر:

- **الخدمات المالية:** توجد ميزة نسبية في قطاع المالية بحيث سجل مؤشر الميزة النسبية إشارة موجبة على طول فترة الدراسة ما بين 2018–2022، حيث سجلت نسبة 0.27% سنة 2018 و0.55% سنة 2019 و64% سنة 2020 و0.70% سنة 2021 و0.69% سنة 2022.
- **الخدمات الشخصية والثقافية:** توجد ميزة نسبية في هذا القطاع حيث كانت الميزة النسبية موجبة وقدرت بـ 0.20% سنة 2018 و0.48% سنة 2019، بينما سجل المؤشر سنة 2020 0.52 بالمائة، كما سجل سنة 2021 نسبة تقدر بـ 0.46% أما سنة 2022 فقد كانت النسبة تقدر بـ 0.63%.

الفرع الثالث: الميزة النسبية من جانب الأردن:

- **خدمات السفر:** توجد ميزة نسبية في هذا القطاع حيث كانت كل النسب موجبة تراوحت ما بين 0.50 و0.60% مع ملاحظة انخفاض هذه النسبة في فترة الأزمة الصحية لتصل إلى 0.50.
- **خدمات البناء:** توجد ميزة نسبية في قطاع البناء إلا أنها ضعيفة حيث سجلت سنة 2018 ما ما بين 0.58 % سنة 2018 و0.59 % سنة 2019 و0.57 % سنة 2020 و0.50 % سنة 2021 و0.59 % سنة 2022.
- **الخدمات المالية:** توجد ميزة نسبية في هذا القطاع إلا أنه هناك انخفاض حاد في تقديم هذه الخدمات خصوصا في سنة 2020 أين سجل المؤشر قيمة سالبة، مع ملاحظة ارتفاع ملحوظ في هذه النسبة لتصل إلى 0.54 بالمائة سنة 2022.
- **الأعمال الأخرى:** توجد ميزة نسبية متوسطة حيث كانت النسبة سنة 2018 0.44 % أما سنة 2019 سجل المؤشر ما نسبته 0.39% بينما ارتفعت في سنة 2020 إلى 0.44 % أما في سنة 2022 سجل المؤشر انخفاض في نسبته قدر بـ 0.31%.
- **الخدمات الشخصية والثقافية:** توجد ميزة نسبية قوية للخدمات الشخصية والترفيهية كونها تقترب من الواحد وهذا ما سجلته سنة 2022. وهي تتبع خدمات السفر.
- **السلع والخدمات:** هناك ميزة نسبية لقطاع السلع والخدمات في الأردن لكنها تبقى أيضا قليلة ولم تتطلع إلى المستوى المطلوب.

[1] لتحديد الميزة النسبية الظاهرة يعتمد عدة مؤشرات وفترة الدراسة تكون طويلة، إلا أننا في هذه الدراسة اعتمدا على فترة قبل وبعد الأزمة لنبين التحولات التي طرأت في القطاعات الخدمية والقطاعات التي صمدت في فترة الأزمة والتي برزت.

إذن من خلال جدول الميزة النسبية أعلاه لكل من الجزائر والأردن نلاحظ أن الأردن لديها ميزة نسبية في القطاعات التالية: خدمات السفر والبناء، الخدمات المالية، الأعمال الأخرى، والخدمات الشخصية والثقافية لكن هذه الميزة النسبية ضعيفة ولا ترتقي إلا المستوى المطلوب الذي يتطلع له الأردن لإعتماده على قطاع السياحة حيث تعد السياحة من أهم مكونات قطاع الخدمات في الأردن وذلك لما يتميز به الأردن من موقع جغرافي مميز مما يجعله وجهة جذابة للسياح من مختلف أنحاء العالم، كما أن للجزائر من الإمكانيات التي تؤهلها أن ترتقي في العديد من القطاعات الخدمية وتكتسب ميزات نسبية فيها، إلا أنها لاحظنا وجود ميزة نسبية في خدمتين فقط.

المبحث الثالث: دور قطاع وتجارة الخدمات كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن

أضحى قطاع وتجارة الخدمات ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، وهذا للعوامل الدافعة والمحركة لهذا القطاع في السنوات الأخيرة، والتي تمثل سرعة التطور التكنولوجي المصحوب بالثروة المعلوماتية وخاصة في مجال الاتصالات وكذا النمو في سلاسل القيمة العالمية محرك لزيادة دوره، كما أن تغير أنماط الاستهلاك والإنتاج وزيادة مكون الخدمات في إنتاج السلع من أهم العوامل المهمة التي ساهمت في زيادة أهمية هذا القطاع بشكل عام.

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن

يعد التنويع الاقتصادي استراتيجية مهمة تسعى إليها الدول لتقليل اعتمادها على قطاع واحد أو مجموعة من القطاعات في اقتصادها وتهدف إلى توزيع المخاطر الإقتصادية، وزيادة قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الأزمات، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق تنمية مستدامة.

الفرع الأول: التنويع الاقتصادي في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، حيث يشكل هذا القطاع أكثر من 90% من صادرات البلاد، ويعد هذا الإعتماد الكبير على قطاع واحد خطر كبير على الاقتصاد الجزائري، حيث يؤدي أي تذبذب في أسعار النفط والغاز إلى حدوث مشكلات إقتصادية كبيرة، وتسعى الجزائر إلى تنويع إقتصادها إلى تنويع إقتصادها من خلال تطوير القطاعات الغير نفطية، مثل الزراعة والصناعة والسياحة، وجذب الإستثمار الأجنبي، وتحسين البنية التحتية، وتطوير الموارد البشرية.

- **الإنجازات التي حققتها الجزائر في مجال التنويع الاقتصادي:**

حققت الجزائر بعض النجاح في تنويع اقتصادها، حيث زادت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة كما تم جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي إلى البلاد، ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي حيث تؤدي إلى إحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي خاصة الاهتمام بالجانب السياحي وكذا توفير البنى التحتية واعطاء أولوية كبيرة للقطاع الفلاحي وعصرنته للإرتقاء بهذا القطاع الذي يسهم في التنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد عن المورد الواحد.

الفرع الثاني: التنويع الاقتصادي في الأردن:

يعتمد الأردن بشكل كبير على المساعدات الخارجية والسياحة والتحويلات المالية من المغتربين، يشكل هذا الاعتماد على مصادر خارجية خطرا كبيرا على الاقتصاد الأردني، لذلك، يسعى الأردن إلى تنويع اقتصاده لزيادة المؤشر

الإيجابي لتحسين مركزه في الاقتصادي العالمي وإطلاق العدي من الإصلاحات بما يمكنها من الاكتفاء الذاتي في مختلف الاحتياجات سواء كانت زراعية أم تجارة أم صناعية أيضا من خلال[1]:

- تكوين مناخ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلقيميا ودوليا؛
- جذب الاستثمار الأجنبي؛
- تعزيز المنتج المحلي والتوسع في الاستثمار الرقمي؛
- العمل على الدفع بقوة لأن يكون الأردن مركزا لحرة البيانات والمعلومات؛
- إيجاد المزيد من فرص العمل عبر إعادة النظر في إدارة الملف الاستثماري والضريبي؛
- تحسين البنية التحتية؛
- تطوير الموارد البشرية.

❖ **الإنجازات التي حققها الأردن في مجال التنويع الاقتصادي:**

حقق الأردن بعض النجاح في تنويع اقتصاده، حيث زادت مساهمة القطاعات غير السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، كما تم جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي إلى البلاد، كما قامت ببعض الإجراءات للتعزيز من حماية المستثمرين[2]، وهذا في الجدول الموالي:

الجدول رقم(13): أهم الاجراءات التي عززت من حماية المستثمرين في الأردن سنة (2018-2019)

الدولة	الاجراءات
الأردن	▪ توسيع نطاق الوصول إلى الأدلة قبل المحاكمة؛ ▪ زيادة حقوق المساهمين ودورهم في قرارت الشركات الكبرى؛ ▪ توضيح هياكل الملكية والرقابة والمطالبة بالمزيد من الشفافية المؤسسية.

المصدر: محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة كورونا كوفيد-19، صندوق النقد العربي، 2023، ص18.

[1] عادل محمد القطاوية، أهمية التنويع الاقتصادي على الاقتصادي الوطني، تاريخ النشر 2023/04/09، تاريخ الاطلاع 2024/06/05، متاح على الموقع: https://www.ammonnews.net/article/758134

[2] **مؤشر حماية المستثمرين:** يقيس تنظيم الأعمال من وجهة نظر رجال الأعمال المحليين، باعتبار أن كفاءة التنظيم وحماية المستثمرين يؤثر بدرجة كبيرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويركز على سبل حماية الأقلية المساهمة في أصول الشركات من مجلس الإدارة بعدم إساءة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، يشمل مؤشر حماية المستثمرين ثلاث مؤشرات فرعية، هي:

- مؤشر الإفصاح؛
- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء الإدارة؛
- مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوي.

الفرع الثالث: مقارنة بين التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن

حققت الجزائر بعض النجاح في تنويع اقتصاديتها حيث زادت مساهمة القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وكذا جذب الاستثمارات إلى البلاد أما الأردن فقد حقق بعض النجاح في تنويع اقتصاده بحيث زادت مساهمة القطاعات الغير السياحية في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الأخيرة والجدول الأتي رقم يوضح ذلك

الجدول رقم (14): مقارنة بين التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن

المؤشر	الجزائر	الأردن
الاعتماد على قطاع واحد	(النفط والغاز)	(السياحة)
التحديات	نقص الاستثمار الأجنبي، ضعف البنية التحتية، ارتفاع معدلات البطالة، نقص المهارات، البيروقراطية	نقص الموارد الطبيعية، ارتفاع تكاليف النقل، الاضطرابات السياسية في المنطقة، نقص المهارات
الإنجازات	زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.	زيادة مساهمة القطاعات غير السياحية في الناتج المحلي الإجمالي، جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: جمال قاسم حسن وآخرون، **التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 118، الامارات، 2023، ص 18-21. وغرفة تجارة عمان، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: مقارنة بين الجزائر والأردن في قطاع تجارة الخدمات

تختلف كل من الجزائر والأردن من حيث الوضع الاقتصادي لكل دولة وكذا من حيث الموارد الطبيعية وتختلف أيضا من ناحية الامكانيات المحتملة من الخدمات وهذا ما سوف نوضحه من خلال ما يلي:

- **الامكانيات المحتملة من الخدمات في كل من الجزائر والأردن**

من خلال هيكل الصادرات والواردات للدول العربية في تجارة الخدمات، ومن خلال استعراض مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصعيد الدولي ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة للقطاعات الخدمية للدول العربية، وما تم تحديده في الملحق رقم (3-3) للقطاعات المحررة في اطار إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية يمكننا توضيح وتحديد الخدمات التي من الممكن أن تستهدف السوق الاقليمي العربي، واقتراح الدول العربية

التي يمكنها أن تكون قاطرة في بعض الخدمات في السوق الاقليمي العربي ولمحاولة التحقق من الامكانيات التي تملكها الدول العربية لتحرير تجارة الخدمات بينها، وأيضا على ما اذا هنالك احتمالية نشوء تجارة جديدة في الخدمات بين الدول العربية. بحيث يبين الجدول الموالي الخدمات التي لها امكانية التحرير في السوق الاقليمي للدول العربية.

جدول رقم (15): تحرير تجارة الخدمات في السوق الاقليمي للدول العربية 2005-2020

	2020-2005	
الدولة	**عدد الميزات النسبية**	**الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية**
الأردن	05	خدمات السفر، خدمات النقل، الخدمات المالية، خدمات الأعمال الأخرى، الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية.
الجزائر	04	خدمات النقل، خدمات الأعمال الأخرى، الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية، الخدمات المالية.

المصدر: غواس سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 364.

وبناءا على ما سبق، من تحليل للخدمات ذات التنافسية العالية في كل من الجزائر والأردن في الجدول أعلاه نجد أن الأردن تتمتع بصفة عامة بميزات نسبية في قطاعات خدمات السفر، والنقل، الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية، وخدمات أعمال أخرى، والبعض الآخر في الخدمات المالية (المصارف وسوق المال، والتأمين)، وتجدر الاشارة إلى أن الجزائر والتي لم تتخذ خطوات باتجاه تحرير تجارة الخدمات هي تلك التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية، وإنما تشارك فيها بصفة مراقب، وهذه الصفة لا تلزمها بأي تعهدات لتحرير تجارة الخدمات[1]، لكن لها من الامكانيات والممكنات التي تمكنها من التقدم في توسيع خدماتها والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الداخلية والتقدم في مسار المفاوضات على النطاق الاقليمي والدولي. ومن الآثار المتوقعة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة الخدمات يعني قيامها بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات، وفي ظل السياسات والأوضاع الحالية، فإن مؤسسات الخدمات الجزائرية سوف تكون في وضعية غير تنافسية وبالتالي لا تستطيع ان ترفع الجمود والبقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها وضعف مستويات أدائها. ومثال ذلك: البنوك وشركات التأمين العالمية والتي تتميز بقدرتها وجودة وتنوع خدماتها، ونفس الشيء ينطبق على باقي الخدمات.

[1] الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لها مزايا نسبية أكثر من الدول غير منضمة، كما أن قطاعات الخدمات التي يتم تحريرها في السوق الاقليمي العربي يجب أن تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية في اطار اتفاقية الجاتس؛

الأمر الذي يشكل تحديات على الاقتصاد الجزائري الذي يبقى رهين الخدمات المحدودة المتدنية، أو يندمج بشكل سلبي ومتسرع ويصبح تحت تصرف البنوك وشركات الخدمات الدولية وبالتالي في خدمة المصالح الدولية[1].

كما أن الأردن تعتبر أول دولة طالبت بتحرير تجارة الخدمات في الدول العربية وساهمت في تفعيل اتفاقية تجارة الخدمات العربية، باعتبارها أول من صادق عليها[2] ، شأنها شأن باقي الدول العربية التي طالبت بتحرير التجارة الخارجية في الخدمات في إطار الاتفاقيات الدولية، سواء من خلال الانضمام لمنطقة التجارة العالمية أو بإبرام عدد من الدول من بينهم الأردن على إتفاقيات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة تشمل تحرير تجارة الخدمات.

الجدول رقم (16): مقارنة بين نجاح الجزائر والأردن في قطاع تجارة الخدمات

المؤشر	الجزائر	الأردن
حجم قطاع تجارة الخدمات	أصغر	أكبر
مساهمة قطاع تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	أقل (حوالي 60%)	أعلى (حوالي 65% حتى 70%)
الصادرات في قطاع تجارة الخدمات	أقل	أعلى
البنية التحتية لقطاع تجارة الخدمات	أقل تطورا	أكثر تطورا
القوى العاملة في قطاع تجارة الخدمات	أقل مهارة	أكثر مهارة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره

ومن الملاحظ أن الأردن تتميز بنجاح أكبر في مجال قطاع تجارة الخدمات مقارنة بالجزائر، ومن بين أسباب نجاح قطاع تجارة الخدمات في الأردن نذكر ما يلي:

- إنفتاح الإقتصاد الأردني على التجارة الخارجية؛
- وجود بيئة استثمارية مواتية؛
- وجود بنية تحتية متطورة؛
- وجود قوة عاملة ماهرة؛
- موقع الأردن الجغرافي المميز.

و كل عوامل نجاح تجارة الخدمات في الأردن كانت عن طريق اتخاد عدد من التدابير كتوفير التمويل والقروض الاسثمارية وتأمين حوافز ضريبية، والتخفيف من الاجراءات الادارية كما تم تنفيد برامج شبكات الأمان الاجتماعي

[1] خالدي خديجة، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد02، العدد 02، 2005، ص 91-92.

[2] غواس سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 260-261.

للمواطنين اللذين تأثروا اقتصاديا خاصة أثناء الأزمة الصحية كوفيد19 وبذلك اتخدت الحكومة الأردنية خطوات هامة لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحديث الاقتصاد خاصة من خلال التركيز على تطوير الاقتصاد الرقمي وتشجيع الاشمار الأجنبي في البلاد.

المطلب الثالث: تجارة الخدمات وتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر والأردن

تلعب قطاع وتجارة الخدمات دورا مهما في تعزيز التنوع في الاقتصادات، إلا أنه تواجهها تحديات مختلفة تحد من توجهها إلى تنويع اقتصادياتها لذا يجب عليها تخطي هذه العراقيل والتحديات للرفع من قدراتها واستغلال امكانياتها في النسق الذي يمكنها من التوجه نحو اقتصاد متنوع، وفي هذا الاطار يمكننا ابراز أهم التحديات وتوضيح أهم الخطوات التي من خلالها يمكننا تحقيق التنوع الاقتصادي.

الفرع الأول: التحديات التي تواجه الجزائر والأردن في تنويع اقتصاده

هناك العديد من التحديات التي تواجه تحرير قطاع الخدمات في كل من الجزائر والأردن، يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

أولا: تحديات تحرير قطاع الخدمات في الجزائر

يواجه قطاع الخدمات العديد من التحديات نذكر من بينها ما يأتي[1]:

– كثرة المشاكل التي يواجهها المستثمرين في هذا القطاع وغياب منظومة قانونية تنظم الاستثمار في الخدمات، بالإضافة إلى مشكل عدم وجود تحفيزات مالية (امتيازات) خاصة للمستثمرين في هذا القطاع.

– ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أدى التحول الرقمي الذي شهده العالم خاصة في الأزمة الصحية (كوفيد–19) إلى زيادة الاستثمار في القطاعات الخدمية في الدول المتقدمة، وأكد مدى هشاشة البيئة الرقمية التي تعيشها كثير من الدول النامية في مجال التكنولوجيا الرقمية والجزائر من بينها.

– التحديات المالية خصوصا في ظل الأزمة الصحية، حيث شكلت الأزمة اختبار إجهاد لقطاع الخدمات.

– يبقى قطاع الخدمات لا يرقى إلى المنافسة العالمية، وهذا لما تمتلكه القوى الكبرى من إمكانيات تكنولوجية ومادية تجعل المنافسة محسومة لغير صالح الجزائر أو بعيدة كل البعد عليها.

[1] سفيان غواس، سليمان كعوان، **تحرير قطاع الخدمات كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص15.

– الأداء الضعيف لصادرات الجزائر في الخدمات، لا يُمكنها من تحرير هذا القطاع وسيكون في غير صالحها، ويترتب عليه مخاطر خصوصا في قطاع الخدمات المالية والمصرفية والاتصالات والنقل والتأمين والخدمات التعليمية والصحية.

– تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، فوضعية ميزان المدفوعات مرتبطة برصيد الميزان التجاري الذي يتغير وفقا للتغيرات في أسعار النفط صعودا وهبوطا.

– وعليه لابد من وضع جملة من التدابير وإتباع جملة من السياسات لحل هذه المشاكل، والتي تهدف بدورها لتطوير قطاع الخدمات في الجزائر، بالاضافة إلى توفير الشروط الضرورية للانفتاح التجاري في قطاع الخدمات.

ثانيا: التحديات التي تواجه الأردن في تنويع اقتصاده:

– نقص الموارد الطبيعية.

– ارتفاع تكاليف النقل.

– الاضطرابات السياسية في المنطقة.

– نقص المهارات.

الفرع الثاني: دور تجارة الخدمات في التنويع الإقتصادي

تلعب تجارة الخدمات دورا بارزا في التنويع الإقتصادي ويمكن أن نوضح من خلال ما يلي[1]:

- تعتبر تجارة الخدمات العنصر البارز في دفع الإقتصاد وذلك بمساهمتها بحصة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي.
- مساهمة تجارة الخدمات في التجارة والتنمية على المستوى الوطني والدولي.
- يساهم قطاع الخدمات أيضا في الإنتاجية والنمو الإقتصادي بمجمله.
- يتيح فرصة للبلدان النامية من أجل التوسع في قواعدها الزراعية والصناعية وتعزيزها.
- يساعد تجارة الخدمات على تحقيق الزيادة في الإيرادات والعمالة.
- الخدمات هي محرك سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.
- تنطوي العديد من "أنشطة الخدمات على وظائف إجتماعية مهمة كالصحة المالية والنقل والسياحة ... إلخ وهي تحقق التنمية المستدامة مثل القضاء على الفقر والمجاعة والصحة.

[1] توات عثمان، غواس سفيان، دور إقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات، في التنويع الإقتصادي: تجارب دولية و وطنية رائدة. 2021

- تساهم الخدمات خاصة المرتبطة بالبنى الأساسية تقديم إسهامات وسيطة لجمع الأنشطة الإقتصادية وهذا بغرض التوسع في الخدمات.
- يسهل قطاع خدمات الإنتاج والتصدير عن طريق عمليات إنتاجية مثل مراقبة النوعية والخدمات الهندسية.
- يمكن لقطاع الخدمات أن يؤثر على قطاع الصناعات التحويلية والخدمات المالية الرقمية والتجارة الإلكترونية.
- يمكن للخدمات أن تعزز التصنيع الذي يعتبر قاطرة التطورات التكنولوجية مما يعود بالفائدة على باقي مناحي الإقتصاد.

و في الأخير يمكن القول أن قطاع الخدمات يقوم بدور حيوي في دعم التحول الإقتصادي وبإمكان التنظيم المناسب والتجارة الدولية لهذا القطاع إحداث مزيد من فرص التحول، حيث تقوم تجارة الخدمات بدور هام في إستحداث فرص عمل وزيادة القيمة المضافة مما يمكن البلدان من تنويع إقتصاديتها وترقيتها. وهي جزء أساسي من البنية التحتية الاقتصادية، ومحرك لقطاع زراعي وصناعي فعال، ويعزز قطاع الخدمات تنافسية صادرات البلدان من سلع ومنتجات زراعية ومصنعة في السواق العالمية وله أهميته في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتوليد فرص العمل. وأثبتت عدة دراسات في مجال التحليل الاقتصادي أن لقطاع الخدمات أثرا كبيرا على نمو العديد من القطاعات الأخرى، وعلى كفاءة الأداء الاقتصادي بشكل عام.[1] فالخدمات تمثل أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وترتفع مساهمة قطاع الخدمات بارتفاع مستوى الدخل. ففي عام 2008، سجل قطاع الخدمات حوالي 73% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المرتفعة الدخل، مقابل 54% و 50% على التوالي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض[2].

الفرع الثالث: حتمية التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر والأردن

يجب على **الجزائر والأردن** القيام بخطوات كبيرة لتحقيق التنويع الاقتصادي ومن الخطوات المهمة نجد:

1. **التوجه الى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني:** وذلك بالاهتمام الكبير للاستثمار في القطاعات المتجددة واستثمارها كأحسن استثمار وخاصة الطاقة الشمسية حيث تقع الجزائر على الحزام الشمسي.
2. **الاهتمام بالقطاع الفلاحي:** يجب على الجزائر إعطاء أولوية هامة لقطاع الفلاحة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من أراضي زراعية تؤهلها للإستثمار في هذا المجال.

---

[1] أنظر لمزيد من التفصيل:

- UNCTAD، *Trade in Services & Development Implications*، OP CIT. P: 9.

- البنك الدولي، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: التفاعل مع العالم، مرجع سبق ذكره. ص: 239.

[2] توات عثمان، **اتفاقيات التجارة الاقليمية: التشابكات، فرص وتحديات النظام التجاري العالمي حالة اتفاقيات التجارة الاقليمية بين الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، 2011-2012، ص 276.

3. **تحسين بيئة الأعمال:** ويعني ذلك تعزيز وخلق سياسات صناعية وتجارية تتناسب مع متطلبات واحتياجات الاقتصاد الوطني وازالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، كما ينبغي للقطاع الخاص اعطاءه دور في المبادرات الحكومية.
4. الاهتمام بالموارد البشرية والبحث العلمي والتشجيع على الابتكار.
5. **اجراء الضبط المالي:** ويكون ذلك من خلال تعبئة المزيد من الايرادات الهيدروكربونية خاصة عن طريق تخفيض الاعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الانفاق الجاري والحد من الاستثمار العام مع احداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته وتقوية اطار الميزانية[1].

- يجب على **الأردن** ما يلي[2]:

1. الاستفادة من القرب من يتابع البترول بإقامة مصافي البترول تقوم بأعمال التصفية لأغراض التصدير إلى الخارج.
2. إقامة صناعات بتروكيمياوية يتم توسيعها بشكل تدريجي بالاستفادة من القرب من منابع البترول، واستخدام الغاز المصاحب لاستخراج البترول الذي يتك حرقه بدون الاستفادة منه
3. استخدام احدث التكنولوجيا في مجال الزراعة لتخفيض تكلفة كمية المياه المستخدمة لهذا الغرض
4. استخدام التقنيات الحديثة في تنقية مياه المجاري واستخدامها للأغراض الزراعية

[1] بللعما اسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 341-342

[2] محمد عامر أحمد، المنافع **الاقتصادية المتحققة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: حالة تجارة الخدمات الأردن أعمال مؤتمرات وندوات منظمة التجارة الخرة العربية الكبرى، القاهرة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر والاتحاد العربي، للمناطق الحرة، ص169-211

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل دراسة وضعية الجزائر والأردن في إطار تحرير تجارة الخدمات الدولية والاقليمية مع تحليل واقع قطاع الخدمات في الجزائر والأردن لتوضيح دور قطاع الخدمات كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر والأردن.

ونظرا للدور المهم الذي أصبحت تقدمه الخدمات للتنويع الإقتصادي وجب على الجزائر والأردن الإهتمام بهذا القطاع وتطويره لتحقيق النمو والتطور الإقتصادي في إقتصاد البلدين وذلك لكون قطاع الخدمات يرتبط بالإنتاج والعمالة والاستثمار والتجارة وكذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبذلك لابد من النهوض بهذا القطاع وتفعيل دوره في التنويع الاقتصادي.

الخاتمة

خاتمة

لقد أصبح قطاع الخدمات في جميع بلدان العالم ذو أهمية متزايدة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية و التجارية منذ العقود الماضية حيث أصبحت الخدمات تشكل على نحو متزايد القطاع الإقتصادي الرئيسي في جميع أنحاء العالم و انطلاقا من هذا المنظور سعة الدول العربية إلى محاولة توفير بنية ملائمة لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها لما لها من دور فعال في التنويع الإقتصادي و عدم الإعتماد على المورد الواحد. وتوحي التجربتين التي تم استعراضهما في هذه الدراسة، فضلاً عن تجارب أخرى، أن الاستفادة من الفوائد الكامنة في التجارة والخدمات لإحداث التحول الهيكلي يتطلب سياسة رشيدة قائمة على وقائع ملموسة، إلى جانب أطر تنظيمية ومؤسسية ملائمة للظروف المحلية، بحيث يكون هناك تطبيق تدريجي لأي سياسة متعلقة بالخدمات تكون ضرورية لمعالجة القيود المحلية على جانب العرض، والعوامل الخارجية ومسائل التنسيق، وبالأخص الخدمات المتصلة بالهياكل الأساسية؛ والتقليل ما أمكن من الآثار غير المرغوب فيها المقيّدة للتجارة؛ وتحديد أداء الخدمات. بحيث أن الخدمات تساهم بحصة متنامية من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والعمالة، فإنها تفيد في تعزيز القدرة الإنتاجية بتوفير موارد إنتاجية في شكل مدخلات لقطاعات أخرى وباستحداث روابط للإنتاج. ويمكن للخدمات أن تعزز إنتاجية التصنيع والزراعة ونموهما، مما يسهم مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية المحلية والقدرة التنافسية للبلد في الأسواق الدولية. و كان الهدف من وراء هذه الدراسة تحديد وضعية قطاع الخدمات و مساهمتها في كل من الإقتصاد العالمي ككل والإقتصاد الجزائري و الأردني على وجه الخصوص، كذلك دراسة واقع قطاع الخدمات كآلية للتنويع الإقتصادي في الأردن و الجزائر ومن شأن الاقتصادين كلما كانا أكثر تنوعا، أن يحققا مرونة اقتصادية أكبر وقدرة أعلى على مواجهة الصدمات الطبيعية، ويتوقف تحقيق العديد من جوانب خطط التنمية المستدامة على تنمية أنشطة الخدمات الرئيسية، بما في ذلك خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المتصلة بالحواسيب، وخدمات النقل، والخدمات المالية وخدمات البحث والتطوير وخدمات الأعمال الأخرى.

وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج من شأنها تأكيد الفرضيات وتقديم بعض الإقتراحات كما يلي:

نتائج الدراسة:

من خلال ما تقدم، يمكننا تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

- تعتبر تجارة الخدمات العنصر البارز في دفع الإقتصاد و ذلك بمساهمتها بحصة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تمتلك الجزائر ميزة نسبية في كل من الخدمات المالية والشخصية والثقافية.
- تمتلك الأردن ميزة نسبية في كل من خدمات السفر والبناء، الخدمات المالية والأعمال الأخرى والخدمات الشخصية والثقافية، السلع والخدمات.

- تساهم الخدمات خاصة المرتبطة بالبنى الأساسية تقديم إسهامات وسيطة لجمع الأنشطة الإقتصادية وهذا بغرض التوسع في الخدمات؛
- تعبر مسألة التنويع الاقتصادي عن عملية توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية وتوسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص متنوعة للقطاعات الانتاجية، وبناء قاعدة اقتصادية متجانسة وصلبة بعيدة عن مخاطر الاعتماد عن مورد واحد؛
- تساعد تجارة الخدمات على تحقيق الزيادة في الإيرادات والعمالة؛

نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى صحيحة وذلك لأن الإمكانيات التي تسخر بها الجزائر لم تجعلها تحقق التنوع الاقتصادي وهذا لاعتمادها على قطاع واحد (النفط). كما لها من الإمكانيات والمقومات التي تجعلها تحقق ميزات نسبية في العديد من القطاعات الخدمية.

بالنسبة الفرضية الثانية خاطئة وذلك لعدم وجود ميزة نسبية للخدمات في الدولتين، وهذا ما انعكس في صادرتهما وواردتهما في قطاع الخدمات لاعتماد الجزائر على المصدر الواحد واعتماد الأردن على السياحة بنسبة كبيرة جدا.

أما الفرضية الثالثة فهي صحيحة لعدم وجود ميزة نسبية في الخدمات لاعتماد الجزائر على المورد الواحد. والأردن لها ميزة نسبية في خدمات السفر والنقل على طول فترة الدراسة.

- **الاقتراحات والتوصيات:**

على ضوء النتائج السابقة يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات و التوصيات و المتمثلة في :

- ❖ الاقتصاد الأردني اقتصاد فقير من ناحية موارد المياه و الموارد الطبيعية و عليه يوصي البحث أن يركز الأردن على تطوير الصناعة، من خلال استيراد المواد الأولية و تصنيعها في الداخل.
- ❖ تطوير قطاع الخدمات بحيث يصبح محطة لجذب الاستثمارات الأجنبية في كلى الاقتصادين.
- ❖ تشجيع شركات الخدمات العالمية لفتح فروع لها في الأردن بحكم الموقع الجغرافي للأردن
- ❖ الاستفادة من تجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي خاصة التجربة اليابانية التي ركزت على تطوير الموارد البشرية و استخدامها في مختلف المجالات كمورد رئيسي بديل عن قلة الموارد الطبيعية و تحقيق ميزة نسبية لذلك.
- ❖ بالنسبة للجزائر ضرورة تحديث قطاع الخدمات بكل أنواعها و ذلك بالموازات مع المقايس الدولية لكي تستطيع الجزائر تسويق خدماتها في السوق الدولية

- ❖ وضع سياسات مشجعة و محفزة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية و تحقيق التنويع الإقتصادي
- ❖ الإهتمام أكثر بالبنى التحتية لتوفير جو خدماتي أكثر يحقق التنويع الإقتصادي.
- ❖ الإهتمام بالقطاع الفلاحي أكثر و تطويره و التشجيع على الإستثمار فيه و عصرنته بأحدث وسائل التكنولوجيا لتحقيق الإكتفاء الذاتي فيه و بالتالي إمكانية التصدير فيه لتحقيق التنويع الإقتصادي.
- ❖ النهوض بقطاع السياحة و ترقية الإشمارات السياحية و هذا لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات تمكنها لذلك.
- ❖ التركيز على العنصر البشري و الإستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال.

أفاق الدراسة

بعد إستعراض الدراسة تبادرت لنا التساؤلات التالية و التي يمكن أن تكون بحوث مستقبلية و هي :

- تجارة الخدمات بين الحاضر و المستقبل في الجزائر؛
- المنافع الإقتصادية المحققة في حالة إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العالمية؛
- امكانيات تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

***الكتب:**

1. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية (GATS) في مجال الخدمات**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.
2. صفوت عبد السلام عوض الله، **الجات ومنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة في الخدمات المالية**، دار النهضة العربية – القاهرة، 2002.
3. صفوت عبد السلام عوض الله، **الجات ومنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة فى الخدمات المالية**، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2002.
4. علاء كمال، GATT **ونهب الجنوب**، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر 1996.
5. علي الدجاني، **محاضرات اقتصاديات الأردن**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، الأردن، 1954.
6. علي توفيق الحاج، سمير حسين عودة، **تسويق الخدمات الطبعة الأولى**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
7. محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009-2008 .
8. محمد محمود مصطفى، **التسويق الاستراتيجي للخدمات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
9. محيي محمد مسعد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة** -الاسكندرية (مصر) المكتب الجامعي الحديث 2008.
10. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار **الاقتصادية الأجنبية، دار الفكر الجامعي**، الاسكندرية، 2007.
11. هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 3، عمان الأردن، 2005.

***رسائل وأطروحات:**

1. بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة الانتاجية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
2. توات عثمان، **اتفاقيات التجارة الاقليمية: التشابكات، فرص وتحديات النظام التجاري العالمي حالة اتفاقيات التجارة الاقليمية بين الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، 2012-2011.
3. حسين بن ناجي، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر،2007.

4. صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية**، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000 – 2012، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.
5. غواس سفيان، **تحرير تجارة الخدمات العربية البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، أطروحة الدكتوراه، جامعة سكيكدة، 2023/2022.
6. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية، 2011.
7. وصاف عتيقة، **آثار تحرير الخدمات على التجارة الخدمية في الدول العربية**، مع الاشادة إلى حالة الجزائر (1999 – 2009) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم1التسيير، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة.

***المقالات**

1. ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، " **اتفاقية الجاتس وتحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية**"، المجلة القانونية والاقتصادية، أفريل 2010 جامعة المنصورة، مصر.
2. أسماء سلكة، **تحرير الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية (GATS)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، معهد الحقوق المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، العدد 02، 2012.
3. اكرام حجاب، **التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجا**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01 ، جامعة تيبازة 2020.
4. بللعما أسماء ودمان بن عبد الفتاح، **إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد 01، جامعة أدرار، الجزائر، 2018.
5. بن قري سمير، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية (دراسة مقارنة لقطاع الاتصالات بين الجزائر – مصر)** ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014.
6. توات عثمان، **تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.
7. توات عثمان، غواس سفيان، دور إقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات، في التنويع الإقتصادي: تجارب دولية ووطنية رائدة. 2021.
8. توفيق بن الشيخ، **تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 07 ، الجزائر 2017.

9. خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 74، 2018.

10. خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 01، جامعة حلوان مصر، 2018 .

11. خالدي خديجة، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد02، العدد 02، 2005.

12. دهواري أحلام، دسدي على، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الاشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس ، العدد2، 2019.

13. سعود وسيلة، وضعية التشغيل في الجزائر (2009–2019) وتأثير جائحة كورونا عليها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، الصفحات 124–143، 2022.

14. سفيان العيسة، **إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي الأردني: مواجهة الوقائع الاقتصادية والإجتماعية**، مركز كارنيغي سلسلة الشرق الأوسط، العدد 4، واشنطن ، أوت 2007.

15. سفيان غواس، سليمان كعوان، تحرير قطاع الخدمات كألية لتنويع الإقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد2، 2021.

16. سليم مجلخ، وليد بشيشي، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر**، Revue Algérienne d'économies et gestion، 2022.

17. صاري إسماعيل، التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.

18. عبد الصمد سعودي، **التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري**، دراسة تطبيقية، **النموذج التوزيع هرشمان هرفندل**، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 02. العدد02.

19. عبد الفتاح دحمان، **إستراتيجية التنويع الاقتصادي للجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، العدد01، الجزائر، 2018.

20. عفاف لومايزية، **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة**، مجلة الاقتصاد العالمية، العدد 62، 2017 .

21. عوض خطيب ممدوح، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي**، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، الكويت، 2011.

22. محمود عبد الخالق سعيد، **تحرير تجارة الخدمات وانعكاساتها على القطاع المصرفي العربي**، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 108، 2001.

23. موسى باهي، كمال روانية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط)** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016 .

24. نجاة كورثال، **الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 52، الجزائر، 2019.

25. نوال بن خالدي، زروقي وسيلة، **اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك: الدول العربية نمودجا**، مجلة أكاديمية كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد 02، 2014.

الملتقيات:

1. ايمان واضح، **التجارة الدولية في مجال الخدمات**، مداخلة في المؤتمر الدولي بعنوان التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل، الجزء الأول، المركز الديمقراطي العربي، للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ألمانيا/برلين، جامعة الزاوية –ليبيا. متاح على الموقع: https://democraticac.de/wp-content/uploads/

2. وسيلة سعود، محمد مداحي، **قراءة تحليلية لمساهمة قطاع الخدمات في الاقتصادين العالمي والجزائري**، الملتقى الوطني الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال تسويق الخدمات–النماذج والممارسات، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، 2021.

***تقارير دولية**

1. البنك الدولي، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التفاعل مع العالم، مرجع سبق ذكره. ص: 239.
2. تقرير التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الإصدار الثالث، مارس 2018، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت، معهد العربي للتخطيط بالكويت، ص165.
3. جامعة الدول العربية، محضر توقيع دولة الامارات العربية المتحدة على "**اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية**"، نسخة مطابقة للأصل، مصر 2019.
4. جمال قاسم حسن، محمد اسماعيل وآخرون، **التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط الواقع والتحديات** صندوق النقد العربي 2023، متاح على الموقع: **https:/www.amf.org.ae**
5. حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية**، تاريخ النشر 2016/10/22.

6. خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، آفاق التجارة العربية البينية في الخدمات، اتحاد الغرف العربية دائرة البحوث الاقتصادية، سنة 2019.
7. زيد عيادات وآخرون، الاقتصاد الأردني: سيناريوهات ما بعد الجائحة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 2021.

8. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، العدد 39، 2019.
9. غرفة تجارة عمان، قدرة قطاع التجارة والخدمات على التكيف مع الأزمات وقيادة فرص التشغيل والتحديث الإقتصادي، تشرين الأول 2023.

***مواقع الإنترنت**

1. وزارة التجارة وترقية الصادرات، **الاتفاقيات التجارية**، متاح على الموقع: https://www.commerce.gov.dz/
2. الحسن عاشي، **اقتصاد الجزائر والفجوة بين الموارد والإنجازات**، تاريخ النشر 2023/11/12، تاريخ الاطلاع 2024/05/15، **متاح على الموقع:** https://carnegieendowment.org/posts/2013/11/on-the-algerian-economy-a-widening-gap-between-resources-and-achievements?lang=ar&center=middle-east
3. **عادل محمد القطاوية، أهمية التنويع الاقتصادي على الاقتصادي الوطني، تاريخ النشر 2023/04/09، تاريخ الاطلاع 2024/06/05، متاح على الموقع:** https://www.ammonnews.net/article/758134
4. عادل محمد القطاوية، أهمية التنويع الاقتصادي على الاقتصادي الوطني، تاريخ النشر 2023/04/09، تاريخ الاطلاع 2024/06/05، متاح على الموقع: https://www.ammonnews.net/article/758134
5. حسن يدا، **الاقتصاد الجزائري ... المشاكل والتحديات**، 2020، متاح على الموقع: https://omran.org/ar/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. D.G Price and A.M. Blair: **the Channing geography of the service sector**. Biddies LTD. Guildford and King's Lynn, London, 1989. PP.2-6.
2. James hodg, "**liberalization of trade in services in Developing Countries**", the word bank, Washington, 2004, P 212.
3. UNCTAD، *Trade in Services & Development Implications*، OP CIT. P: 9.

قائمة الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01: هيكل بيانات الخدمات

الرمز	الخدمة
S	جميع الخدمات
1	خدمات التصنيع على المدخلات المادية المملوكة من قبل الآخرين
2	خدمات الصيانة والإصلاح
3	النقل
4	السفر
5	البناء
6	خدمات التأمين والمعاشات
7	الخدمات المالية
8	رسوم استخدام الملكية الفكرية
9	خدمات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الكمبيوتر
10	خدمات الأعمال الأخرى
11	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية
12	السلع والخدمات الحكومية
245	خدمات الاتصالات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: موقع TRADE MAP

الملحق رقم 02: قائمة الخدمات الخاضعة لتسويق التجاري بواسطة الجزائر خلال الفترة 20118-2022

اسم الخدمة	2018	2019	2020	2021	2022
الخدمات المالية	101,649	163,913	136,016	204,880	230,368
الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	2,093	7,857	4,595	3,185	9,530
خدمات الصيانة والإصلاح	-93,921	-118,860	-72,777		-50,353
خدمات التصنيع على المدخلات المادية المملوكة من قبل الآخرين		-189,352	-52,478	-5,253	-57,100
خدمات المعلومات و الاتصالات	-258,454	-211,608	-122,662	-108,564	-103,883
رسوم استخدام الملكية الفكرية	-114,887	-142,921	-132,167	-202,829	-122,208
خدمات التأمين والمعاشات	-86,079	16,730	-89,801	-84,681	-125,326
السفر	-329,250	-525,449	-190,936	-120,630	-239,219
البناء	-2,671,858	-1,381,220	-458,123	-534,470	-365,519
السلع والخدمات الحكومية	-335,822	-334,794	-240,715	-409,834	-551,008
خدمات الأعمال الأخرى	-1,670,232	-1,200,632	-1,191,226	-246,612	-925,361
النقل	-2,896,807	-2,783,847	-2,042,610	-2,158,208	-2,405,895
عنصر مذكرة: الخدمات التجارية	-8,204,983	-6,365,388	-4,212,169	-3,307,117	-4,154,969
خدمات الاتصالات					

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع: https//www.trademap.org

الملحق رقم 03: الميزة النسبة لقطاع تجارة الخدمات في الجزائر للفترة من 2018 إلى 2022

الخدمة	2018	2019	2020	2021	2022
التصنيع		0,98-	1,00-	0,85-	0,92-
الصيانة والإصلاح	1,00-	1,00-	1,00-		1,00-
النقل	0,67-	0,68-	0,66-	0,66-	0,62-
السفر	0,49-	0,70-	0,69-	0,46-	0,41-
البناء	0,90-	0,80-	0,48-	0,56-	0,41-
التأمين	0,36-	0,06	0,41-	0,32-	0,42-
المالية	0,27	0,55	0,64	0,70	0,69
الملكية الفكرية	1,00-	1,00-	0,98-	1,00-	0,99-
المعلومات والاتصالات	0,49-	0,54-	0,45-	0,39-	0,37-
الأعمال الأخرى	0,32-	0,27-	0,25-	0,06-	0,20-
الشخصية والثقافية	0,20	0,48	0,52	0,46	0,63
السلع والخدمات	0,81-	0,49-	0,71-	0,77-	0,82-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع: https//www.trademap.org

الملحق رقم 04: حساب الميزة النسبية الظاهرة للقطاعات الخدمية في الأردن الفترة 2018-2022

الخدمة	2018	2019	2020	2021	2022
التصنيع	0	0	0	0	0
الصيانة والإصلاح	0	0	0	0	0
النقل	-0,33	-0,32	-0,59	-0,43	-0,36
السفر	0.58	0.60	0.57	0.50	0.60
البناء	0.36	0.35	-0.01	0.62	0.65
التأمين	-0.77	-0.92	-0.96	-1.00	-1.00
المالية	0.32	0.38	-0.06	0.55	0.54
الملكية الفكرية	-0.04	-0.51	-0.60	-0.08	-0.39
المعلومات والاتصالات	-0.57	-0.52	-0.44	-0.13	-0.40
الاعمال الأخرى	0.44	0.39	0.44	0.48	0.31
الشخصية والثقافية	0.41	0.79	0.64	0.85	0.90
السلع والخدمات	0.33	0.27	0.08	0.32	0.02

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع: https//www.trademap.org